رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح

لابن الطراوة النحوي
(المتوفى سنة ٥٢٨ هـ)



تحقيق
الدكتور حاتم صالح الضامن

عالم الكتب

رسالة الإفصاح
ببعض ما جاء من الخطأ
في الإيضاح

الطبعة الثانية
(منقحة)
١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
ص. ب: ٨٧٢٣ - ١١، بيروت - لبنان
تلفون: ٨١٩٦٨٤ - ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٦٠٣٢٠٣
عبر نيويورك ٠٠١٢١٢٤٧٨١٨٣١
برقياً: نابعلبكي - تلكس: ALAMKO 23390LE
فاكس: ٠٠/٩٦١/١/٦٠٣٢٠٣

WORLD OF BOOKS
FOR PRINTING, PUBLISHING AND DISTRIBUTION
P.O.BOX: 11 - 8723, BEIRUT, LEBANON
TEL: 819684, 306166, 315142, 603203
VIA NEW YORK 0012124781831
CABLE: NABAALBAKY, TELEX: ALAMKO 23390LE
FAX: 00/961/1/603203

رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح

لابن الطراوة النحوي
(المتوفى سنة ٥٢٨ هـ)

تحقيق
الدكتور حاتم صالح الضامن

عالم الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا الكتاب الذي نقوم بنشره اول مرة أثر نادر من اثار ابن الطراوة النحوي الاندلسي ، الذي احتل مكانة عالية في علم العربية ، شهد له بها معاصروه وتلامذته ومن جاء بعده من العلماء .

والكتاب بعد هو الأثر الوحيد الباقي من آثاره ، ومنه وقفنا على آرائه النحوية وطرائق اسلوبه .

ومخطوطة الكتاب فريدة لا أخت لها تحتفظ بها مكتبة الاسكوريال باسبانيا .

وتحقيق كتاب ما على نسخة واحدة ليس بالأمر السهل ، فثمة مشكلات اعتورت المخطوطة تمثلت في طمس قسم من الكلمات وسقوط اخرى ، ولكننا ، والحمدلله ، تغلبنا على هذه المشكلات فجاء الكتاب أقرب الى الكمال ، ولست اغالي فأدعي العصمة من الزلل ، فالعصمة لله تعالى وحده ، ورحم الله الإمام المُزَني صاحب الامام الشافعي ، الذي قال :

(لو عُورِضَ كتابٌ سبعين مرةً لوُجِدَ فيه خَطَأٌ ، أَبى الله أنْ يكونَ كتابٌ صحيحاً غير كِتَابِهِ) .

والغيرة على تراثنا العربي الاسلامي هي التي دفعتني الى بعث هذا التراث ونفض غبار الزمن عنه .

وما من شك في ان عشاق التراث العربي وأنصاره والحريصين على نشره سيفرحون بهذا الكتاب ، اما اعداء هذا التراث والحاقدون فما أظنهم إلا مغتمين وبائسين .

والحمدلله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .

مؤلف الكتاب

أبـو الحسين سليمـان بن محمد بن عبـدالله بن الحسـين السبئي المـالقي النحوي ، يُعرف بابن الطراوة .

لم تذكر المصادر سنة ولادته ولا شيئاً عن نشأته . وكل ما وصل الينا من أخباره أنه أخذ نصيباً من العلم ، إذ رحل الى قرطبة وأخذ عن علمائها ، ثم رحل الى اشبيلية فالتقى فيها بالأعلم الشنتمري وأخذ عنه كتاب سيبويه . وقصد دانية فالتقى فيها بأبي الحسن الحصـري ثم انتقل الى المـربة فـاتصل بـأميرهـا المعتصم بن صمادح التجيبي ومـدحه بقصائد ، ومكث فيها مدة يُقرىء النحو حتى قيل فيه : (نحوي المرية) ، ثم رجع الى مالقة وقضى أواخر حياته فيها ، وكانت وفاته سنة ٥٢٨ هـ .

* * *

شـيوخه

تلقى ابن الطراوة العلم على علماء ، ذكرت المصادر منهم ثمانية ، وهم :

١ ـ أبو بكر بن عياش المرشاني .

٢ ـ أبو الوليد الباجي : سليمان بن خلف .

٣ ـ أبو مروان الطُبني : عبدالملك بن زيادة .

٤ ـ أبو مروان بن سراج : عبدالملك بن سراج .

٥ ـ أبو بكر بن أبي الدوس : محمد بن أغلب .

٦ ـ أبو بكر المصحفي : محمد بن هشام .

٧ ـ هابيل بن محمد الألبيري .

٨ ـ الأعلم الشنتمري : يوسف بن سليمان .

* * *

تـلاميـذه :

تردد على ابن الطراوة طلبة كثيرون فأخذوا عنه واستفادوا منه ، منهم :

١ ـ ابراهيم بن عبدالقادر المعروف بابن شنيع .

٢ ـ أبو بكر بن سليمان بن سمحون القرطبي .

٣ ـ أحمد بن حسن الجراوي .

٤ - أحمد بن علي التجيبي .
٥ - حنون بن عبدالعزيز بن حكم .
٦ - زنبور بن يعسوب الحضرمي .
٧ - صالح بن خلف الأنصاري .
٨ - صالح بن عبدالملك الأوسي .
٩ - صالح بن علي الهمذاني .
١٠ - طارق بن موسى المعافري .
١١ - عبدالرحمن بن عبدالله أبو القاسم السهيلّي .
١٢ - عبدالرحمن بن محمد المعروف بابن الرماك .
١٣ - عبدالله بن حسن اليابسي .
١٤ - عبدالله بن عبدالرحمن بن فائز العكي .
١٥ - عبدالله بن محمد البياسي .
١٦ - عبدالله بن محمد العبدري .
١٧ - عبدالملك بن مجبر البكري .
١٨ - عبدالوهاب بن علي القيسي .
١٩ - علي بن اسماعيل الخزرجي .
٢٠ - علي بن جامع الأوسي .
٢١ - القاضي عياض اليحصبي .
٢٢ - عيسى بن يحيى المعروف بابن الليطاني .
٢٣ - القاسم بن دحمان .
٢٤ - محمد بن سليمان بن محمد (ابن المؤلف) .
٢٥ - محمد بن صالح الأنصاري .
٢٦ - محمد بن عبدالله القيسي .
٢٧ - محمد بن عبيدالله الخشني المعروف بابن العويص .
٢٨ - محمد بن مسعود بن خليفة .
٢٩ - محمد بن موسى الأصبحي .
٣٠ - محمد بن يزيد الطائي .

٣١ - يحيى بن عبدالجبار .

* * *

آراء العلماء فيه :

أجمعت المصادر التي ترجمت لابن الطراوة على أنّـه كان أديبـاً ، وأنّه كـان يلقب بـ (الاستاذ) ، ولا يلقب أحد ببلد الاندلس بالاستاذ إلاّ النحوي الأديب .

ــ قال العماد الأصفهاني في خريدة القصر :

(وكان من الشعراء المجيدين) .

ــ وقال الضبي في بغية الملتمس :

(وكان رحمه الله إماماً في النحو لم يكن أحد احفظ لكتاب سيبويه ولا أعلم به ولا أوقف منه عليه) .

ــ وقال القفطي في إنباه الرواة :

(وله شعر كرقة النسيم ، يلوح عليه رواء النعيم) .

ــ وقال ابن سعيد المغربي في كتاب المغرب :

(نحوي المريّة الذي لم يكن بها في هذه الصناعة مثله) .

ــ وقال ابن عبدالملك المراكشي في الذيل والتكملة :

(وكان نحوياً ماهراً أديباً بارعاً يقرض الشعر وينشىء الرسائل) .

وقال أيضاً : (وعلى الجملة فقد كان مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغة وأدباً) .

* * *

آثـــاره :

١ - الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ، وسيأتي الحديث عنه .

٢ - ترشيح المقتدي .

٣ - رد الشارد الى عقال الناشد .

٤ - رسالة في منع استثناء الكثير من القليل .

٥ - رسالة فيما جرى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش .

٦ - مقالة في الاسـم والمسـمى .

٧ - المقدمات الى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب .

* * *

كتـــاب الإفصـــاح

هو رسالة انتقد فيها ابن الطراوة كتاب الإيضاح لأبي عـلي النحوي المتـوفى سنة ٣٧٧ هـ .

وقد أشار ابن الطراوة الى سبب تأليف الافصاح ، قال : (وكان الذي حدا الى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية . . حتى درست آثـار المتقدمـين ، وامحت سبيل المؤلفـين فطمسـوا أعين النـاظرين وخلصـوا الى قلوب الناشئين) .

فكتاب الإيضـاح ، كما يرى ابن الطراوة ، ليس جديراً بما أُحيط به من عناية ، فهو وإن أُعد للناشئين إلا انه (خلا من الترتيب والاحكام الذي يناسب المبتدئين) .

وكتاب سيبويه عند ابن الطراوة أنفع وأيسر من كتاب الإيضـاح ، وكذلك كتاب الجمل للزجاجي وكتاب الكافي للنحاس .

وقد ذكر ابن الطراوة منهجه في رسالته هذه بقوله : (وإنما قصدنا الى الإفصـاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من التقصير مما تفرد به وخرج عن قصد سيبويه ، فأما ما سوى ذلك مما تاه فيه مع غيره فأكثر من أن أحصيه ، وأبعد مشقة من أن استوفيه) .

فابن الطراوة اذن لا يعنى في نقده للايضاح إلّا بما تفرد به أبو علي النحوي أو خالف فيه سيبويه ، وقد أكد ابن الطراوة ذلك في غير موضع .

وقد تعقب ابن الطراوة أبا علي في إيضاحه ونبه على مواطن زلله ، كما يراها ، في عباراته أو أمثلته أو أحكامه أو أعاريبه أو استخدامه لقسم من المصطلحات .

والرسالة بعد على قدر كبير من الأهمية لأنها الأثر الوحيد الذي وصل الينا من آثار ابن الطراوة(*) .

(*) لم أتحدث بالتفصيل عن ابن الطراوة وكتابه الإفصـاح إذ فصل فيهما القول الاستاذان الفاضلان : الدكتور محمد ابراهيم البنا في كتابه : (أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو) ، تونس ١٩٨٠ . والدكتور عيّاد عيد الثبيتي في كتابه : (ابن الطراوة النحوي) ، السعودية ١٩٨٢ ، وقد أفدت منهما كثيراً إذ لهما فضل السبق في الحديث عن ابن الطراوة .

مخطوطة الكتاب :

لا يعرف لرسالة (الافصـاح) غير نسخة واحدة محفوظة في خزانة الاسكوريال تحت الرقم (١٨٣٠) ، ويحتفظ المجمع العلمي العراقي بنسخة مصورة عنها .

تقع هذه النسخة في سبع وثلاثين ورقة ، وقياسها ٢٢ × ١٥ سم .

وعدد أسطر كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً . وقد كتبت النسخة بخط مغربي واضح لكنه غير مشكول ، وهي نسخة كاملة ، عليها تعليقات كثيرة يُرَدُّ فيها على ابن الطراوة في تخطئته لأبي علي النحوي ، وهي تعليقات لشخص واحد ، أشير اليه أحيانا بالحرف (ش) ، وأخرى بالحرفين (ع ش) ، وأنا أميل الى أنه أبو علي الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

كتب في صفحة العنوان اسم هذه الرسالة ، وهي (كتاب رسالة الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ، تأليف أبي الحسين سليمان بن محمد بنِ عبدالله السبئي المالقي ـ رحمه الله وغفر له بمنه) ، وبعد هذا كتب الناسخ : كذا وجدتُ اسمـه بخطه ، وفي صفحة العنوان ذكرٌ لناسخِ هذا الكتاب وهو الاستاذ القاسم بن محمد بن ابراهيم .

منهج التحقيق :

١ ـ حصرتُ كلام أبي عليّ النحوي الذي ورد في هذه الرسالة بين قوسين ، وذكرتُ موضعه في كتابي أبي علي : الايضاح ، والتكملة .

٢ ـ عرَّفت بالأعلام تعريفاً موجزاً .

٣ ـ خَرّجتُ الشواهد الشعرية عدا أبيات لم أهتدِ الى قائليها ، وأخص بـالذكـر منها الأبيات التي استشهد بها ابن الطراوة على سبيل الأمثال .

٤ ـ كتبت الآيات القرآنية مثلما وردت في المصحف الشريف ، إلاّ إذا كـانت إحدى القـراءات القرآنيـة ، فكتبتها مثلما أراد المصنف ، وخَـرّجت القراءات من كتب القراءات المشهورة .

٥ ـ خَرّجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث .

٦ ـ خَرّجتُ الأمثال من كتب الأمثال ، وذكرتُ مناسباتها .

٧ ـ وَثّقتُ أقوال علماء النحو واللغة بالرجوع الى كتبهم او المصادر التي ذكرت أقوالهم .

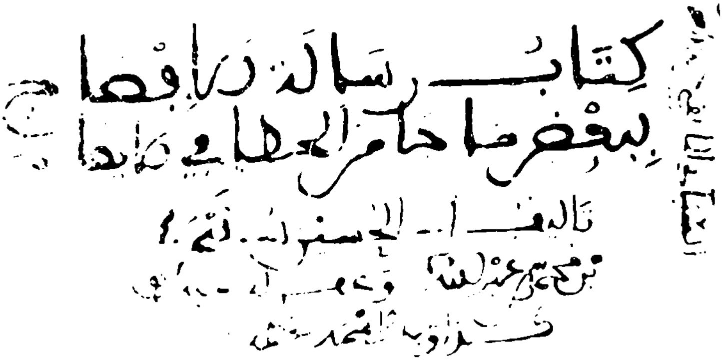
٨ ـ وضعت الزيادات التي يقتضيها السياق بين قوسين مكسورين < > من غير

اشارة الى ذلك .

وقد أرفقت صوراً من المخطوطة لصفحة العنوان وللصفحتين الأولى والثانية وللصفحة الأخيرة .

وأخيراً أقدم خالص شكري الى تلميذي النجيب زهير عبدالمحسن لمساعدته لي في نسخ مخطوطة الكتاب .

والحمدُلله أولاً وآخراً إنّه نِعمَ المولى ونِعمَ النصير .


كتاب رسالة

صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

رسالة الإفصاح
ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح

[illegible] عما من جملة الكتاب حضهم بما شاء ثناؤه وجرى من القراءة
متن نحوهم [illegible] على الجملة من اعتبار رتبته [illegible] لم يكن بهم حرص [illegible] الله
[illegible] نعوذ [illegible] وما من يلوذ به [illegible] عنه [illegible] الله فيتعلم منه
ومن تلك الأزمان واستحكمت البلوى حتى بين الناس [illegible] بالقلوب
الذين [illegible] فرائد العلوم للعامة بالنهار [illegible] بكتب [illegible]
من عذر [illegible] في [illegible] ذكر

وذكر [illegible] من [illegible] [illegible] بعض [illegible] [illegible]
وكان [illegible] من الكتاب [illegible] تفصيله على [illegible]
من [illegible] المذهبة وتكلم [illegible] على [illegible]
[illegible] من [illegible] النقل عن [illegible] الأئمة [illegible] شاء [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] على [illegible] [illegible]
[illegible] مضى [illegible]

[illegible] الله [illegible] **ونحن** [illegible]
ما [illegible] عليه [illegible] إن شاء الله تعالى
قال الإمام أبو [illegible] عمرو بن عثمان [illegible] [illegible]
سيبويه رحمه الله الكلم اسم وفعل وحرف وقال [illegible] كتاب
[illegible] الكلم بأسره [illegible] اسم وفعل وحرف [illegible]
سيبويه [illegible] رحمه الله [illegible] من [illegible]
[illegible] رحمه [illegible] سيبويه [illegible] [illegible] مفعول

[illegible]

الصفحة الأولى

والمفعول نحو هذا الشيء أريد بتفهيمه ... ثم ... الاسم والفعل
وجزء من نحو أما الشيء لا أريد بتفهيمه ... الاسم والفعل وجزء ...
بين ... ولا جرم منهما على طريقة بين مفعول ومفعول ... هذا الشيء
أريد ما قلت من الاسم والفعل وجزء بمعول الكلام ... نحو الكلم ...
الكلم متضمن ... مؤتنف من ... ولا يكون الشيء الذي يجري ليعلم
الآخر منهما من الفعل والاسم ... نحو أما الشيء أريد ما تلفظ منه الكلم
... جامع من الثلاثة لا يخرج عنها ... مفعول ... مفرد ...
من الثلاثة على نظام نحو قولك قد قام زيد كان ... معين مفردا
... كلها ... على غير نظام نحو قولك قام قد زيد كان ...
معبرا الكلام ... ما فيه ... رحمه الله **قال رحمه** ...
أن ... في ... الكلام ...
... من الكلام ... منه ...
... الكلام معبر ... ومفردا ... الكلام ...
... زيد ... ثم ... منه لم يعلم زيد
... كما ... نحو ...
... منه ... على ...
... زيد ... عليه
... الكلام من ...
... نحو زيد ... زيد ...
رحمه الله ... زيد ...
... منه ... رحمه الله ...
... علينا ... على ... رحمه الله ...
... من ... واجب ...

الصفحة الثانية

من بعضهم ومن أشكله فيما عدا البعض من ذلك أخذ عامهم من أنشأ كلامه وما
أتى بعضه ولم يعد المرتب في منازل الأبواب ولكن يفهمنا حيث ونحن لم ندع القول
في باب ... بتمامه وما يليه إلى آخر الكتاب نسلمها لمن يأتي بعدنا
المشاركة فيه ولو تكلفنا أن نوفي بكل ما جرى فيه من جهات تفهيم وما
يتعلق بها وما أشكل على أهل الكلام لخرجت الرسالة عن مقصدها من الإيجاز
... وكلنا إذن ... النظار السلفية والنفوس الحكيمة [illegible]
مسبلة من التنبيه ولعقبنا ذلك ... والتمويه وبالله نستعين
وعليه نتوكل وهو حسبنا ونعم الوكيل

تـ

ع ... انه يزعم انه سالكها ... انه لم يتكلم الا وهو ... بكل ما جرى في كلامه
من جهل او تقصير ... وفي ما دل المذكور ... [illegible]
الحكم ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... رحم الله ...

الصفحة الأخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

رسالة الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح .

تأليف أصحاب من جملة الكتاب ، خصهم الاستاذ الأوحد ابن الطراوة بمكنونِ بحثه ، وآثرهم على الجملة من أعيان وقته ، إذْ لم يكن فيهم أحدٌ يُسندُ اليه ، ولا بَشَرٌ يُعوّل عليه ، ولا مَنْ يلوذُ به فيذب عنه ، ولا يسكن اليه فيتعلم منه ، واشتدَّ كَلَبُ الزمان ، والتقت حلقتا البِطان ، حتى بُذل الدرُّ المصونُ بالتافِهِ الدون ، واستُهينَت فرائدُ العلوم للعامَّة بالنَّزْرِ الذَميمِ ، فكيف يُشرَح لهم صَدرٌ ، أو يبقى لهم في الصالحات ذِكرٌ .

وَقَـدْ سَـرَّني مِـن قـيس عَـيْـلانَ أَنَّـني
رأيـتُ بـني عَـيْـلانَ سـادوا بـني بَـكْـرِ [1]

وكان الذي حدا الى النَظَرِ في هذا الكتاب تَهافُتٌ في تفضيلِهِ على غيرِهِ من المختَصَراتِ المَرْويَّةِ ، وتَظاهرُ المُصحفين لتقدّمهِ على التواليف المسنَدَةِ خروجاً من شرط النقل عن أهل الثقة والاسناد الى الأئمة ، حتى دَرَست آثار المتقدمين ، وامحَّت سبيلَ المؤلفين ، فَطَمسوا أعينَ الناظرين ، وضربوا على آذانِ الـ ـامعينَ ، وخَلَصوا الى قلوب الناشئين .

لم تَـرَ إلّا كـارهـاً مُـصِـنّـا
خـافـضَ سِـنٍّ ومُـشـيـلاً سِـنّـا [2]
كـلّ ثـقـيـلٍ طـولـه إصـبـعٌ
وأنـفُـهُ خـمـسـةُ أشـبـارِ

---

(1) البيت للأخطل في شعره : ١٨٣ ، وفيه : بني العجلان .

(2) من رجز لمدرك بن حصن الأسدي في النوادر في اللغة ٢٤٤ والمشوف المعلم ٥١٩ وروايتهما : أإبلي تأكلها مُصِنّا . وفي الاصل : فلا ترى . .

ونحن الآن بادئون بما عزمنا من ذلك عليه ، واقتربنا حِسْبَةً اليه ، إن شاء الله تعالى .

قال الامام أبو البشر عمرو بنُ عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بسيبويه[٣] ـ رحمه الله ـ : (الكلمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ) . وقال مؤلف كتاب الإيضاح[٤] : (الكلمُ يأتلفُ من ثلاثة أشياء : اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ) .

فما زعمه سيبويه منقسماً الى ثلاثةٍ زعمه المؤلفُ ملتئماً من ثلاثة ، وهذا نقض الأول ضرورةً ، إلّا أنّ ما زعمه سيبويه معقول مَقول ، وما زعمه المؤلفُ لا مَقُولٌ / ٢ و / ولا معقولٌ ، تقول : ما الشيءُ الذي يَنقسمُ اليه الكلمُ ؟ فيقول : الاسمُ والفِعلُ والحرفُ ، ثُمَّ تقولُ : ما الشيءُ الذي ينقسم منه الاسمُ والفعلُ والحرفُ ؟ فيقول : الكَلمُ ، فيدورُ كلٌّ واحدٍ منهما على صاحبه ، فهذا معقولٌ مَقُولٌ .

وإذا قلت : ما الشيءُ الذي يأتلفُ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ ؟ فيقول : الكلامُ ولا يقولُ : الكَلمُ ، لأنَّ الكلم منقسمٌ الى غيرهِ لا مؤتلفٌ من غيرهِ ، فلا يكونُ الشيءُ الواحدُ في الحالِ الواحدةِ منقسماً مؤتلفاً ، ولهذا لا تقولُ : ما الشيءُ الذي يأتلفُ منه الكَلمُ ؟ لأنَّه جامعُ هذه الثلاثةِ لا مجموعُها ، فهذا لا معقولٌ ولا مَقُولٌ .

فإن ائتَلَفَت هذه الثلاثةُ على نظامٍ نحو قولك : قَدْ قامَ زيدٌ ، كانَ كلاماً مفيداً مَقولاً لا كَلِماً ، وإن ائتَلَفَتْ على غير نظامٍ نحو قولك : قامَ قد زيدٌ ، كانَ كَلِماً غيرَ مفيدٍ لا كلاماً ، فالصوابُ ما قاله سيبويه[٥] ـ رحمه الله ـ .

فإنْ زَعَم زاعمٌ أنّ الروايةَ في الكتابِ إنّما هي الكلامُ يأتلفُ مِن ثلاثةِ أشياءَ فالحَمْلُ بإذنه ، لأنَّ مِن الكلامِ ما يفضل هذا الحَصرُ عنه ، ومنه ما يَقَعُ دونه ، فَمِن ذلك : زيدٌ قائمٌ ، كلامٌ مفيدٌ خالٍ مِن فعلٍ وحرفٍ ، وهو أكثرُ الكلامِ لأنّه الأوّلُ بالقُوّةِ ، ويليهِ في

---

(٣) الكتاب : ١ / ٢ ، وتوفي سيبويه سنة ١٨٠ هـ . (مراتب النحويين ٦٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٣٤٦) .

(٤) الايضاح ٦ . وفيه : الكلام .

(٥) وقد اعترض السهيلي أيضاً على الزجاجي في عبارته في كتابه : نتائج الفكر ٦١ ـ ٦٢ .

الرُّتبةِ : زيد يَقومُ ، اسمٌ وفعلٌ خالٍ من حرفٍ ، وأَقلُّ منه : لَم يَقُمْ زيدٌ ، لأنَّ ما قَبلَه كالبَسيطِ له ، ولأنه نَفْيٌ لا يَقَعُ إلاّ بَعدَ إيجابٍ ، وقد يسلم الموجب رأيه فلا ينفي قولَه ، وهذا خاصة تقليلُ شَرطِهِ إذا كان على نظامٍ .

فأمّا ما يَقعُ ذلك الحَصْرُ دُونه فقولك : لَمْ يَضربْ زيدٌ عمراً ، وما زادَ عليه ممّا لا يتمُّ دونه المعنى في بعضِ مواطنِ القولِ ، ويتمُّ الكلامُ مِن فعلٍ واسمينِ ، ولا يكونُ من اسمَينِ وفِعلٍ نحو : (زيدٌ عَمراً قصد) ، ولا (عَمراً زيدٌ قصَدَ) ، وقد ألمَّ سيبويه ـ رحمه الله ـ بشيءٍ من هذا في قوله : (زيداً منطلقاً ظَنَنْتُ)[٦] ، وهذا من الوهمِ الذي لا يَخْلو منه البَشَرُ ، وما كانَ من عند غيرِ الله وُجِدَ فيه اختلافٌ كثيرٌ ، ولا تَثْريبَ علينا فيما نُلِمُّ به من الخِلافِ على سيبويه ـ رحمه الله ـ في اليسير من نَظَرِهِ لا بشيءٍ من نَقْلِهِ ، لأنَّ تقليدَ الصادقِ في نقله واجبٌ ، والاعتراض / ٢ ظ / عليه في نَظَرِهِ جائزٌ ، فَمَنْ تَمَّتْ له التفرقةُ بين هاتينِ الحالتينِ عُوفِيَ مِن إنزالِ الظِّنّةِ بنا ، وأراحَ الحفيظين مما نخوضُ فيه من أمرنا .

ولعلَّ من يَنظرُ في هذه الرسالةِ يَظنّ علينا أنّ بعض ما قَدَّمناه من الجمل مُعادٌ ، بل ما منها جملةٌ إلاّ مخالفة غيرها في معناها كما خالَفَتها في وضعها ، وهذا مُبيَّنٌ في (المقدمات الى علمِ الكتابِ وشرحِ المشكلاتِ على توالي الأبواب)[٧] إنْ شاءَ الله ، وكذا يتقدم بالعذرِ الى بعضِ مَن يُحَوِّرُ الألفاظ من قولنا : (قَصَد) ونحوه فِعْلٌ ، وقولنا : فِعلٌ ماضٍ ومستقبل ، ونحوه مِمّا تسامَحَ فيه أهلُ هذهِ الصناعةِ ، فَلَو عَدَلنا عن ذلك خَرَجنا عن سنن النحوِ وأهلِهِ فيما انعَقَدَ عليه إجماعُهم ، وانقادت له طِباعُهم ، وارتاضت به ألسنَتُهم ، مَعَ أنّ ذلك التَسامُحَ لا يحمل ما قَصَدوا اليه ، والتحرّز لا يزيدهم منفعةً فيه ، وإذا بَلَغتَ حاجَتَك فلا تتكلّفْ .

وكذلك قَولُهم : الكلامُ ينقسمُ الى ثلاثةٍ : اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ ، إنّما ينقسمُ الكلامُ

---

(٦) في الكتاب ١ / ٦١ : (وكلما طالَ الكلامُ ضَعُفَ التاخيرُ إذا أعملتَ ، وذلك قولك : زيداً أخاكَ أظُنّ ، فهذا ضعيفٌ كما يَضعفُ : زيداً قائماً ضربتُ ، لأنَّ الحَدَّ أنْ يكون الفِعلُ مبتدأ إذا أُعْمِلَ) .

(٧) المقدّمات : أحد كتب ابن الطراوة ، وسيذكره في هذه الرسالة كثيراً .

الى ثلاثَةٍ : الدعاء ، والسؤالِ ، والخبرِ ، وكُلّ واحدٍ مِن هذهِ الثلاثةِ إذا وصفته كلامٌ[٨] ، ولو انقَسَمَ الكلامُ الى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ وَجَبَ أن يكونَ قولُنا : رَجُلٌ ، على حِدَتـهِ كلاماً ، وكذلك قصد ، ولَمْ ، والباء الزائدة ونحوها ، وهذا خلفٌ ، إنّما كُلُّ واحِدٍ مِن هذهِ كلمةٌ لا كلامٌ .

وتقول : الحَيَوانُ ثلاثةٌ : دارجٌ وطائرٌ وسابحٌ ، فَمِن الدارجِ إنسانٌ وهو حَيَوانٌ ، ومِن الطائرِ عُقابٌ وهي حَيَوانٌ ، ومِن السابحِ حُوتٌ وهو حَيَوانٌ ، فينبغي على هذا أنْ يكونَ رَجُلٌ ، وضَرَبَ ، ومَنْ ، كلُّ واحدةٍ منها على انفرادِها كلامٌ ، وهذا خلفٌ لا يُلْتَفَتُ اليه .

والصوابُ ما قاله سيبويه[٩] ، رحمه الله ، أنْ يُكملَ هذا الفصلَ بما يُحيطُ به حتى لا يَشذَّ منه شيءٌ ، وهو (النطقُ) ، والنُطقُ إفصاحُ العاقلِ بما يقومُ في ذهنه مِن المعاني لفظاً أو إشارةً ، وهذا ناطقٌ ، ويليه (القَولُ) وهو إفصاحُ اللافظِ بما يقومُ في ذهنه مِن معنىً أو حكايةٍ ، ثم يَليه (الإخبارُ) ، وهو إفصاحُ القائل بما يقومُ في ذهنـه من المعاني خـطاباً /٣ و / أو مناجاةً ، وبالأوّلِ يُسمّى مُكَلِّماً ، وبالثاني يُسمّى متكلِّماً ، لأنّ الكلامَ بإضافتهِ الى المخاطَبِ عبارةٌ تَحملُ المُخبرَ محل المخبر فيما يَقومُ في ذهنه من المعاني ، وفي اضافته الى اللافظِ صوتٌ تُنَوِّعُهُ ألفاظٌ موضوعةٌ باتفاقِ الدلالةِ على جميع المعقولاتِ حسّاً أو تَخَيُّلاً ، وهو في هذا البابِ أشياءُ كثيرةٌ فيها لَم يَعرض لها بِمّا تفرد به ، أَو قَلَّد غيرَهُ فيه ، أو حاوَلَه على خلاف جهتِهِ ، لأنّا إنّما نَبسطُ القولَ فيما عَرَضنا له ليكونَ عِياراً على ما أعرَضنا عنه فما يمكننا

---

(٨) وقد أخذ السهيلي على الزجاجي في تقسيم الكـلام ، وصحح العبـارة فقال : (فـالجوابُ أن يقـال : تصحيحها أنْ يقال : ثلاثة أقسام : خبر ، واستخبار ، وطلب ، فكل واحدٍ من هذه كـلام ، وليس كذلك الاسمُ والفعل والحرف) . نتائج الفكر : ٦٢ .

(٩) قال سيبويه ١ / ٦٢ : (واعلَمْ أنَّ (قلتُ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ، وإنما يحكى بعدَ القولِ ما كانَ كلاماً لا قولاً ، نحو قلتُ : زيدٌ منطلقٌ ، الا ترى أنه يحسن أن تقول : زيدٌ منطلقٌ) .

وعلق ابن جني في الخصائص ١ / ١٩ فقال : (ففرّق بين الكلام والقولِ كما ترى ، نعم واخرجَ الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك) .

مع احتِلالِ الحالِ وتقسيمِ البالِ وسوء العشرةِ ، هذا العذر يَقْرُب عنهُ الخبر إن شاءَ الله تعالى وهو المُستعان .

فصـــل

قال المؤلف : (الاسمُ في بابِ الاسنادِ اليه والحديثِ عنه أعَمُّ مِن الفِعلِ)[١٠] ، فَفاضلَ بينَ الاسمِ والفعلِ في الاخبارِ عَن كُلٍّ واحدٍ منهما ، والفِعلُ لا يُخْبَرُ عنه ولا يُسنَدُ اليه البَتّةَ ، وإنَّما يُفاضَلُ بينَ الشيئين إذا اجتَمَعا في وصفٍ وكان أَحَدُهما أفضَلَ مِن الآخرِ في ذلك الوصف وَهُما جميعاً يُحَلانه نحو قولك : زيدٌ أطولُ مِن عمروٍ ، فكلاهما طـويلٌ ، ولزيدٍ على عمروٍ فَضلٌ في الطولِ .

وقَولُه : أعَمُّ مِن الفِعلِ ، ليسَ للعمومِ والخُصوصِ هنا متعلَّقٌ يَليقُ بالمُخبَرِ عنه ولا المُخبَرِ به ، وَلَو كانَ هذا الكلامُ صحيحاً فَوَضَع مكانَ (أعَمَّ) : (أمكَنَ) ، أو : (أعرَفَ) كانَ صَواباً .

فإن قالَ قائلٌ : « ولَعَبدٌ مؤمنٌ خيرٌ مِن مُشْرِكٍ »[١١] ، « أصحابُ الجَنّةِ يومئذٍ خَيرٌ مستَقَرّاً »[١٢] ، وقَولُ العربِ : (العَسَلُ أحلىَ مِن العَلْقمِ) ، فإنّ هذا كُلَّه مِن التبصيرِ لا مِن بابِ التفضيلِ عليه ، كما تقولُ العربُ : (السعادةُ أَحَبُّ اليكَ أم الشقاءُ ؟) وَقَد عَلِم أنَّه يقولُ : الشقاءُ ، ولكنّه بَصَّره بأنْ جَعَل له الشيءَ الى جَنبِ ضِدِّهِ لفظاً فيتَخَيَّل ذلك في ذهنِه حِسّاً ، فيثور للنفسِ مِن الطبعِ كامِنٌ . يَزجرها عن المكروهِ منهما ، لأنّ أخلاقَ النفسِ تابعةٌ لِمزاجِ البدنِ ، وللعربِ وغيرهم من الأُمَم في النحو حِكَمٌ وأقاصيصُ أغنتْ شُهرتُها عن إعادتها ، وبالله التوفيق .

---

(١٠)   الايضاح ٧ .

(١١)   البقرة ٢٢١ .

(١٢)   الفرقان : ٢٤ .

فصـــل

قال المؤلفُ في هذا الكتاب : (والفعلُ ينقسمُ بانقسامِ الزمانِ)[١٣] ، ولو / ٣ ظ / قال : والفِعلُ يَنقسمُ بانقسامِ الحَدَثِ كانَ مصيباً[١٤] .

قال سيبويه[١٥] ، رحمه الله : (وأمّا الفِعلُ فأمثلةٌ أُخِذَت مِن لفظِ أَحداثِ الأسماءِ وبُنِيت لما مَضَى ، ولما يكونُ ولم يَقَعْ ، و[ما] هو كائنٌ لَم ينقطع) ، يعني لِما مَضَى مِن الحَدَثِ ، وما يُنتَظَر ، وما هو كائنٌ في حالِ الخبرِ ، وَلَم يجرِ للزمانِ هنا ذِكْرٌ ، فَقولُك : (قَعَد) دَليلٌ على قُعودٍ انقضى بعدَ وُجودٍ ، و (سَيَقعدُ) دَليلٌ على قُعودٍ يأتي وهو الآنَ في العَدَمِ ، و (يَقعدُ) دليلٌ على قُعودٍ في حالِ حديثك ، وَلَم يجرِ للزمانِ ذِكرٌ في شَيء مِن هذا النَصّ ، فللحَدَثِ ثلاثةُ أَحوالٍ : عَدَمانِ ووجودٌ ، وأَمسِ وغَدٌ واليومُ منجرّةٌ مع هذهِ الأحوالِ الثلاثةِ انجرارَ الشكلِ والصورةِ مع اللّونِ في قولك : (رأيتُ الحائطَ) ونَحوَه من الأجسامِ ، وَقَد عَلِمنا أنَّ مَحْسوسَ البصرِ اللّونُ ، وهو ما يَقبله الجسمُ مِن نُورِ الشمسِ والكواكبِ والنِيران ، فالنُورُ إذاً موضوعُ الألوانِ ، فلا تَرَى إلاّ مُلَوّناً[١٦] ، ونحنُ نُدرِكُ المثلث والمربَّعَ وغيرهما مِن الأشكالِ بانجرارِهما مع اللَّونِ حَتّى يُحْزَرَ ذلك حَزْراً بالعيان فينصب أو لا يكادُ كثيرٌ خطَأً[١٧] .

وقال سيبويه في موضعٍ آخر : (فالأسماءُ المُحدَّثُ عنها ، والأمثلةُ ، دليلةٌ على ما مَضَى وما لَمْ يَمْضِ مِنَ المُحَدَّث بـه عن الأسماءِ ، وهـو الذهـابُ والجُلوسُ والضَربُ ،

---

(١٣) الايضاح ٧ .

(١٤) ينظر أيضاً : نتائج الفكر : ٦٦ .

(١٥) الكتاب ١ / ٢ ، والزيادة منه .

(١٦) في الأصل : ملوّن .

(١٧) كذا في الأصل .

وليست الأمثلةُ بالأحداثِ ولا ما يكونُ منه الأحداثُ وهي الأسماءُ)[18] ، فهذا جَلاءٌ واضحٌ وبيَانٌ قاطعٌ على أنَّ هذهِ الأمثلةَ إنَّما اختلَفَتْ صِيَغُها لاختلافِ أحوالِ المُحدَّث في وجودِهِ وعَدَمِهِ .

وأمّا قولُه : (ويتعدّى الى الزمانِ نحو قولك : « ذَهَب » ، لأنّه بُني لِما مَضى منه وَمَا لَمْ يمضِ)[19] ، وإنما ذلك بانجرارِهِ مع الحَدَثِ في الأحوالِ الثلاثةِ المذكورةِ ، كما يَنجرُّ الشكلُ والصورةُ مع اللّونِ في قولك : (رأيتُ الحائطَ والجَبَلَ) وغيرهما مِن المُلوَّناتِ ، فَجَعَل انجرارَهُ معه نَحواً مِن بقائهِ له كما تُطلَقُ الرؤيةُ على الشكلِ والصورةِ لانجرارِها مع اللّونِ .

وهذا رأيٌ قد استهوى جماعةً مِن النَحويّين وغيرهم / ٤ و / ، فَلَم يَفهموا ما الزمانُ والمكانُ كُنْه فَهمِهِ ، ولا وَقَفوا على حقيقةٍ مِن عِلْمِه ، والزمانُ والمكانُ يَقَعُ البحثُ عليهما مِن أربعة أوجُهٍ ، أحدها : ما الزمانُ والمكانُ مُرسَلَين ؟ ، وما هُما مضافَين ؟ وما هُما ظَرفين ؟ والصواب : وَضْعَين ، وما هُما جاريَين ؟ وليسَ هذا موضعَ الكلامِ على هذهِ الأنواعِ الأربعةِ ، لأنّا لَم نَعرِض لهذا وإنّما قَصَدْنا الى الإفصاحِ ببعضِ ما وَقَع[20] في هذا الكتابِ مِن الخطأ والتَقصيرِ مِمّا تَفرَّدَ < به > وخَرَجَ عَن قَصْدِ سيبويهِ ، فأمّا ما سوى ذلك مِمّا تاه فيه مع غَيره فأكثَرُ مِن أنْ أحصِيَهُ ، وأبعَدُ مشقّةً مِن أنْ استوفِيَهُ ، وَقَد بَيَّنّا العُذْرَ فيما تقدَّمَ ، وأطَلنا البحثَ لِمَنْ انكرَ أو سَلَّم .

فصــــل

قال المؤلفُ في (باب ما إذا ائتلَفَ مِن هذهِ الكلمِ الثلاثِ كانَ كلاماً مستَقِلا) : وذكر (زيدٌ أَخوكَ)[21] ، وقَرَنَ به (زيدٌ في الدارِ)[22] ، ولا بُدَّ في هذا مِن اعتقادِ فِعلٍ

---

(١٨) الكتاب ١ / ١٤ .
(١٩) الكتاب ١ / ١٥ .
(٢٠) في الأصل : مِن .
(٢١) الايضاح ٩ . وفيه : (عمروٌ اخوك) .
(٢٢) ذكر هذهِ الجملة مثالاً لائتلافِ الفِعلِ مع الاسمِ ، وقرَنَها بـ (كتبَ عبدالله ، وسُرَّ بكرٌ) .

يَنْضافُ الى الدارِ ، فهذا أكثرُ مِن قولك : زيدٌ أخوكَ ، وَلَو كانَ مكانَ (أخوكَ) (أبو فُلانٍ) كنايةً لا بُنُوَّةً كانَ أَضبطَ لِما قَصَد اليه مِن ائتلافِ الجملةِ مِن اسمَين .

وبَعدَ هذا تَخليطٌ لا يمكنُ تَتَبُّعه بالنَقْدِ ، ولا تَفي بمُضَمَّنه محاولةُ الرَدِّ ، إلاّ أنّه استثنى النداءَ مِن قولك : (يا زيدُ)[23] ، إشارةً الى أنَّ (يا) حرفٌ بمنزلة (مِن) و (هل) و (لَمْ) وَمَا شاكلَ ذلك مِمّا له معنىً في غيرهِ ، وليسَ الأمرُ فيه على ما تَوَهَّم ، ولكنّه بمنزلةِ الأصواتِ ، قالَ سيبويه : (جَعَلوه بمنزلةِ الأصواتِ نحو حَوْبُ)[24] زجر للخيلِ لتمضي ، وَلَو مَثَّل سيبويه ـ رحمه الله ـ بـ (ياهْ) كانَ أشبَهَ ، لأنَّ حَوْب فيها معنى زَجرٍ ، وليس في (يا زيدُ) مِن ذلك المعنى شَيءٌ ، فأمّا (ياهْ) فَصوتٌ يُنَبِّهُ به الناطِقُ على موضِعِهِ مَنْ يَسمعُهُ ، وكأنّه قالَ : ها أنذا بالموضع الذي تَسمعُ الصوتَ منه ، قالَ ذو الرُمَّةِ[25] يُشَبِّهُ صوتَ الراعي بصوتِ البُومِ :

تَلَوَّمَ يَهْيَاهٍ بِيَاهٍ وَقَد مَضى
مِنَ الليلِ جَوزٌ واسبَطَرَّتْ كَواكِبُهْ

فإنْ خَصَّ شيئاً بعينهِ وَضَع مكانَ الهاءِ مِن (ياهْ) اللفظَ الذي يَعمُّه مِن جنسهِ ، / ٤ ظ / أو يَخصّه في نفسهِ ، فقال : يا رَجُلُ ويا حَكَمُ ، فوجَبَ بناؤهُ لالتباسهِ بالصوتِ الذي قَبلَه كما وجبَ بناءُ (عَمروَيْهِ) لالتباسهِ بالصوتِ الذي بعدَه[26] ، ثُمَّ يُتَّسَعُ فيه بالزيادة عليه والنَقْصِ منه لكثرةِ الاستعمال .

ويَزيدُكَ بَياناً أنّ قولكَ : (يا زَيدُ) خارجٌ مِن المعاني الثلاثةِ التي هي الدعاءُ والسُؤالُ والخبرُ ، فَلا يكونُ (يا زَيدُ) رغبةً لأنَّ (يا فاسقُ) ونحوه يَقَع بعده ، ولا يكونُ

---

(٢٣) الايضاح ٩ .

(٢٤) الكتاب ١ / ٣٠٤ .

(٢٥) ديوانه ٨٥١ .

(٢٦) وافق ابن الطراوة البصريين في بناء المنادى المفرد العلم ، وخالفهم في العِلّة ، وينظر في اختلاف البصريين والكوفيين في المنادى المفرد العلم : الكتاب ١ / ٣٠٣ والمقتضب ٤ / ٢٠٤ ـ ٢٠٥ والانصاف ٣٢٣ وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٦ ـ ٨٧ .

أمراً ؛ لأنَّ الله تعالى يستقبلُ به ، ولَفْظُ الأمرِ والنَّهْيِ يقترنُ به في أكثرِ أحوالهِ ، ولا يكونُ سؤالاً ؛ لأنَّك لا تستعملُ[٢٧] شيئاً تجهلُهُ أنتَ ويَعلمُهُ ، ولا يكونُ خبراً لأنَّ المخبر يأتي بالقوَّةِ الى إخراجِ المخبَرِ مِن جملةِ شَيءٍ الى إيجابِهِ أو نَفْيِهِ ، والمنادَى غيرُ ملتَبِسٍ بشيءٍ مّمَا أنتَ بسبيلِهِ ، فَلَم يَبقَ إلاّ أنْ يكونَ بمنزلةِ (غاق) ونحوِهِ مِن غيرِ الناطقِ دليلاً على اللفظِ المتَّصلِ به كدلالة (غاق) ونَحوِه على الجنسِ المَعهودِ منه .

فصــــل

قالَ المؤلفُ في بابِ حَدّ الإعرابِ : (وكِلا إذا أُضيفَ الى المضمرِ نحو قولك[٢٨] : جاءني الرَّجُلانِ كلاهُما ، ورأيتُ الرجلَينِ كليهما ، ومررتُ بالرجلينِ كليهما)[٢٩] ، زَعَم أنَّ ألِفَ (كِلا) بمنزلةِ الألفِ في (مسلمانِ) تغيِّرها العواملُ مِن حالٍ الى حالٍ ، وهذا لا يُعذَر فيه مَن لَه أدنى حَظٍّ مِن صناعةِ الإعرابِ لِبُعدِهِ مِن الصوابِ ومفارقَته نَصَّ الكتاب .

قال سيبويه[٣٠] ، رحمه الله ، : (وسألتُ الخليلَ ـ رحمه الله ـ عَمَّن قال : [رأيتُ] كِلا أخَوَيكَ ، ومررتُ بِكِلا أخوَيكَ ، ثُمَّ قالَ : مررتُ بكليهما ، قال[٣١] : جَعَلوه بمنزلةِ لَديك وعَلَيك[٣٢] في الجرِّ والنصبِ ، لأنَّهما ظَرفانِ يُستعملانِ في الكلام مجرورَينِ ومنصوبَينِ ، فَجُعِلَ (كِلا) بمنزلتهما حينَ كانَ[٣٣] في موضعِ الجَرِّ والنصبِ) .

---

(٢٧) في الأصل : تستعمله .

(٢٨) في الايضاح : قولهم .

(٢٩) الايضاح ١٢ .

(٣٠) الكتاب ٢ / ١٠٤ ـ ١٠٥ والزيادة منه .

(٣١) في الكتاب : فقال .

(٣٢) في الكتاب : عليك ولديك .

(٣٣) في الكتاب : صار .

وبَعدُ ، فإنَّ ألفَ (مسلمانِ) زائدةٌ في الكلمةِ بمعنى التثنيةِ عِوَضاً مِن الواوِ الجامعةِ في الاسمينِ المختلفَينِ ، يَتوجَّه الإعرابُ عليهما ، ويَنتقلُ مِن لام الفِعل اليهما بمنزلةِ هاءِ ضاربةٍ وميمِ زُرْقُمٍ .

وألفُ (كِلا)[٣٤] بمنزلةِ ألفِ مِعىً ورحَاً ونَحوِه لا يتوجَّه التغييرُ عليهما ، ولا يُمكِنُ فيهما إلاّ في هذا الموضع الذي شُبِّهَت فيه بـ (على) ، / ٥ و / فكيفَ استقامَ لهذا الرجُلِ توجيهُ الشبهِ عليهما ، والقَطعُ على الاعرابِ للتغييرِ الموجودِ بهما ؟

وَمَـا انـتِـفَـاعُ أَخـي الـدُّنـيـا بـنـاظِـرِه
إذا اسـتَـوَتْ عـنـده الأَنـوارُ والـظُّلَمُ ؟[٣٥]

وقال سيبويه : (وأمّا كُلّ وكِلا فكُلُّ واحِدٍ من لفظٍ ، ألا تَراه يقول : [رأيتُ] كلا أَخَويكَ ، فيكون مثلَ مِعىً ولا يكونُ فيه تضعيفُ)[٣٦] ، وفي كلٍّ نَظَرٌ يَفضُلُ عن هذا القَدْر الذي نحنُ بسبيلهِ مِن الخوضِ الذي في هذا الكتاب المرسومِ بكتابِ (الإيضاح) ، ومع هذا فينبغي أن نُشير الى اليسير منه ، إذْ هو مستَوفىً في (المقدّماتِ الى عِلمِ الكتاب) إن شاءَ الله .

فَمِنه أنّ لـ (كِلا) في التوكيدِ حالاً لا يكونُ لـ (كُلّ) ، تقول : (جاءني كِلا أَخَويكَ) ، ولا تقولُ : (كُلُّ أَخَويكَ) ، لأنّ المثنىّ لا يؤكَّدُ بتوكيدِ الاحاطةِ[٣٧] ، وإنّما يلي المنكورَ في نَحو قوله :

أُولاكَ بنو خَيرٍ وشَرٍّ كِلَيْهما

---

(٣٤) ما ذهب اليه ابن الطراوة يوافق مذهب البصريين في أنّ كلا وكلتا مثنيان معنى مفردان لفظاً ، في حين ذهب البصريون الى أنهما مثنيان لفظاً ومعنى . ينظر الانصاف : ٤٣٩ .

(٣٥) البيت للمتنبي في التبيان في شرح الديوان ٤ / ٨٣ .

(٣٦) الكتاب ٢ / ٤٠١ . وفيه : (فأما .. واحدة) والزيادة منه .

(٣٧) في الأصل : فتوكيد ، والصواب ما أثبتناه .

ولا يكونُ هذا في بابِ (أجمعين) ونَحوِه ، إلاّ[٣٨] ما كانَ اسماً منكوراً لعددٍ معلومٍ فإنّه يَجوزُ توكيدهُ بكُلٍّ وأجمعين[٣٩] ، قال[٤٠] :

نمكُثُ حَولاً كاملاً كُلّه
لا نلتقي إلاّ على مَنهجِ

وقال فَتىً عن الأعرابِ[٤١] :

يا ليتني كنتُ الصبيَّ المُرْضَعَا
تَحملُني الذَلْفاءُ حولاً أكْتَعَا
إذا بكيتُ قَبَّلَتني أربَعَا
إذاً أظلُّ الدهرَ أبكي أجْمَعَا

وَمِن العَجَبِ أنّه جَعلَ نونَ (يَفْعلانِ)[٤٢] ونَحوها بمنزلةِ ألفِ التثنيةِ لوجودِ التغييرِ فيها بالحذفِ والاثباتِ ، أو زيدَ الألفُ في (يَفعلان) ، والواوُ في (يفعلونَ) ، والياءُ في (تَفْعلين) .

ومَن زعمَ أنّ هذا الاختلافَ للاعرابِ فقد باءَ بإفْكٍ عظيمٍ ، ووقعَ مِن الخطأ في أمرٍ جَسيمٍ .

قال سيبويه ـ رحمه الله ـ : (واعلَمْ أنَّ التثنيةَ إذا لَحِقت الأفعالَ المضارعة [علامةً] للفاعِلَين لَحِقَتها ألفٌ ونونٌ ، وَلَم تكُن الألفُ حرفَ الاعرابِ ، لأنّك لم تُرِدْ أنْ تُثَنّيَ (يَفعلُ) هذا البناء ، فتضُمَّ اليه يَفْعلاً آخرَ ، لكنّه إنّما لحقَتْهُ هنا علامةُ الفاعلين)[٤٣] ، ثُمَّ

---

(٣٨) في الأصل : لأن ما كان .

(٣٩) ذهب الكوفيون الى أنّ توكيد النكرة بغير لفظها جائزٌ ، إذا كانت مؤقتة ، وذهب البصريون الى أنّ تأكيد النكرة بغير لفظها غيرُ جائزٍ على الاطلاقِ . ينظر : الانصاف ٤٥١ .

(٤٠) البيت للعرجي في ديوانه ٢٠ ، وينظر : مغني اللبيب ٢١٢ .

(٤١) الأبيات بلا عزو في : شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٠ ، الخزانة ٥ / ١٦٨ .

(٤٢) الايضاح ١٢ :

(٤٣) الكتاب ١ / ٥ ، وفيه : (ولكنّك إنّما ألحقته هذا) ، والزيادةُ منه .

قالَ : (وَلَم يكونوا ليحذفوا الألفَ لأنَّها علامةُ الإضمارِ والتثنيـةِ[44] فيمن قالَ : أكَلوني البراغيثُ)[45] ، وكذلك الواوُ في (يَفْعلونَ) ، والياءُ في (تَفْعلينَ) ، فالألفُ في قولك : (يُسْلِمانِ) ضميرٌ / ٥ ظ / الفاعلَين لا يتوجَّه التغييرعليها ولا يَلتبس بها ، والنون عِوضٌ مِن الحركةِ الذاهبةِ مِن آخِرِ الفِعلِ تُحذَفُ في الجزمِ كما تُحذَفُ الحركةُ إذْ صارت عِوضاً منها ، والألفُ في (مسلمان) حرفُ الإعـراب بمنزلةِ الدالِ من (زيدٍ) ، يتوجَّهُ الإعـراب عليها بما يُحدِثُ العاملُ فيها ، فَجعل هذا الرجلُ تَعاقُبَ هذهِ الحروفِ في آخِرِ الفِعلِ لِما يُوجِبُهُ بناءُ الفاعِلِ والمفعولِ بهِ كالتغييرِ اللاحقِ في آخِرِ الاسمِ لِما يُوجبُهُ الإعـرابُ فيه .

فـتـاه مـا يـشـاءُ في تـضـلل
وأَدْمَـنَ الحزَّ وأخـطـا المـفـصـل[46]

نَسألُ الله تعالى عوناً على ما يُرضِيه ، وتوفيقاً لِما يزلف عنده ، إنّه منعِمٌ كريمٌ .

وذكَرَ في هذا البابِ[47] المضارَعَـةَ الواقِعَـةَ بين الأسماءِ والأفعالِ ، وأنَّها أَوجَبَت الإعـرابَ لِما كانَ منها بمعنى الحالِ والاستقبالِ ، وأَمضى ما ذكـر في (يَفعـل) مِن الاحتمالِ ، ولا بُدَّ مِن التَجافي في هذا الفصلِ عنه ، لـوقوعِ كـافّة من النحـويين[48] وغيرِهم فيه حتّى استعملَهُ الشعراءُ تَبَجُّحاً به ، وامتَلَتْه الخُطَباءُ تَسليماً له ، فقالَ أَحَدُهم :

إذا كـانَ مـا تَـنْـويـهِ فِـعْـلاً مـضـارعـاً
مَـضَـى قَـبـلَ أنْ تُـلقَـى عـليـه الجَـوازِمُ

وعندنا ألّا نَرُدَّ مِن قولهِ إلّا ما تفرَّدَ بهِ ، أو خالفَ سيبويه فيه ، ونكِلُ غيرَ ذلك الى (المقدّمات) ، فَمَنْ تاقَتْ نفسُهُ الى التَشفّي مِن هذا الفَصل والوقوف على حقيقةِ إعرابِ الفِعلِ التَمِسَه مِن ذلك الكتاب ، أو باحَثَنا عنه إن شاء الله

---

(٤٤) في الكتاب : (في قول من قال) .
(٤٥) الكتاب ١ / ٥ .
(٤٦) في الأصل : شاء .
(٤٧) قال أبو علي النحوي : (والافعالُ المضارعةُ ما لحقت أوائلها زيادة . . . فهذه الافعال أُعرِبت لمضارعتها الاسمَ . .) ، ينظر : الايضاح ١٣ .
(٤٨) ينظر أيضا : نتائج الفكر ١٤٤ .

بابٌ مِن أحكامِ أواخِرِ الاسماءِ المعرَبةِ

ذَكَر في هذا البابِ أنّ الياءَ والواوَ يَصحّان بعدَ الساكنِ نحو رَمْيٍ وغَزْوٍ ، وكذلك إذا كانَ مُدْغَماً نحو عَدُوٌّ ومَرْمِيٌّ[49] ، ثُمَّ قالَ : (ويَجري هذا المَجرى رِداءٌ وكِساءٌ)[50] .

وهذا وَهمٌ لا يُستقالُ ، كيف يَجري مَجرى غَزْوٍ وقد انقلبت الواوُ مِن كَسَوتُ ألفاً لوقوعِها بعدَ الألفِ ، وهي والياءُ لا تَسلَمُ بعدَ الفتحةِ ، والألفُ في ذلك بمنزلةِ الفتحة .

قالَ سيبويه ، رحمه الله ، في (بابِ ما يَخرجُ عَن[51] الأصلِ إذا لَم يكُن حرفَ إعرابٍ) : (وإذا كانَ قبلَ الياءِ والواوِ / ٦ و / حرفٌ مفتوحٌ وكانت الهاءُ لازمةً لَم تكُن إلاّ بمنزلتها لَو لَمْ تكُن هاءٌ ، وذلك نحو العَلاةِ)[52] ومنقلباً ، تقول : تُقْلَبُ ألِفاً وإنْ لَم تكُنْ طَرَفاً لمكانِ الفتحةِ ، فَضْلاً عَن أنْ تكون طَرَفاً بمنزلةِ رِداءٍ وكِساءٍ ، وتَسلَمُ إذا كانَ قَبلَها ضَمّةٌ أو كسرةٌ وإنْ لَمْ تكُن طَرَفاً نحو : قَمَحْدُوَةٍ ومزهِيَةٍ ، وكذلك إذا كانتْ طَرَفاً نحو : رَضِيَ وسَرُوَ ، ولا يَثبتُ أبداً في : رَمَى وغَزَا لمكانِ الفتحةِ .

ثُمَّ قالَ : (وإذا كانَ قَبلَها أو قَبلَ الياءِ فتحةٌ في الفِعلِ أو غَيرِه لَزِمَها الألفُ وألاّ تُغَيَّرَ)[53] .

وأضافَ الى هذا الوهمِ البعيدِ مِن الصَوابِ إلحاقَ رايٍ وآيٍ[54] بهذا الباب ، وكَسَى ونحوه على القياسِ في سلامةِ العينِ لاعتِلالِ اللامِ مِن بابِ رحىً وعصا وَرَمَى وَدَعا ، ورايٌ وآيٌ مِمّا شَذَّ فَلَم يَقع إلاّ في أحرفٍ يَسيرةٍ ، لاعتلالِ العينِ وسلامةِ اللامِ ،

---

(٤٩) قال أبو علي النحوي في الايضاح ١٧ : (والمعتل ما كان آخِرُه ياءً أو ألفاً أو واواً ، ولا يخلو ما قبلَ هذه الحروف المعتلةِ مِن أنْ يكون ساكناً أو متحركاً ، فإذا سكن ما قبل الواو والياء جريا مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليهما اعتقابها على الصحيح وذلك قولك : ظبيٌ ونحيٌ وغزو وحقو ، والمدغم فيها كذلك نحو : كرسيّ . .) .

(٥٠) الايضاح ١٨ .

(٥١) في الكتاب : على الأصل .

(٥٢) الكتاب ٢ / ٣٨٣ .

(٥٣) الكتاب ٢ / ٣٨٣ .

(٥٤) الايضاح ١٨ .

ومثلُ هذا لا يكونُ في بناءِ الأفعالِ .

قال سيبويه ـ رحمه الله ـ : (هذا بابُ ما جاءَ على أنّ فَعَلْتُ منه مثلُ بِعتُ وإنْ كانَ لَمْ يُسمع[٥٥] في الكلامِ) ، ثُمَّ قالَ : (وهذا ليسَ بمطّردٍ ، لأنَّ فِعلَه يكونُ بمنزلةِ خَشِيتُ ورَمَيتُ ، ويجري[٥٦] عَينُه على الأصلِ ، وهذا شاذٌّ كما شَذَّ قَـوَدٌ ورَوِعٌ وحَوِلٌ في بـابِ (قُلتُ) ، وَلَم يَشِذّ هذا في بابِ (فَعَلت)[٥٧] ، يُريد أنَّ آياً وبابَهُ شَذَّ في اعتلالِ العينِ وأصلُه السلامةُ كما شَذَّ (رَوِعٌ) في سلامة العين وأصلُه العِلَّةُ ، فانظُر وفَّقنا الله وإيّاك الى موقعِ هذا التخليطِ من العَناءِ وموقع هذا التأويلِ في وَهْيِ البناءِ ، مع أنّ هذا كُلَّه لا يحتاجُ المبتدِئُ اليه ، ولا يقتصر ، الشادي عليه .

---

(٥٥) في الكتاب ٢ / ٣٨٨ : يُستعمل .
(٥٦) في الكتاب : وتجري .
(٥٧) الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

بابُ التثنيةِ والجمعِ المُسَلَّم

ذكَر في هذا البابِ أنّ الاسمَ العَلَم الذي هو (زيدٌ) ونَحوهُ يجري في تثنيتهِ وجَمْعه مسلَّماً نكرةً ومعرفةً مجرىً واحداً بمنزلتِهِ صفةً[٥٨] ، وليسَ الأمرُ فيهما على ما ذكَرَ ، لأنَّ العَلَمَ لا يَشركُهُ غيرُهُ في وضعٍ فيدخل معه تحت عهدٍ واحدٍ ، ولامُ التعريفِ لا يمكنُ أن يُعطي بلفظٍ واحدٍ عَهدينِ ، كما أنَّ (مِن) مِن قولك : (جئتُ مِن الدارِ) لا يُعطي / ٦ ظ / ابتداءينِ ، ولا الباء من (مررتُ بالجَبَلِ) لا تُعطِي إضافتَينِ ، وكذلك التسميةُ العَلَميةُ لا تُوجدُ في المُسمّى معنىً فيشرك مُسمّى آخرَ في ذلك المعنى ، فَقَد استَحالَتْ تَثنيتهُ وجَمْعُهُ معرفةً .

قالَ سيبويه فيما يكونُ فيه الشيءُ غالباً عليه اسمٌ يكونُ لكلِّ مَن كانَ لأُمّتِهِ) : (فإنْ قلتَ : هذان زيدان منطلقانِ وهذان عَمرانِ منطلقانِ لَم يكنْ هذا الكلامُ إلّا نكرةً)[٥٩] ، وقالَ في فَصلٍ آخرَ مِن أبوابِ اسمِ الفاعل : لأنّه لا يكونُ الاسمُ معرفةً ثُمّ يُثنّى[٦٠] ، وحكى أبو عبيد[٦١] في (المصنَّف) عن أبي زَيدٍ[٦٢] سَوامٌّ أَبرَصَ[٦٣] ، ولا يُجمَعُ لأنّه مضافٌ الى اسمٍ معروفٍ .

---

(٥٨) الايضاح ٢١ .

(٥٩) الكتاب ١ / ٢٦٨ .

(٦٠) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٩٤ : (لأنَّ النونَ لا تعاقِبُ الألفَ واللام ، ولم تَدخُل على الاسمِ بعد أنْ ثبتت فيه الألفُ واللام ، لأنّه لا يكونُ واحداً معروفاً ثُمّ يُثنّى ، فالتنوينُ قبلَ الألفِ واللامِ ، لأنَّ المعرفة بعدَ النكرةِ) .

(٦١) الغريب المصنف ١ / ٣٢٩ . وأبو عبيد هو القاسم بن سَلّام ، أحد كبار العلماء باللغة والحديث ، ت ٢٢٤ هـ . (طبقات النحويين واللغويين ١٩٩ ، نزهة الألباء ١٣٦) . وفي الأصل : أبو عبيدة ، وهو خطأ .

(٦٢) هو سعيد بن أوس الانصاري ، أحد أئمة النحو واللغة ، ت ٢١٥ هـ ، (طبقات النحويين واللغويين ١٦٥ ، نزهة الألباء ١٢٥ ، انباه الرواة ٢ / ٣٠) .

(٦٣) النوادر في اللغة ٥٦٠ .

والصوابُ لأنّه اسمٌ معرفةٌ ، فإذا أدَّت حاجةٌ الى تثنيتِهِ أدخلتَ الواوَ الجامعةَ عليه ، قال الحَجّاج ، وَقَد وَرَد عليه الخبرُ بموتِ أخيهِ محمدٍ في اليومِ الذي ماتَ فيه ابنُهُ محمدٌ : إنّا لله وإنّا اليه راجعون ، محمدٌ ومحمدٌ في يومٍ واحِدٍ(٦٤) ، وَلَم يَقُل : المحمدان ، وَلَو قالَه منكوراً جازَ ، وكذلك قالَ الفرزدق(٦٥) في هذه القصة :

إنّ الـرزيَّـةَ لارزيَّـةَ مِـثـلُهـا
فِـقْـدانُ مـثـلِ محـمَّـدٍ ومحـمَّـدِ

فأمّا قَـولُهم : القريتـين < في > الأنبار والكـوفة ، والجَبَـلان في أَجَإٍ وسَلمى ، والنَسْران في الواقعِ والطائر ونحوها ، فإنّها وَقَعَت تحت وضعٍ واحدٍ فَدَخل كُلٌّ واحدٍ منهما مع الآخَر في عَهْدٍ واحدٍ ، وأدَّت لامُ التعريفِ فيهما ما تؤدّيهِ في الواحدِ ، وكذلك اذرعات وعرفات ونحوها مِن الأماكن .

ولا يكونُ هذا في الأناسِيّ وغيرِهم مِمّا يَتَميَّزُ بذاتهِ ولا يَلزمَ غيرَه ، وَقَد جاءَ الشيءُ مِن هذا في غيرِ الأماكنِ لاشتراكٍ يقع لهما في الحالِ فيستوي فيه ما رافَقَ لَفظُهُ لفظَ الآخَرِ نحو قولهم : ما أكثَرَ المُقْسِرات ، وطلحةِ الطَلَحاتِ(٦٦) ، ومع ما اختَلَف نحو : العُمَران لأبي بكرٍ وعُمَرَ ، كـأنّه قـالَ : العَدْلان ، والقَمَـران كأنّـه قال : النيِّران ، ومن ذلك قوله(٦٧) :

جَـزَانـي الـزَهْـدَمـانِ جـزاءَ سَـوءٍ
وكـنـت المـرءَ يَجـزي بـالـكـرامَـهْ

---

(٦٤) تنظر هذه القصة في الكامل في اللغة والادب ٦٣٢ .

(٦٥) ديوانه ١٩٠ ، ورواية العجز فيه : للناسِ فَقدُ محُمدٍ ومحمدِ .

(٦٦) هذا جزءٌ من بيت لعبيدالله بن قيس الرقيات في ديوانه : ٢٠ وتمامه :

نَـضَّـرَ الله أعـظُماً دَفَـنـوهـا
بـسـجـسـتـانَ طَـلـحـةِ الـطلحـات

(٦٧) البيت لقيس بن زهير في : مجاز القرآن ٢ / ١٧٣ ، المخصص ١٣ / ٢٢٧ ، وبلا عزوفي : المقتضب ٤ / ٣٢٦ ، معاني القرآن ٢ / ٣٩٢ .

وهما زَهْدَم وقيسٌ ابنا حزن بن وهب ، وقالَ أبو عبيدة[٦٨] : هما زَهْدَم / ٧ و / وكَرْدَم[٦٩] ، والأَقْرَعان : ابنُ حابسٍ وأخوه مَرْثِد ، والحُرّان : الحُرّ وأخوه أُبَيّ ، وقالوا : الأَبَوان[٧٠] للأب والأُمّ لاشتراكهما في الولادةِ .

وهكذا كُلُّ ماثْنِي أو جُمِع مِن هذا لا يكونُ إلّا بالاشتراكِ الـذي يَقَع بينهما حالُ يجمعهما ، فيكون الاسمُ العَلَمُ كالتَرجمةِ عن تلك الحال ، فأمّا أنْ يُحمل عليه النَظَرُ ويَطّرِد فيه القياسُ فلا .

فإنْ قالَ : فإنّ سيبويه قد أَجرى ذلك في كتابهِ مِراراً ، قيل له : هذا لا يُفْرِج عليه لأنّه قد وَضَع الحقَّ وأَصَّله ، وبيّنَ الواجبَ في العَلَمِ وغيرهِ مِن المعارفِ وأَثْبَتَه ، ثُمَّ حاولَ في التمثيل ما يكونُ يَكثُرُ دَوْرُه ويَقْرُبُ مأخَذُهُ ، غيرُ ناقِضٍ لِما أَصَّلَ ، ولا راجعٌ عمّا قَدَّمَ .

وإنَّ له في الكلامِ وَجْهاً يَخرُجُ عليه ، ومذهَبُنا ينحو نحوه ممّا قَدَّمْنا الاحتجاجَ فيه ، وَلَو أنّ هذا الرَجُلَ لَمْ يُنسِّق الاسمَ على الصفةِ نُطْقاً ويقرب بها لفظاً لأَزْجَينا لـه الحجّة واعتَلَلْنا له بتلك العِلّة لا سِيَّما وَقَد أفصحَ بما لا عُذْرَ فيه لِمَن شَدَا شيئاً مِن المعرفةِ فَلَم يُبْقِ إلّا إنزالَ الظِنَّةِ به ممّا تقدّم مِن القولِ فيه .

بابُ إعرابِ الأسماءِ

جَميعُ ما يأتي بعدَ هذا البابِ الى بابِ الفاعِلِ مُفتقِرٌ الى الاصلاحِ ، خارجٌ عن سنن الصوابِ ، فَمنه ما لا يُعْهَدُ في اللسانِ ، ومنه ما يُخالِفُ نَصَّ القُرْآن ، ومنه مُضمَرٌ لا يَجوزُ إظْهارُه ، ولا يَسوغُ في العقولِ اختيارُه ، وتَناوُلُه مِن غيرِ تلك الجهةِ أقربُ ، ومُحاولَتُه لِما أَصّلناه في (المقدمات) أذهَبُ في الحقيقةِ وأهذَب ، غيرَ أنّ تلك القوانين التي صَنعوها

---

(٦٨) هو معمر بن المثنى التيمي ، عالم باللغة والشعر واخبار العرب ، ت نحو ٢٠٩ هـ . (طبقات النحويين واللغويين ١٧٥ ، انباه الرواة ٣ / ٢٧٦) .

(٦٩) مجاز القرآن ٢ / ١٧٣ .

(٧٠) ينظر في كتاب المثنى : العمران ٤ ، القمران ١٠ ، النيران ١٣ ، الزهدمان ٥ ، الحران ٩ ، الأبوان ٧ .

والقواعدَ التي أثبتوها تَجري مِن أهلِ هذا الشأنِ على أصفاقٍ ، وكيفَ بمناقضةِ جماع ، (ومِن العَناءِ رياضَةُ الهَرِمِ)[٧١] .

ومع هذا فلا بُدَّ مِن الالمام بما لا محيدَ عنه ، ولا سبيلَ الى الغَضِّ منه ، كالإجماعِ على رفعِ « الزانيةُ والزاني »[٧٢] ، « والسارقُ والسارقةُ »[٧٣] ، والنصبُ على رأيهم وما يُوجِبُه اليه قِيامُهم أحسَنُ كالنصب في قوله تعالى : ﴿ إنّا كُلَّ شَيءٍ / ٧ ظ / خَلَقْناه بقَدَرٍ »[٧٤] ، لَمْ يَرْفَعه أحدٌ[٧٥] ، ورَفْعُه على تأويلهم أقْيَسُ ، وسَنُشير الى بعضِ ما تُمكِنُ الاشارةُ اليه على غير عقبٍ على مؤلف هذا الكتابِ ، لأنّه في ذلك مُتَّبَعٌ لا متبوعٌ ، إلّا في أشياءَ يَسيرةٍ تفرَّدَ بالقولِ فيها دونَ إتقانِ ما فيها ، ومقاصد ما في اللسانِ ومعانيها ، فمنها ما قَصَد فيه وَلَم يبعد عن الصوابِ ، ومنها ما لا يَفهمه ذوو الألباب وأهلُ التقدمِ في الخطابِ ، كامتناعِ ظروف الزمانِ مِن أنْ تكونَ خبراً عن الأجسامِ ، لأنّها تَتضمَّنُ الجُثَثَ[٧٦] ، وإنّما امتناعُها لأنّها لا تَخلو مِن الجُثَث ، فَلَم يَقَع للمخاطَبِ فائدةٌ كانَ بها جاهلاً[٧٧] .

ومنها قوله : (زيدٌ الخبزَ آكِلُه)[٧٨] ، فلو اجتمعت الجنُّ والإنسُ وكانَ بعضُهم لبعضٍ ظهيراً ما فَهِموا هذا الكلامَ ، ولعلَّ مظاهراً علينا جامعاً في الباطلِ على إمضائه

---

(٧١) مثل سائر ، وهو عجز بيت ، وصدره :
أتروض عِرْسَكَ بعدما هَرِمَتْ
ينظر : الأمثال لأبي عبيد ٢١ ، فصل المقال ١٨٢ .

(٧٢) النور ٢ ، وينظر : التبيان في اعراب القرآن ٩٦٣ .

(٧٣) المائدة ٣٨ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن ٢٢٥ .

(٧٤) القمر ٤٩ .

(٧٥) قراه بالرفع أبو السمال . (مختصر في شواذ القرآن ١٤٨) .

(٧٦) ينظر : الايضاح ٤٨ ـ ٤٩ .

(٧٧) وقد نُسِب الى ابن الطراوة أنه أجاز أن تكون ظروفُ الزمان اخباراً عن الجثث إذا أفادت . ينظر : شرح التصريح ١ / ١٦٨ . وينظر : الأشباه والنظائر ٣ / ١٠٢ .

(٧٨) الايضاح ٤١ .

يَزْعُمُ أنّ ما أَلفَيْناه منصوباً في النُسَخِ مرفوعٌ[٧٩] ، يَرى أنّ ذلك يشتليه[٨٠] مِن الوَرْطَة ، ويُنَفِّس ما حاقَ به مِن الضغطةِ ، فَلَعمرُ الله لَهُو في تلك الحالِ مِن الخطأ أسوأُ مصرعاً ، ومِن الصوابِ أبعَدُ مَنْزَعاً لِما سَوّغه مِن حَذْفِ العائد ، وتكَلُّفه من الترتيبِ الفاسِد ، وقد أشَرْنا الى هذا في صدرِ الرسالةِ عند قولنا : (زيدٌ عَمراً قَصَد)[٨١] ، والبُرهانُ الجليُّ في مَنْعِ هذا ونحوِهِ في (المقدّمات) ، مع أنّ هذا الكلامَ تَمُجُّهُ الآذانُ ولا تَقْبَلُه الأذْهانُ .

بابُ الابتداءِ بالأسماءِ الموصولةِ

قالَ في هذا البابِ : (كلُّ رجلٍ يأتِيني فَلَه دِرهَمٌ ، وكُلُّ رَجُلٍ في الدار فَمُكْرَمٌ ومحمودٌ)[٨٢] ، والفاءُ لا يجوزُ في (مُكْرَمٍ) البتَّة ، لأنَّ (في الدارِ) أمرٌ ثابتٌ واستقرارٌ حاضِرٌ ، وإنّما تَدخُلُ الفاءُ مع تَوَجُّه الإمكانِ ووقوعِ ما بعدَها لكونِ ما قَبلَها ، لأنّه مشتَرَطٌ فيه ، فإنْ وُجِدَ الأوّلُ وُجِد الثاني لوجودِهِ ، وإنْ عُدِمَ عُدِمَ ، وهذا لا يكونُ إلّا مع التَصريحِ بلفظِ الفعلِ مثل قوله : (الذي يأتيني فَلَه دِرهَمٌ) ، فإنّه يَجبُ الدرهمُ بوجوبِ الإتيانِ ، وإنْ تُرِكَ الفاءُ كانَ له درهمٌ أتى أو لَمْ يأتِ ، والفاءُ هنا رابطةٌ لجوابِ الشرطِ ، لأنّه إذا قالَ : (الذي) أوْ (كُلُّ) فكأنّه قالَ : (مَنْ) / ٨ و / أوْ (ما) ، فَحُمِلَ على مالَوْ تُكلِّمَ به لَمْ ينقص .

وقالَ في بابِ الإخبار : (الذي يَطيرُ الذبابُ فَيغضبُ زيدٌ)[٨٣] ، فَحَمل المسائلَ عليه ، وجَلَب الفوائدَ اليه ، وَوَضْعُ هذه المسألة واهٍ ، وبناؤُها مُتَداعٍ ، والأَحرى بهما

---

(٧٩) ذكره أبو علي النحوي مرفوعاً وأظهر العائد ، ثم ذكره منصوباً واضمر العائد . الايضاح ٤١ .

(٨٠) أي : ينقذه .

(٨١) تنظر ص ١٨ من التحقيق .

(٨٢) الايضاح ٥٦ . وفيه : فمكرمٌ محمولٌ .

(٨٣) الايضاح ٦٠ .

والأوجَبُ فيهما أنْ تكونَ الفاءُ رابطةً تَربطُ المعلولَ بالعِلّةِ ، أو المسبَّبَ بالسببِ نحو قولك : (سِرتُ حتّى أدخُلَ المدينةَ) . و (مَرِضَ حَتّى لا يَرجُونَه) ، وهـذا المعنى سخيفٌ لأنّه جَعَلَ طيرانَ الذُبابِ بطبعهِ علّةً أو سبباً لغضبِ زيدٍ في نفسِهِ ، ولو قالَ : (ينزلُ الذبابُ على زيدٍ) أو نحوه مّما يكونُ سبباً لغضبهِ جازَ ، فإنْ جَعَلَ الفاءَ عاطفةً ، حَمَلَ جملةً على جملةٍ وليستْ معها لمقامٍ واحدٍ نحو : (يقومُ زيدٌ مِن نومِهِ فيستوي الزَرعُ على سُوقِهِ) ، وما أشبَهَ هذا مِن بَرْدِ الكلامِ وسخيفِ الخِطابِ .

وقال : فيما وضع من المسائل ذكرٌ يعودُ على الألفِ واللامِ [٨٤] ، وهذا منه ومِن غيره خلفٌ من الكلامِ ، لأنَّ العائدَ في هذا ونَحوِه هو الظاهرُ المذكورُ قبلَه ، والعائدُ لا يكونُ إلّا اسماً ، والألفُ واللامُ حرفٌ ، مَحصولُ هذا أنّ الاسم يكونُ حرفاً ، وإذا صَحَّ ذلك صَحَّ أن يكونَ الحرفُ اسماً ، واذا كانَ كذلك فقد انتقض اتحادُ الاسمِ بحالٍ لا يكونُ للحرفِ ، واختصاصُ الحرفِ بوصفٍ لا يكونُ للاسمِ .

وخَلط بَعدُ في سائر المسائلِ ، فَسَمّى الفاءَ عاطفةً في مواضعَ لا تكونُ فيها إلّا رابطةً بضروبٍ مِن التخليطِ لا تُضْبَطُ إلّا بالمشافهةِ ، واعتَرَضَتْ عليه الواوُ الجامعةُ فاستحالَ بها ما ثبتَ في الفاءِ ، فاعتَلَّ بقوله : (أجنبيةٌ من الصلةِ)[٨٥] وَلَمْ يَفطن لِما في الفاءِ مِن ربط الصِلة .

ثُمَّ أطلقَ الإخبار هو وغيرُهُ مِن المتأخرين على (كانَ) وسائر العبارات بما لا يُفْهَمُ معناه ، ولا يتوجّه النظرُ الى مُتَعدَّاه حتّى أفضى القولُ بهم الى الإخبار عن (زيدٍ) من قولك : (زيدٌ ضربتُ)[٨٦] ، فكان الجواب : (الذي هو ضربتُهُ زيـدٌ) ، وهذا سَقطُ كلامٍ لَو هذى به صاحبُ برسامٍ [٨٧] لعجز جالينوس عن طبّه ، ويَئس كُلُّ الناسِ من تلافي لُبّه ، ونشر ما استزلّ هذا النوع مِن الكلامِ ذو الحديدِ / ٨ ظ / والرأي السديد ، « وأنّى

---

(٨٤) ينظر : الايضاح ٦١ .

(٨٥) الايضاح ٦٠ .

(٨٦) الايضاح ٦٢ ، وفيه : زيدٌ ضَرَبتُه .

(٨٧) اي : عِلّة .

لهم التناوشُ من مكانٍ بَعيدٍ »[٨٨] .
ولعلَّ بعضَ مَن سمعَ كلامي يقول : وما قَدْرُ هذا النظر ، وإنّما (زيدٌ) مبتدأٌ ، و (ضربتُهُ) في موضعِ الخبرِ ، لقد عَظّمتَ حقيراً وحَجّرتَ واسعاً ، وهو لا يدري ما تَوغَلَ مِن مَهامِهِ الظنّ ، ولجج فيه مِن غَمَراتِ الشَكّ حتى حمل (زيدٌ ضربتُهُ) على (زيدٌ مضروبٌ) ، وما كُلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمة ، بل لكلّ مقامٍ مقال[٨٩] ولكلّ فَخْرٍ مجال ، وما توقف هذا الرجلُ ، فإنَّه اتَّبع مَنْ تَقدّمَ ، وألقى بيدهِ ، وسَلَّم ، لكن إذا أدّى التصريفُ الى ما لا يُعقَلُ ، وَجَبَ أنْ يُطْرحَ ويُهمَلَ ، ولا يُوضَعَ جواباً عن معقولٍ ، ولا يُسْلَكَ فيه سبيلُ المفيدِ المفهومِ ، فإنّ ذلك بالمجيبِ إخلالٌ ، وعَيبُهُ لا يُستَقال ، وفي هذا القد تدركُهُ بالعتابِ ، وتَخُصُّه بالملامِ ، ومع أنّ سيبويه لَم يذهب مِن هذا الباب الذي سَمَّوه الإخبارَ إلاّ فيما تكلَّمتْ فيه العرب ، وأتى في الأشعارِ والخُطَب ، ولَم يَعْد فيه الى تَقديمِ الاسمين نحو : (زيدٌ عمروٌ الضاربُهُ) ونحوه مِمّا تَمُجُّه الآذانُ ، ولا تقبلهُ الأذهانُ .

فصـــــل

قالَ في هذا البابِ : (ومِنْ إعمالِ الثاني قَولُه[٩٠] :

قَـضَـى كُـلُّ ذي دَيْـنٍ فَـوَفَّى غَـريمَـهُ
وعَـزَّةُ مَـمْـطـولٌ مُـعَـنًّى غَـريمُـهـا)[٩١]

وليسَ في البيتِ متعلّقٌ يخرجُ به الى ذلك الباب ، وإنّما التقديرُ وغَريمُ عَزَّةَ ممطولٌ

(٨٨) سبأ ٥٢ .
(٨٩) ينظر : مجمع الأمثال ٢ / ١٩٨ .
(٩٠) البيت لكثير عزّة في ديوانه ١٤٣ . وينظر في البيت : المقتصد ٣٤٠ ، ايضاح شواهد الايضاح ١٠٠ ، شرح شواهد الايضاح ٩٠ .
(٩١) الايضاح ٦٦ . وينظر : الانصاف ٩٠ .

مُعَنًّى . وقَدّمَ اسمها تنبيهاً عليها ، وأتى بالخَبرَين بعدَه بمنزلتِهِ لو كانَ في الموضعِ الذي قدمَ منه ، وهذا نحو قولك : (كانَ زيدٌ منطلقٌ أبوه) إذا رَفَع (زيدٌ منطلقٌ أبوه)[92] . ولو تكلّف في هذا البيتِ إعمالَ الأوّلِ على مذهبِهِ لَمْ يَخلصْ اليه ، ولا تَوَجَّهَ إلافصاحُ به ، وكانَ يقول : وعَزّةُ ممطولٌ مُعَنًى هو غريمُها ، فيبرزُ ضميرُ مُعَنًّى وهو (هو) ، وكذلك لو كانَ غيرَه في مثلِ قولك : (زيدٌ ضربتُ وضَرَبني أباه) ، لم يَجُز مرفوعاً مُنَبَّهاً عليه ، ولا منصوباً مقصوداً اليه ، وفي المنبَّهِ عليهِ والمقصودِ اليهِ وأنَّ لكلٍّ واحدٍ منهما معنىً على حيالهِ نَظَرٌ يَحسُن مِن الشاهدِ عليه مِن القرآنِ ومنظومِ كلامِ العربِ ومنثورهِ في (المقدّماتِ) ما يَلزمُ الإقرارُ به / ٩ و / والتَسليمُ له إن شاءَ الله تعالى .

بـابُ الفاعــل

فَيَا للعجبِ كيف تدارس في رَفعِ الفاعلِ ونصب المفعول مَنْ تكلَّمَ في الأُصولِ ، وتصرَّفَ في معرفةِ الصلةِ والموصولِ ، وأَتقنَ النَظر في العلَّةِ والمَعْلولِ ، والتَزَمَ العائدَ إذا جرى الحديثُ على غيرِ أوّلِهِ الانفصال والظهور ، وربّما غايَرَه الكُسور ، وفرقَ في ذلك من الأسماءِ والأفعالِ ، وجالَ في هذا الميدانِ كُلَّ مَجال ، فَهَل هو في ذلك إلاّ بمنزلةِ مَن يَعلَمُ الركعةَ والسجدةَ مِن فَرْضِ الحجِّ والعمرةِ ، ويَمضي بـينَ الصفا والمَـرْوَةِ ، وفرغَ من الجَمَراتِ ، وأفاضَ من عَرَفات ، فلشدَّما خَدَعَ نفسَه ، وغَبِنَ رأيَه مَنْ عَدَلَ عن التَواليفِ المسندةِ والقوانين المقيَّدة ، كالجُمَل[93] ، والكـافي[94] ، وكتاب سيبـويه الشـافي ، وفرغَ للإيضاح ، والشيرازياتِ ، والخصائص[95] ، والحلبيات[96] ، تـرجمة تـروق بلا معنىً ، واسمٌ يَهولُ بلا جسمٍ ، إلاّ تَشدُّقاً بالكتبِ ، وإحالةً على الصُحُفِ ، وانَّ هذا لهو الخُسْرانُ المُبين .

---

(٩٢) بعدها عبارة : إذا ثنى وجمع . واظنها مقحمة .

(٩٣) لأبي القاسم الزجاجي .

(٩٤) لأبي جعفر النحاس .

(٩٥) لابن جني .

(٩٦) الشيرازيات والحلبيات لأبي علي النحوي .

بابُ الفعلِ المبنيّ للمفعول

أجازَ في هذا الباب : (أَضْرَبْتُ زيداً عمراً)[٩٧] ، ويُقاسُ عليه (أَقْبَلْتُ خالداً بَكراً) ، و (أَنْصَحْتُ سَلمى حبلاً) ونحوه[٩٨] مما لَم يرد بِهِ نَظْمٌ ولا نَثرٌ ، ولا التَبَسَ به فِكرٌ إلاّ حملاً على ما ليسَ مِن باب .

قالَ سيبويه : (واعلَمْ أنّك لا تَقولُ : (دُوني) كما تقولُ : (عليَّ) ، لأنّه ليسَ كلُّ فِعلٍ يَجيءُ بمنزلةِ (أَوْلني) قد تعدّى الى مفعولين ، فإنّما عليَّ بمنزلةِ (أولني) ، ودُونَكَ بمنزلةِ خُذ ، لا تَقول : خُذْني دِرهماً)[١٠٠] ، فهذا نَصٌّ جليّ في أنَّه لا ينتقلُ (ضربتُ) ونَحوُه كما لا يُقال (خُذْني)[١٠١] .

وهذا الفَصلُ يأتي على ثلاثةِ أحوالٍ : منها ما يَجوزُ فيه النَقْلُ ولا يَجوزُ الحذفُ ، تقول : (أَولَيتُ زيداً عمراً) ، ولا تقول : (ولِيَ زيدٌ)[١٠٢] وتَسكُت ، ومنها ما يجوزُ فيه الحذفُ ولا يَجوزُ فيه النَقْلُ ، وهو : (ضَرَبْتُ) ونَحوُها ، تقول : (ضَرَبَ زيدٌ) وتَسكُت ، ولا < تقول > (أضربتُ زيداً عَمراً) ، ومنها ما يجوزُ فيه النقلُ والحذفُ معاً نحو (عطا زيدٌ درهماً) و (أعطيتُهُ دِرهماً) ، وإنْ شئتَ حَذفتهُ ، قالوا : (عاطٍ بغيرِ أنواطٍ)[١٠٣] ، وقالوا : (أعطيتُ في نأمتهم ، وحلمت عن سبيهم ، وشددتُ فيه على حلمهم) / ٩ ظ / ، وهذا يأتي شَرحُهُ والاحتجاجُ عليه ولَهُ في (المقدّمات) إنْ شاء الله .

وقالَ بعدَ هذا : وإذا تَعدَّى الى مفعولَينِ عُدِّي بالهمزةِ الى ثلاثةٍ[١٠٤] ، وسيبويه قد

---

(٩٧) الايضاح ٧١ .

(٩٨) في الاصل : ما لم .

(٩٩) في الكتاب : (كما قلت . .) .

(١٠٠) الكتاب : ١ / ١٢٧ ، وفيه : آخِذْني درهماً ولا خُذني درهماً .

(١٠١) في الأصل : خذت .

(١٠٢) في الاصل : زيداً .

(١٠٣) وهو مثل يضرب لمن يدّعي ما ليس يملكه . جمهرة الأمثال ٢ / ٤٦ ، مجمع الأمثال ٢ / ٢٤ ، المستقصى ٢ / ١٥٦ .

(١٠٤) ينظر : الايضاح ٧١ .

قَصَرَ هذا على سبعةِ أفعالٍ ، وشَرَط امتناعَ الاقتصار[١٠٥] وتلك السبعةُ : أعْلَمَ ، وأرى ، وأَخبَرَ ، وخَبَّر ، وأنْبَأَ ، ونَبَّأَ ، وحَدَّث ، وهذا الرجلُ قد أَطلَقَ هذا على كُلِّ حالٍ ممّا يتعدّى الى منصوبَين ، فإنْ كانَ عنده سيبويه مِمَّن يُقتدى بُه اقتَصَرَ عليه ، وإنْ كانَ عنده بخِلافِ ذلك وَجَّه الرَدَّ اليه ، وَلَم يَدَع قولَه لُقىً لا يُعْبأُ بهِ ولا يُعَرَّجُ عليه .

وأَجازَ بعدَ هذا : (زيدٌ الدرهمُ أُعطِيَهُ)[١٠٦] ، وإذا جازَ هذا جازَ : (زيدٌ عمروٌ أضْربَتُهُ) ، فتقول مِن قولك : (زيدٌ عمراً ضَرَبَ) ، وهـذا وإنْ كانَ لا يُعلَمُ بسببِ امتنـاعِهِ فقَـد ثَبَت قُبْحُهُ بِتَـركِ استعمالِـهِ وقلَّةِ وجودِه ، وَقَـد بَيَّنا السبب المـانعَ لـه في (المقدّمات) ، لأنَّ الغَرَض المقصودَ في هذهِ الرسالةِ التنبيهُ على موضعِ الخطأ مِن هذا الكتاب والتقصيرِ ، لا ما يُحتاجُ اليه مِن الشرحِ والتفسيرِ ، لأنّه مبنيٌّ على تعجيزِ الناظِرِ فيه لا تَعليمِ المستَندِ اليه بما أوقَعَ فيه مِن تَقديمِ ما يَنبو ذِهنُ المبتدىء عنه ، وتأخيرِ ما لا بُدَّ منه ، وتشعُّب كلِّ بابٍ فيه مِمّا شَذَّ منه بما فَصَّلَه سيبويه على أبواب ، ونَزَّلَه على نظام بعدَ فراغِهِ مِن إثباتِ قواعِدِه ، وتقريبِ مسائلِهِ وشواهِدِه ، ثُمَّ ذكر[١٠٧] على الشاذّ بزعم بيانه ونَشَدَ أنّى كانت تخرما[١٠٨] تقصر منه[١٠٩] ، وحَذَف ما زادَ فيه حَتّى يُلحقَهُ بالأصولِ ، ويُثبتَهُ في العقولِ على تدريج المبتدىء مِن سَهْلٍ الى حَزْنٍ ، وتَقْليدٍ الى فَهْم ، حتى يَصل الى الغاية المقصودةِ ، والنهاية المطلوبة بحولِ الله تعالى .

---

(١٠٥) الكتاب ١ / ١٩ ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٧٥ وقد ذكر سيبويه ثلاثة أفعال هي : أرى ، ونَبَّأ ، وأعلَمَ .

(١٠٦) الايضاح ٧٢ .

(١٠٧) لعلها : ركز .

(١٠٨) لعلها : تجد ما .

(١٠٩) كذا في الأصل : والعبارة غير واضحة .

بابُ الأفعالِ التي لا تتصرّف

اقتصَرَ في هذا الباب على الخطأ في رفع الاسمِ بـ (عسى) والخبر عنه بالمصدرِ[110] ، فكأنّه قالَ : زَيدٌ أنْ يقومَ ، ثُمَّ أَدخَلَ عسى واستَظهر على دَعْواه بقولِ الزَبّاء[111] : (عَسَى الغُوَيرُ أَبؤسا)[112] ، وأيُّ تناسُبٍ بينَ هذا وما تقدّمَ ؟ وكيفَ خَرَج مِن المعلومِ الذي لا يَجوزُ غيرُه الى الشاذِّ الذي لا يُطْلَقُ لأحدٍ قَولُه ؟ حتى يكونَ في الحالِ التي قَبلَ ذلك بها ، لأنّها قالت : عَسَى الغُوَيرُ أبؤسا ، في أمرٍ / ١٠ و / تجوزه ، ثُمَّ ثبتَ عندها ذلك المتوقَّع ، فاعْلَمَتْ في بقيّةِ كلامها (صارَ) ، فكأنّها قالت : صارَ الغُوَيرُ أَبؤسا ، وهذا التحوّلُ في المقامِ الواحدِ مِن حالٍ الى حالٍ في كلامِ العربِ واستعمالِ العامَّةِ أكثرُ مِن أنْ يُحصى وأعمُّ ، وأَشهرُ مِن أنْ يُشْهَرَ أو يُنْحى ، فَلَو قالَ قائلٌ : إنّ هذا النوعَ المشارَ اليه يستغرقُ أكثَرَ سيبويه لَم يبعد .

وفي تقديمِ (زيدٍ) على (أنْ يقومَ) بَعدَ (عسى) وتأخيرِهِ عنها وإسنادِهِ اليها لا لعَسَى نَظَرٌ[113] ، لَمْ نَرَ أحداً أخلَصَ اليه ، ولا شَرَع لحالٍ فيه ، وَقَد أومأنا اليه في قولنا : يحشر مِن الشاهد عليه مِن القرآن وكلامِ العربِ مايَلزَم الإقرار به والتسليم له وبالله التوفيق .

---

(١١٠) الايضاح ٧٥ .

(١١١) وهي الزَبّاء بنت عمرو ، تنظر قصتها في : الأغاني ١٥ / ٢٥٣ ـ ٢٥٦ ، الخزانة ٣ / ٢٧١ .

(١١٢) وهو مَثَلٌ يُضرَبُ في التهمةِ ووقوع الشرّ . (مجمع الأمثال ٢ / ١٧ ، المستقصى ٢ / ١٦١) .

(١١٣) يعني بذلك قول أبي علي في الايضاح ٧٧ : والضربُ الآخر من فاعل (عسى) أن تكون أنْ مع صلتها في موضع اسم مرفوع . .

بابُ نِعْـــمَ

لَمْ ينفردْ في هذا البابِ بشيءٍ فَنَخصّه بالرَدّ ، ولكنّه امتثَلَ ما سَمِع ، واحتَمَلَ على ما وَجَد ، وفي الباب متعقّبٌ سَلّمناه لـ (المقدّمات) .

بابُ التعجب

ذهبَ في هذا الباب مذهب مَن تقدَّمَ ، وأَمضاه على ما تَرتَّب ، إلاّ أنّه أساءَ العبارةَ في قوله : (وزيدٌ وما أَشبَهَهُ نَصْبٌ لأنّه مفعولٌ بهِ)[114] ، وإنَّما هو منصوبٌ لا مفعولٌ به ، وهذا المنصوبُ يأتي على أربعةِ أوجهٍ : مفعولٌ به ، ومضافٌ اليه ، ومنقولٌ عنه ، ومسؤولٌ منه .

وممّا صَرَّح بالخطأ فيه ثقةٌ بِمَن وافَقَه عليه زَعْمُهُ في (بزيدٍ) من قولك : (أَحسِنْ بزيدٍ) أنّه فاعلٌ ، والباءُ فيه بمنزلتها[115] في « كَفَى بالله شهيدا »[116] ، وهذا قولٌ لا وَجْهَ له[117] ، لأنَّ حذفَ الباءِ مِن الآيةِ يُوضحُ معناها ، وحَذْفُها في المسألةِ يَمنعُ النُطقَ بها ، والصوابُ ما وَجَّه ابنُ كيسان فيها[118] .

وفي (عَـرِجَ) ونَحوِه نَـظَرٌ ، أَوضَحناه في مـواضِعِه ، وبَيَّنّـا الحيلةَ فيه ، وبـالله التوفيق .

---

(١١٤) الايضاح : ٩١ ، وفيه : (بأنه) .

(١١٥) قال أبو علي النحوي في الايضاح ٩٢ : والجار والمجرور في موضعِ رفعٍ بأنّه فاعل كما أنّهما في قولهم : كَفَى بالله ، وما جاءَني من أحدٍ ، كذلك .

(١١٦) الرعد ٤٣ .

(١١٧) ما ذكره ابو علي هو رأي الجمهور ، وهو أن الفعل أمرٌ في اللفظِ خبرٌ في المعنى ، ينظر : الاصول : ١ / ١١٨ ، شرح المفصل ٧ / ١٤٨ .

(١١٨) هو ابو الحسن محمد بن احمد بن كيسان ، اخذ عن المبرد وثعلب ، توفي سنة ٢٩٩ هـ . (أخبار النحويين ١٠٨ ، طبقات النحويين واللغويين ١٧٠) .

وقد ذهب ابن كيسان الى ما ذهب اليه الفرّاء والزجاج من أنْ (أَفْعِل) لفـظه ومعناه الأمـر حقيقة . ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٤٨ ، شرح التصريح ٢ / ٨٨ .

بابُ كانَ

اتبَعَ في هذا البـاب مَنْ تَقدّمَـه ، وفي جميعه ملتَفِتٌ ومتـردِّمٌ ، لا يأتي عليـه إلاّ للمشافهةِ ، ولا يقومُ له إلاّ للمقاولَةِ ، فالمؤلِّفُ فيه وغيرُهُ موضوعٌ عنه اللّومُ ، غيرُ موجَّهٍ اليه العُتْبُ ، إلاّ أنّه سَمِعَ[119] في قولِهِ تعالى : « أوَلَمْ تكُنْ لَهم آيةٌ أنْ يَعْلَمَه »[120] أنْ يكونَ التأنيثُ لـ (آية) فيحدث بالمعرفةِ عن النكرةِ ، وأغْفَلَ قولَ سيبويه[121] في قراءةِ بعضهم : « ثُمَّ لَمْ تكُنْ فِتْنَتُهم / ١٠ ظ / إلاّ أنْ قالوا »[122] ، و « تَلتَقِطْهُ بعضُ السيّارةِ »[123] ، فلا يمتنع النصبُ في « اَوَلَمْ يَكنْ لهم آيةً اَنْ يَعْلَمَه » ، لأنَّ (أنْ يَعْلمه) هو الآيةُ ، وإذا لَم يمتنع النَصبُ فالرفع[124] على ذلك التأويل إضماراً في (كانَ) أو إلغاءَها ، والقَطْعُ على الإلغاءِ ، ومَنعُ الإضمارِ فيها مُفسَّرٌ في (المقدّمات) بما يُضطرّ الى الإقرارِ ، ويُمنعُ في الإنكارِ بحولِ الله تعالى .

بابُ مـا

هذا والذي بَعدَه وافَقَ فيهما مَنْ قَبلَه ، وَلَم يَعْدِل عن رأيِهِ ، وقد عهدنا تركَ القَوْلِ إلاّ فيما حَرَّف فيه أو قَصَّر ، مُبايناً لِمَنْ قَبلَه ، ولكنّه أثبتَ في باب (إنَّ) بيتاً قَيَّده محرَّفاً ،

---

(١١٩) الايضاح ١٠٥ .

(١٢٠) الشعراء ١٩٧ ، وهي قراءة ابن عامر ، اي تكن بالتاء ، ولهم آيةٌ بالرفع ، وقرأ الباقون بالياء والنصب . معاني القرآن ٢ / ٢٣٨ ، الكشف ٢ / ١٥٢ ، التيسير ١٦٦ ، وفي المصحف (يكن . . آيةً) .

(١٢١) الكتاب ١ / ٢٥ .

(١٢٢) الأنعام : ٢٣ ، في المصحف (تكنْ فِتنَتُهُم) ، قرأ حمزة والكسائي بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص فتنتهم بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب . مختصر في شواذ القرآن ٣٦ ، الكشف ١ / ٤٢٦ ، التيسير ١٠١ ـ ١٠٢ .

(١٢٣) يوسف : ١٠ ، في المصحف (يلتقطه) ، وبالتاء قراءة الحسن و ابن كثير وقتادة ، مختصر في شواذ القرآن ٦٢ .

(١٢٤) في الأصل : الرفع .

وأتْبَعَه تفسيراً مُموَّهاً مُزَخرَفاً ، الخوضُ فيه تَضييعُ الزَمان ، وإخلالٌ بالقرائحِ والأذهان ، وخالَفَ الجمهورَ في رَفْعِ ما نَصبوا ، واعتَرَضَ بالرفعِ لِما أثبتوا[١٢٥] ، وهو[١٢٦] :

فَـلَـيـتَ كَـفَـافـاً كـانَ خَـيْـرُكَ كُـلُّه
وشَـرُّكَ عَـنِّي مـا ارتَـوى المـاءُ مـرتَـوي

برَفْعِ (الماء) واعتقادِ النصب في (مُرْتَوي) لغيرِ ضرورةٍ تَدعو اليه ، مِن نَصْبِ الفاعلِ ورَفْعِ المَفْعولِ ، إلّا أنْ يَحكيَهُ روايةً ، فـروايتها عن أبي عـليّ أعلى وأشهـرُ ، وتَقليدُنا له لَو احتَجْنا الى التقليدِ ألزَمُ وأعذَرُ[١٢٧] .

وتَقديرُ البيتِ حقيقة ، فليتَ خَيْرُكَ كُلُّه وشَرُّكَ كَفَافاً ، فلمّا أولَى الخبرَ (ليتَ) نَصَبَه لأنَّه حرفٌ ناصبٌ يَلزَم عَمَلُه كالباء في « كفى بالله شهيدا »[١٢٨] تَخْفِضُ ما وَليهـا ، ولا يَنقُص عَمَلُها ، وإنْ كانَ ما بعدَها غيرَ مضافٍ اليه ، وإنّما هو بحَسْبِهِ مُحدَّثٌ عنه ، ورَفْعُ الاسمِ على جهةِ المعاقَبَةِ بينهما .

فإنْ قالَ قائلٌ : فإنَّ سيبويه لا يُجيزُ (إنَّ منـطلقٌ زيداً) ، قيـل له : أمّـا برفـعِ (منطلق) فَلا ، لأنَّ الحرفَ الناصبَ لا يتغيَّرُ عَمَلُه فيما يليه ، ولا يَمْنَع تقديمَ الخبرِ اليه كما يتقدَّمُ ما كانَ مِن صلتهِ نحو (إنَّ بكَ زيداً مأخوذٌ) ، ولا يَصِحُّ أنْ تتقدّمَ صلةُ الشيءِ الى موضعٍ يَمتنع تَقديمُهُ اليه ، فَمِمّا جاءَ منه قَولُه[١٢٩] :

كـأنَّ سـبـيـئـةً مِـن بـيـتِ رأسٍ
يـكـونُ مِـزاجَـهـا عَـسَـلٌ ومـاءُ

---

(١٢٥) الايضاح : ١٢٣ .

(١٢٦) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، ينظر : شعراء أمويون ؟ / ... وينظر في البيت : ايضاح شواهد الايضاح ١٤١ .

(١٢٧) وقد قال الامام عبدالقاهر الجرجاني بعد هذا البيت : فأمّا ما في الكتاب - اي كتاب الايضاح - من التفسير فلا اعتمادَ عليه لأنه مُخلّط . المقتصد في شرح الايضاح ٤٦٧ .

(١٢٨) الرعد ٤٣ .

(١٢٩) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه : ٧١ ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٢٣ ، والشاهد فيه نصب المزاج وهو معرفة ، ورفع العسل والماء وهما نكرتان . وينظر في البيت : شرح ابيات سيبويه ١ / ٥٠ .

والمحدَّثُ عنه رِيقُ هذه الجاريةِ ونحوه ، وَلَم يَقُل أَحَدٌ فيه : إنَّه ضرورةٌ كما قالوا في :

مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وحكى سيبويه[١٣٠] : (إنّ قريباً منك زيدٌ)، فَقَدّمَ الخبرَ سماعاً / ١١ و/ من العربِ ، وقالَ : (إنّ الوجه : إنّ قريباً منكَ زيداً) ، فهذا أَوضَحُ دليلٍ وأهدى سبيلٍ على تقديمِ الخبرِ على الاسمِ لا على الحذفِ ، ومنه[١٣١] :

إنَّ الربيعَ الجودَ والخَريفا

يَدَا أبي العَبّاسِ والصُيُوفا

شَبَّه يديهِ بالغيثِ ، وَلَم يُشَبّه الغيثَ بيديهِ ، ومِثْلُهُ قَوْلُه[١٣٢] :

فَيَا عَجَباً حَتّىٰ كُلَيْبٌ تَسُبُّني

كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

والمعنى كأنَّ نهشلاً أو مجاشعاً قَبيلها ، لأنّه وَضَع (كأنَّ) هنا توهُّماً وَلَم يُشبّه فيكون مادحاً لا هاجياً .

وفي البيتِ تقديرٌ آخرُ ، وهو أنْ يكونَ خبراً عن (كأنَّ) ، واعتقاد الإلغاء في أنَّ أو حذف الضمير على رأي الناسِ وما اعتقدوه فيها وفي (كأنّ) ، وَقَد أوضَحْنا الصوابَ في ذلك في (المقدّمات) بما لا مَحِيدَ لأحدٍ عنه .

و (مُرْتَوٍ) هنا يَجوزُ أنْ يُرادَ بهِ معنى (مِن) ، فيكونَ الماء مضافاً اليه ، كأنَّه قالَ : مِن الماءِ ، ويَجوزُ أنْ يكونَ بحالهِ مِن بابِ الاتحادِ والاكتِسابِ ، فيكون الماء مفعولاً به ولا متوجَّهَ له الى غيرِ هذين الوجهينِ .

---

(١٣٠) الكتاب ١ / ٢٨٤ . وفي فهم ابن الطراوة لنص الكتاب نظرٌ

(١٣١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٩ ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٢٨٥ ، والشاهد فيه حمل الصيوف على المنصوب بـ (أنّ) ولو رُفِع حملاً على موضعها أو على الابتداء واضمار الخبر لجاز .

(١٣٢) الفرزدق ، ديوانه ٥١٨ ، واستشهد به سيبويه في الكتاب : ١ / ٤١٣ على دخول (حتى) على جملة الابتداء .

بابُ إنّ وأنَّ

كلامُهُ في هذا البابِ واهي القـواعِدِ ، عـديمُ الفوائـدِ ، بَعيدُ التـأويلِ ، قَليـلُ التَحصيلِ ، لا يُمكنُ التنبيهُ عليهِ إلّا بالمشافهةِ فيه ، إلّا أنّه شرعَ في التفرقةِ بينَ الكسرِ والفتحِ في قولِ العربِ : أوّلُ قولي : انّي أحمَـدُ الله ، بفتح انَّ وكسـرِها ، هـذا نَصُّ سيبويه[١٣٣] ، والفتحُ قبلَ الكسر ، فقال : (إذا كسرتَها كانَ قَولُك : (أوّلُ قَولي)[١٣٤] مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره (أَوّلُ قَولي إنّي أحمَدُ الله ثابتٌ أو موجود)[١٣٥] ، أخْبَرَ مخاطبهُ أنّ قوله : هذا الكلامُ ثابتٌ وكانَ يَظُنّه غيرَ ثابتٍ ، وأن آخره بخلاف ذلك .

وقَولُه : (أو موجودٌ) ، فَخَيّر فيهما ، فكأنّه أخبر مخاطبه أنّ أوّل قوله هذا الكلام موجودٌ وآخِره معدوم ، فيدخل الآخر في العَدَم ، وَقَد أَثْبَتَه بإضافتهِ الى ضميرِ الكـلام الموجود ، فأمّا تَناقُضُ هذا الكلامِ ، وتَراكم هذا الظلام ، وموقع هذا التحرير (ثابتٌ) و (موجودٌ) ، واعتقادُهما نائبينِ عن الخبـرِ المفقودِ ، وهـذا الكلامُ دونَ هـذا الإضمارِ صَحيحُ المعنى ، معقولُ المغزى ، واظهارُه / ١١ ظ / مُخِلٌّ بهِ ، مُخرِجٌ له عن معناه الى ما لا يُعقَلُ ولا يحصل .

ثُمَّ قال : (وإذا فَتحتَ الهمزةَ من (انيّ) كانَ التقديرُ أوّلُ قَولي أَنّي أحمدُ الله)[١٣٦] ، فَجَعل إعادةَ قولهِ بلفظهِ تقديراً لَهُ وعبارةً عنه !

ثُمّ قال : (كأنّه قالَ : أوّلُ قَولي الحمدُ لله)[١٣٧] ، فَما زادَ في هذا النص شيئاً على إعادة اللفظ ، وبهذا سَلِم مِن الهذيانِ الذي قَدَّمَ .

---

(١٣٣) قال سيبويه ١ / ٤٧١ : وتقول : أوّلُ ما أقولُ أنيّ أحمدُ الله ، كأنّك قلت : أوّلُ ما أقولُ الحمدُ لله ، وأنّ في موضعهِ ، وإن أردتَ الحكاية قلت : أولُ ما أقولُ إنّي أحمدُ الله .

(١٣٤) نص الايضاح : (كان قولك : أول ما أقول مبتدأ . . . .) .

(١٣٥) الايضاح ١٣١ .

(١٣٦) الايضاح ١٣١ .

(١٣٧) الايضاح ١٣١ .

وصوابُ النَظَر في هذا الكلام أنْ تَعلَمَ أنّ لفظَ الحَدَثِ يُحمل بما مَعَ الفِعلِ ، فيكون بما فيه تقديران : أحدهما أنْ تكونَ (ما) مع ما بَعدَها بمنزلةِ الحَدَثِ ، فيكون التقديرُ أوّلُ تكلّمي تحميداً لله ، والتقديرُ الثاني أنْ تكونَ نكرةً يَلزَمُهـا النعتُ أو الوصـل ، فيكون التقدير أوّلُ كلامي وأوّلُ دَعواي هذا الكلامُ الذي هو انّي أحمدُ الله ، وليسَ في الكلامِ حذفٌ ولا إضمارٌ ، ولو كانَ فيه حذفٌ لَوُجِد في بعضِ المواضع واتساع موقعِهِ للسامع ، وبالله التوفيق .

وما ينبغي أن تَدَع الإشعارَ بموضع أنَّ المشدَّدةِ المفتوحةِ بـأنّ لها في الكـلامِ حالاً يُثْبَت ، ومقاماً مِن التقديمِ والتأخيرِ لم يُعْرَف ، وَقَد حكى سيبويه في أبوابها مواضعَ سألَ عنها الخليل فلم يَزده على قوله : ليسَ هذا مِن مواضع (إنّ) ، فمنها قوله : زَعَم أنّه إذا أتاك أنّه سَيَفعل(١٣٨) ، وقَولُه : هذا حقٌّ كما أنّك هنا(١٣٩) ، ولا يَجوزُ كسرُها ، والابتداء يَقعُ هنا لانّك تقول : كما أنتَ هنا .

وهذه إشارةٌ يَسيرةٌ فيما تنطوي عليها هذهِ الأبواب مِن وجوه النَظَر ، وتَزاحُم المعاني عليها ، وإنّما لَوّحتُ لك بهذا ليكونَ منك بتَفَقُّد وَكِيدٍ ، واعتناءٍ شديدٍ ، فإنّ هذا الرجلَ لَفّ القولَ فيها على غِرِّه ، وَلَم يفرق بينَ حُلوهِ ومُرِّه ، وما اختَصَره سيبويه في صفحاتٍ كثيرةٍ بَسَطَه في كلماتٍ يَسيرةٍ ، فصارَ الناظرُ فيه بينَ فَوتِ الراحةِ وعَدَمِ المعرفةِ ، وكلامُ سيبويه أسهَلُ للفكّ ، وأجلَى للشكّ ، وأقربُ للمتناوِل ، وأشرفُ للمُحاوِل مِن هـذهِ الخُزَعبلات والأسماءِ المَهُولاتِ ، والله المعين .

وقالَ : (ما رأيتُهُ مُذْ أنَّ الله خَلَقَني ، فَتَفْتح أنَّ بعدَ مُذْ)(١٤٠) ، وذلك أصوبُ مِن قولِهِ : فتح الهمزة وكسر الهمزة ، وينبغي له على ذلك أنْ يقول : في الطاء ضَمّ الإطباق ، / ١٢ و / وفي الصادِ فَتْح الصَفير ، وفي الميم كَسْرُ الغُنّة ، ويُحاول ذلك في جميع الحروفِ ،

---

(١٣٨) الكتاب : ١ / ٤٦٧ .

(١٣٩) الكتاب : ١ / ٤٧٠ و٤٧٢ . وفيه : ها هنا .

(١٤٠) الايضاح ١٣١ .

يُفصح عن كُلِّ واحدٍ منها بطبعِهِ ، ويَعدلُ عن اسمِهِ ووَضْعِه ، فما أَقبَحَ بالرجُلِ السريّ ، المتميّز باللسانِ العربيّ ، أنْ يَفوهَ بمثلِ هذهِ الحال ، ويَجول لسانُـه في هذا السخفِ مِن المَقال ، فإنْ زَعَم أنّه إنّما فعَل هذا بالألفِ للالتباسِ بهمزةِ فأر وبئر ونؤر ، قيل له : شأنُ هذه المراتب ألاّ يَلحَقُها هذا النوعُ مِن التغيير .

ثُمّ قالَ : (ولا بُدَّ أنْ تُقدِّرَ حذفَ المضافِ قبلَ أنَّ جَعَلتَ مُذْ حرفاً أو اسماً)[١٤١] ، فَشكّ أو خيَّر ، ولسْنا ننتقدُ هذا عليه ، رحمه الله ، اضطرب فيها تِسعَ مَرّاتٍ ، فهذا الشكُّ موضوعٌ عنه ، ولكنّه أساءَ التأويلَ في تقديرِ الإضافةِ الى (أنَّ) ، وهذا ممتنعٌ فيها ثقيلةً أو خفيفةً[١٤٢] ، فأمّا حكاية سيبويه : (الحقُّ أنّه منطلقٌ)[١٤٣] ففيه نَظَرٌ ، وبيَّنّا القولَ عليه في الموضعِ الذي يَختصّ به ، وكذلك قوله[١٤٤] :

كآبَةَ أنَّها فقَدَتْ عَقيلا

وقوله :

بـآيــة أنّي قَــدْ فُــجِـعْــتُ بِــفــارسٍ
إذا عَــرّدَ الأبــطالُ أقــبَــلَ مُــعْــلِما

وقَولُه :

مخـافَـةَ أنّي قَـد عَـلمـتُ لَئـن بَـدَا
ليَ الهَـجْـرُ منهـا مـا عـلى هَـجْـرِهـا صَـبْـرُ

---

(١٤١) الايضاح ١٣٢ ، وفيه :/ولا بد من أن .

(١٤٢) وقد تبعه في هذا المنع تلميذه السهيلي . ينظر : الروض الأنف : ٣ / ٢٣٢ ، وبذلك خالفا مذهب الجمهور .

(١٤٣) الكتاب : ١ / ٤٧٧ وفيه : (الحقُّ أنّه ذاهب) ، وقال بعده : وليست في كلام كل العرب .

(١٤٤) هذا عجز بيت لا يُعرف قائله ، ذكره سيبويه في الكتاب : ١ / ٤٧٧ ، وصدره : تظلّ الشمسُ كاسفةً عليه والشاهد فيه اضافة (كآبة) الى المصدر المؤول بعدها .

بابُ ظننــتُ

أعادَ سيبويه في كتابه هذا الباب أَربعَ مَرّاتٍ : الأُولى البابُ الذي قالَ فيـه : ما يتعدّى الى مفعولَينِ ولا يَجوزُ الاقتصـارُ على أحـدِهما[١٤٥] ، ثُمَّ فـرغَ له ثـانيةً مـع ألفِ الاستفهام[١٤٦] فَبَسَطَ القولَ فيه على نحو الإشارةِ والإلمـام ، ثُمَّ أعادَهُ ثـالثةً في بـاب ما لا يَعملُ فيه ما قبله[١٤٧] ، ثُمَّ تكلَّم عليه رابعةً في أبوابِ أَمْ وأَوْ[١٤٨] ، محاوِلاً في ذلك كُلِّه الإيجازَ والاختصارَ ، ولَفَّه هذا الـرجلُ في أسـطُرٍ يَسيرةِ المقـدارِ ، سَليمةٍ مِن التـطويل والإكثارِ ، وهذا ما لا يَصِحُّ ولا يتمُّ لأحدٍ إلاّ عَصْفاً ونَفْثاً في العَفرِ .

وأجازَ في هذا البابِ نَصْبَ الاسمَينِ متقدّمَينِ اغتراراً بجوازِهما مرفوعَينِ[١٤٩] ، وهذا مرفوعٌ عنه لأنَّ غيرَه قَدْ أَلَمَّ بهِ ، وَقَد أَشَرنا الى مَنْعِهِ فيما مضى[١٥٠] .

وخَيَّرَ في هذا البـابِ عند قـولِهِ : (زيـدٌ ظَنَنْتُه منـطلقاً) في أنْ يَعـودَ الهاءُ عـلى / ١٢ ظ / (زيدٍ) أو يكونَ ضميرَ الحَدَثِ[١٥١] ، ولا بُدَّ إذا كانت كـذا مِن الرفـعِ في الخبرِ .

وزَعَم أنّه في التُهمةِ يَجوزُ فيه الاقتصارُ على مفعولٍ واحدٍ[١٥٢] ، وهذا الكلامُ يدلُّ على أنَّه يَجوزُ فيه أكثرُ مِن واحدٍ ، ويَضَعُ عنه هذا الوهم الذي أَخرجَه مِن الظَنِّ الذي هو تَوهُّم المعنى داخل الذهن الى الفِعل الذي هو تَوجيهُ التُهمةِ الى المُتَّهَم ، وإنّما الصوابُ أنْ يَجيءَ به مِن بابٍ مقتصراً على واحدٍ نحو قولِهِ تعالى : « تظنّ أنْ يُفْعَلَ بها فاقِرَةٌ »[١٥٣] .

---

(١٤٥) الكتاب ١ / ١٨ . وعنوانه (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما) .

(١٤٦) الكتاب ١ / ٦١ ، في (باب الأفعال التي تستعمل وتلغى . . .) .

(١٤٧) الكتاب ١ / ١٢٠ ، في (باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى الى المفعول ولا غيره) .

(١٤٨) الصواب أنها وردت في باب فيه أنْ مخففة ، ينظر : الكتاب : ١ / ٤٨١ ـ ٤٨٢ .

(١٤٩) الايضاح ١٣٤ .

(١٥٠) يعني سيبويه ، تنظر الصفحة ١٨ من التحقيق ، والكتاب ١/ ٦١ .

(١٥١) الايضاح ١٣٦ .

(١٥٢) الايضاح ١٣٧ .

(١٥٣) القيامة : ٢٥ .

باب اسمِ الفاعلِ وما أشبَهَه

قَد بَيَّنّا في غيرِ موضعٍ مِن كُتُبنا أنَّ ما خاضَ فيه النحويّونَ مِن المضارعةِ بينَ أسماءِ الفاعِلينَ والأفعالِ ، ووجوبِ العملِ والإعرابِ باطلٌ لا وَجهَ له[١٥٤] ، وكذلك تَوهُّمهم : ضارِبُ زيداً[١٥٥] أمسِ ، محالٌ على جهتهِ[١٥٦] ، لا يَجوزُ التكلّم به ، ولا تَجدُه أبداً مستعملاً في الكلامِ ، ولا مألوفاً بينَ العَوامّ ، وإنّما هو لفظٌ تَعاوَره أهلُ النَظرِ في النَحوِ بينَهم ، فارتاضَت في ألسنتهم ، وانقادَتْ له طِباعُهم ، مِن غيرِ سَماعٍ مِن العربِ .

والصوابُ ما حكاه سيبويه في آخِرِ بابِ إجراء الصفة فيه على الاسمِ[١٥٧] ، وهو قَولُه : (فإنْ جَعَلْته اسماً[١٥٨] لم يَكُن فيه إلاّ الرفعُ على كُلِّ حالٍ ، تقول : (مررتُ برَجُلٍ ملازِمُهُ رجلٌ) ، أي : مررتُ برجُلٍ صاحبُ ملازمتِهِ رجُلٌ ، فصارَ كقولك[١٥٩] :

مررتُ برجلٍ[١٦٠] أخوهُ رَجُلٌ ، وتقولُ على هذا[١٦١] : مررتُ برجُلٍ ملازموه بنو فلانٍ ، فَقولُك : ملازِموه يدلُّ أنّه اسمٌ ، وَلَو كانَ عَمَلاً قلت[١٦٢] : مررتُ برجُلٍ ملازِمه قَومُه ، كأنّك قلتَ : مررتُ برجُلٍ ملازمٍ إيّاه قَومُه)[١٦٣] ، فهذا هـو الصوابُ الـذي لا معتَرَضَ عليه إنْ شاءَ الله .

---

(١٥٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٨٢ ، ٨٧ ، المقتضب ٢ / ١١٩ ، الأصول ١ / ١٤٥ .

(١٥٥) في الأصل : ضارب .

(١٥٦) وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل إذا كانَ بمعنى المضي . شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٥٠ ، شرح التصريح ٢ / ٦٦ .

(١٥٧) ليس الكلام في هذا الباب وانما في الباب الذي قبله وهو (ما تجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفتـه التـي خلصـت له) . (الكتاب ١ / ٢٢٦ ـ ٢٢٨) .

(١٥٨) في الكتاب : فإن جعله اسماً .

(١٥٩) في الكتاب : فصار هذا كقولك .

(١٦٠) في الأصل : برجال .

(١٦١) في الكتاب : على هذا الحد .

(١٦٢) في الكتاب : (فقولك : ملازموه يدلك على . . ولو كان عملاً لقلت) .

(١٦٣) الكتاب ١ / ٢٢٨ .

وأمّا البيتُ الذي أجراه على المسألةِ قَبلَه مِن الاضطرارِ فليسَ كذلك ، لأنّ المسألةَ متقاذفةُ الأجزاءِ ، غيرُ جاريةٍ مِن الوضعِ على استواء ، والبيتُ على نِسَبٍ متقابلة ، وأجزاءٍ مؤتَلِفَة ، ليس فيها أكثرُ مِن إضمارِ فِعلٍ دَلَّ عليه ما قبلَه ، فأغنى عَن إعادتهِ ، وهو[١٦٤] :

يـومـاً تَـراهـا كَـشِـبْـهِ أرديـةِ الـعَـصْـ
ـبِ ويـومـاً أديـمَـهـا نَـغِـلا

وتقديره : ويَوماً ترى أديمَها نَغِلا . < وشبيه > بهذا قوله / ١٣ و / تعالى : « وجاعِلُ الليل سَكَناً والشمسَ والقَمرَ حُسْبَاناً »[١٦٥] ، والمسألةُ (هذا ضارِبُ زيدٍ اليومَ وغداً عَمراً)[١٦٦] ، وإنّما مثالُ هذا البيت : (هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وعَمراً غداً) ، وهذا كلامٌ صحيحٌ مفهومٌ متقابلُ الأجزاءِ منظومٌ .

بابُ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعل

قَصَد في هذا البابِ التنبيه على حَسَنٍ وشَديدٍ ونَحوِه ممّا لا يكونُ لفظُهُ لفظ (فاعِلٍ) ، وهذا جَهْلٌ بالغَرَضِ المقصودِ فيه ، وأيُّ فَرْقٍ بينَ قولي : مررتُ برجُلٍ حسنٍ وَجْهُهُ ، وحَسَنٍ وَجْهاً ، وحَسَنِ الوجهِ ، وحَسَنِ وجهٍ ، وحَسَنِ الوجهَ ، وبينَ قولك : مررتُ برجُلٍ ثابتٍ عَقْلُه ، أو ثابتٍ عَقْلاً ، وثابتِ العقلِ ، وثابتِ عَقْلٍ ، وثابتِ العَقْلَ ، وهو لفظُ (فاعلٍ) جارٍ على ثبتَ كما يَجري ضاربٌ على ضَرَبَ .

وإنّما الغرضُ في هذا البابِ أنْ تُشبِّه السببَ الواقعَ بعدَ (قاعدٍ) ونَحوِه ممّا لا يتعدّى فِعلُه فيما يتوجّه عليه مِن النصب والخفضِ ـ وهو فاعلٌ في الحقيقةِ ـ بما يَقَع بعدَ (ضاربٍ)

---

(١٦٤) البيت للأعشى في ديوانه ٢٨٣ . وهو في الايضاح ١٤٨ .

(١٦٥) الأنعام : ٩٦ ، وفي المصحف « وجَعَلَ الليل » ، وهي قراءة الكوفيين ، وقرأ الباقون (جاعل) على العطف على (فاعل) الذي قبله ، وخفض الليل . الكشف ١ / ٤٤١ ـ ٤٤٢ ، التيسير ١٠٥ .

(١٦٦) الايضاح : ١٤٤ .

ونَحوِه ممّا يتعدّى فِعلُه فيها يتوجّه عليه مِن النصبِ والخفضِ وهو مفعولٌ في الحقيقةِ ، فما جاءَ على غيرِ حَسَنٍ وشَديدٍ ونحوِهما قولك : مررتُ برجُلٍ صالحٍ أخوهُ وطالحٍ غلامُهُ وواضحٍ خَدُّهُ وطامحٍ منصبُهُ وشائعٍ ذِكْرُهُ ، وما لا يُحصى كثرةً ، ولا يُسمّى شُهرةً .

وما سَطَّره سيبويه في كتابه وعَدَّده في تَضاعيفِ أبوابهِ مِن نحوِ مُسلمٍ وشابٍّ وكَهْلٍ وشَيخٍ وغيرِه ممّا يجري وصفاً على ما قَبلَه وإن اختَلَفت أبنيتُهُ ، فمن ذلك قوله(١٦٧) :

أرأيــتَ إنْ صَـرَخَـتْ بِـلَيْـلٍ هــامـتي
وخــرجــتُ مــنهــا بــالـيــاً أثــوابي

ومثله(١٦٨) :

يا صاحِ ياذا الضامِرُ العنسِ

ومثله(١٦٩) :

لاحـقُ بَطْنٍ بقَرا سَمينِ

وممّا يقطعُ على أنّه قَصَـر هذا البـابَ على (حَسَنٍ) ونَحـوِهِ ممّا لا يـأتي على وزنِ (فاعلٍ) ، استِظهارُهُ بعِدّةِ الحروفِ والحركاتِ والسَكَنـاتِ حينَ شـاكَلَ لفظَ ضـاربٍ لِيَضرِبَ(١٧٠) ، فصارَت هذهِ المشاكلةُ عندَه موجِبَةً لأنْ يَعملَ عَمَلَه ، ويَنبغي له أنْ يعرض ليقبل مثالاً يجري عليه ليعملَ عَمَلَه كأنّه (فاعِلٌ) بوزن كابِل / ١٣ ظ / ، فالكلامُ في مِثلِ هذا تَضييعٌ للزمانِ وتَحييرٌ للأذهانِ ، وما توفيقنا إلاّ بالله .

---

(١٦٧) البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي في شعره : ١١٥ .

(١٦٨) البيت لخزز بن لوذان في الكتاب ١ / ٣٠٦ ، ولخالد بن المهاجر في الأغاني ١٦ / ١٤١ ، وينظر : المقتضب ٤ / ٢٢٣ ، مجالس ثعلب ٢٧٥ ، والشاهد فيه رفع وصف المنادى وهو مضاف اضافة غير محضة .

(١٦٩) البيت لحميد الارقط في الكتاب ١ / ١٠١ ، وينظر : المقتضب ٤ / ١٥٩ ، الاصول ١ / ١٥٧ ، والشاهد فيه اضافة (لاحق) الى (بطن) على تقدير اثبات (أل) وحذفها للاختصار .

(١٧٠) قال أبو علي في الايضاح : ١٥١ : (وتنقص هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل ، فلم تكن على اوزان الفعل كما كان ضاربٌ في وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه) .

فصـــل

وزَعَم في هذا الباب أنَّ الأبوابَ مِن قولِهِ : « مُفَتَّحَةً لَهم الابوابُ »(١٧١) مرتفعٌ على البَدَلِ مِن المُضمر في (مُفَتَّحَة) لا على مُفَتَّحَة ، لأنّه لا عائِدَ فيه على « جَنّاتِ عَدْنٍ »(١٧٢) ، وهذا نَفسُهُ يَلزَم في البدلِ ، لأنَّ بَدَلَ البعضِ والاشتمالِ لا بُدَّ فيه مِن عائدٍ على الأوّلِ ، فالذي فَرَّ عنه فيه وَقَع .

ومَنَع الألفَ واللامَ التي للتعريفِ في هذا ونَحوِه أنْ تُعاقِبَ الاضافةَ ، وليسَ في هذا البابِ مسألةٌ فيها لامُ التعريفِ إلاّ وهي معاقِبَةٌ للعائدِ على ما قَبلَه ، وإلاّ فما الألفُ واللامُ في قولك : (مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجه ؟)(١٧٣) وقد جَلَب سيبويه على هذا باباً مِن البَدَلِ حكايةً عن العربِ قولهم : (مُطِرْنا السَهلُ والجَبَلُ) ، أيْ : سَهْلُنا وجَبَلُنا ، و (ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبَطْنُ) ، أي : ظَهرُهُ وبَطْنُهُ(١٧٤) ، وأرى هذا الرَجُل لَم يَفْهم قوله : (جَعَل النهارَ في قَيدٍ والليلَ في بَطْنِ منحوت ، أو جَعَلَهما الاسمَ أو بَعضَه)(١٧٥) بعدَ استِظهارِهِ بالبيتِ ، وهو قوله(١٧٦) :

أَمّا النهارُ ففي قَيْدٍ وسلسلةٍ
والليلُ في بَطْنِ مَنْحوتٍ مِن الساجِ

ثُمَّ استَظهر على البَدَلِ الذي وَجَّه الأبوابَ عليه بقوله : وفي التنزيل « وفُتِحت

---

(١٧١) ص ٥٠ .

(١٧٢) الايضاح ١٥٤ .

(١٧٣) وافق ابن الطراوة الكوفيين في جواز معاقبة (أل) الضمير ، ومنع ذلك أكثر البصريين . معاني القرآن ٢ / ٤٠٨ ، مشكل اعراب القرآن ٢ / ٦٢٧ ، الجنى الداني ١٩٨ ـ ١٩٩ .

(١٧٤) الكتاب ١ / ٧٩ .

(١٧٥) الكتاب ١ / ٨٠ .

(١٧٦) البيت للجرنفش بن يزيد الطائي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٣٧ ، وهو بلا عزو في الكتاب ١ / ٨٠ ، المقتضب ٤ / ٣٣١ ، الافصاح ١٣٤ ، والشاهد في إخباره عن النهار بكونه في قيد وسلسلة ، وعن الليل باستقراره في جوف منحوت اتساعاً ومجازاً .

السماءُ فكانَتْ ابوابا »(177) ، فصارَ ذلك بمنزلةِ ضُرِبَ زيدٌ رأسُهُ(178) ، وليسَ في الآية للبدلِ طريقٌ بوجهٍ ، ولا سببٍ منه يتعلّقُ بهما ، لأنَّ مِثلَ هذا مِن الكلام : (شُيِّدت الدارُ فكانَتْ مَلْجأً حَصيناً ومكاناً مكيناً)، وليسَ للبدلِ هنا مذهبٌ ولا اليهِ مُنقلَبٌ بإلحاقِها بـه ، والاستشهادُ بها عليه سَهْوٌ لا يُعذَرُ مِثلُه فيه ، أو عِيٌّ مكانُه مِن الادراكِ لا يقتضيه .

بابُ المصادرِ التي أُعمِلَت عَمَلَ الفِعلِ

ذَكَر في هذا البابِ « ويَعبدونَ مِن دونِ الله ما لا يَملِكُ لهم رِزقاً مِن السَمواتِ والارضِ شيئاً »(179) ، فنَصَب (شيئاً) بقولِهِ : (رِزقاً)(180) ، وهذا خَطأٌ لأنَّ (الرِزقَ) اسمٌ بمنزلةِ الطِحْنِ والرِعْيِ ، لا يَجوزُ عَمَلُ شَيءٍ منه في غيرِهِ ، وَقَد بَيَّنَ أبو جعفر أحمد / ١٤ و / ابن محمد المعروف بابنِ النَحّاس(181) هذا في أوّلِ كتابِهِ فقال : لَو قلتَ : أعْجَبَني طَحْنُ زيدٍ الدقيقَ ، وخَبْزُ زيدٍ الرغيفَ ، ودَهْنُ زيدٍ لِحيَتَه ، لَم يَجُز حتّى تقولَ : مِن طحنِ زيدٍ وخبزه ودهنِهِ ، وكذلك مِن قوتِ زيدٍ عيالَهُ إذا أردتَ بالقُوتِ ذاتَ الشَيءِ المَقْتوتِ ، فإنْ أردتَ ما يَعملُ فيما بَعدَه قلتَ : عجبتُ مِن قَوْتِ زيدٍ عيالَهُ فَفَتَحتَ القافَ كما تَفعلُ ذلك في الطَحْنِ والخَبْزِ والرَعْيِ ، كما قال(182) :

سُمِّيتَ بالفاروقِ فافْرُقْ فَرْقَهُ
وارْزُقْ عِيالَ المسلمينَ رَزْقَهُ

---

(١٧٧) النبأ : ١٩ .

(١٧٨) الايضاح : ١٥٤ .

(١٧٩) النحل : ٧٣ . وينظر : نتائج الفكر ٢٩٨ ـ ٢٩٩ فقد تابع السهيلي شيخه ابن الطراوة في هذه الآية .

(١٨٠) قال أبو علي في الايضاح : ١٥٦ : (كأنّه قالَ : لا يملكُ أنْ يرزُقَ شيئاً) .

(١٨١) وقد أخذ ابن النحاس عن المبرد ، وتوفي سنة ٣٣٨ هـ ، (طبقات النحويين واللغويين ٢٣٩ ، انباه الرواة ١ / ١٠١) .

(١٨٢) عويف القوافي يرثي سليمان بن عبدالملك ، ويذكر عمر بن عبدالعزيز كما في الكامل في اللغة والادب ٨٤٠ .

فأمّا (شيئاً) في الآيةِ فإنّما ينتصبُ انتصابَ الحَدَثِ كنايةً عَن العِلَّةِ[183] ، كما قالَ : « لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَفْسٍ شيئاً »[184] والمعنى قليلاً ولا كثيراً ، ومثلُه قوله : « لَقَد كِدتَ تركَن اليهم شيئاً قَليلاً »[185] كأنّه قالَ : رُكوناً قَليلاً ، وهذا في القُرآنِ وكلامِ العربِ كثيرٌ ، وهو في استعمالِ العامَّةِ أَفشى مِن أنْ يُحتَجَّ له ، أو يُنبَّه أحدٌ على تَفسيرِه ، كقولهم : (انتَظِرْني شيئاً) ، و (لَم أَقُلْ له شَيئاً) .

فصـــل

ذَكَر في هذا البابِ شيئاً مِن إضافةِ المصدرِ الى المفعولِ ومعه الفاعلُ ، واستشهدَ عليه بقوله[186] :

أَمِـنْ رَسْـمِ دارٍ مَـرْبَـعٌ ومَـصـيـفُ
لـعـيـنـيـكَ مِـن مـاءِ الـشُّؤونِ وَكـيـفُ

فَذَهَب الى أنَّ (مَرْبَعٌ ومَصِيفٌ) فاعِلُ (رَسْمٍ) ، والدار مفعولٌ به ، فكأنّه قالَ : أَمِنْ أنْ رَسَمَ الدارَ مَرْبَعٌ ومَصيفٌ بكيتَ ؟ وهذا التقديرُ زَيفٌ لا وَجهَ له ، لأنَّ الرَسْمَ اسمٌ لِما بقيَ في الدارِ مِن الرَمادِ والزِبْل ونَحوِهما مِمّا يتذكّر به مَنْ دمنها وأقام بها ، والطَللُ اسمٌ لِما شَخَص بها مِن نؤي أو وَتدٍ أو أثفية ونحوها مِمّا هو ماثلٌ فيها ، وإذا ثبت ذلك امتَنَعَ مِن أنْ يَرفَعَ شيئاً أو ينصبَ كما امتَنَعَ الرِزقُ والخُبزُ والدُّهنُ من ذلك .

وبَعدُ ، فالمَربعُ مَحلُّ القومِ حيثُ كانوا ، والمربَعُ مَحلُّهم في الربيعِ خاصّة ، فالرسمُ

---

(١٨٣) ينظر : مشكل اعراب القرآن ١ / ٤٢٤ .

(١٨٤) البقرة ٤٨ .

(١٨٥) الاسراء : ٧٤ .

(١٨٦) البيت للحطيئة في ديوانه ٢٥٣ ، وينظر : الايضاح ١٥٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٥١ ، ايضاح شواهد الايضاح ١٧١ ، الخزانة ٨ / ١٢١ .

هو المربعُ والمَصِيفُ ، وارتفاعُهُ على القَطْعِ كما تقول : مررتُ برجلَينِ مسلمٌ وكافرٌ ، قال الله تعالى : « قَدْ كانَ لكم آيةٌ في فِئتينِ التَقَتَا : فِئةٌ تُقاتلُ في سبيل / ١٤ ظ / الله واخرى كافرةٌ يَرونَهم مثلَيهم رَأْيَ العينِ »[١٨٧] ، وإذا نَظَرتَ في تقديرِهِ وجدتَ المربَعَ كذا رسم الدار ، والرَّبْعُ هو الدار نَفْسُها ، وَمَن صـار الى هذا الحَـدِّ سَقَطَت مكـالَمَته ، وَلَم تَلْزَم مراجَعَتُه ، ونحنُ نرتابُه عن هذهِ الزَلَّة ، ولكنّه أتى عليه مِن بابِ الغفلة .

فصـــل

وَزَعم في هذا الباب أنَّ حَمْلَ النعْتِ على موضعِ المنعوتِ جائزٌ[١٨٨] ، وهذا لا يكونُ إلّا في النداءِ والتَبْرئةِ لمكانهما من البناءِ ، وكذلك التوكيدُ لا يكونُ إلّا بلفظِ المؤكَّد ، لكنّ البدلَ والعطفَ لا يمتنع الحَملُ على الموضعِ فيهما لِما يأتي بيانُه في (المقدّماتِ) .
فأمّا البيت[١٨٩] فالمعقَب فيه[١٩٠] مفعولٌ به ، وهو الرادّ[١٩١] حقَّ المظلوم عَقَبةً بعدَ عَقَبةٍ ، كأنّه قال : طَلَبَ المظلومُ المعقِّبَ حَقَّهُ .

---

(١٨٧) آل عمران ١٣ .
(١٨٨) قال أبو علي في الايضاح ١٥٩ : ويجوزُ على هذا : (أعجبني ضربُ زيدٍ وعمروٌ) ، فترفع عمراً بحمله على المعنى اذا كانَ (زيدٌ) فاعلاً لأنّ موضعه اذا كان فاعلاً رفع ، وعلى هذا حمل وصفه على الموضع في قوله :
طَلَبَ المعقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ .
(١٨٩) يعني بيت لبيد في ديوانه : ١٢٨ :
حتى تَهَجر في الرواحِ وهاجها
طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ
وقد ذكر أبو علي عجزه في الايضاح : ١٥٩ .
(١٩٠) في الاصل : به .
(١٩١) في الاصل : الرد .

فصـــــل

وأجازَ في هذا الباب : (أعجبني الضربُ زيدٌ عمراً)[١٩٢] ، وهذا باطلٌ لا وجَه له ، وتوهُّمٌ فاسدٌ لا يُعبأُ به ، لأنَّ (الضربَ) هنا هو اسمُ الجنسِ المأخوذِ في غيرِ ماحقّ ، لا يتوجّه فيه إلّا ما يتوجّه في (رَجُلٍ) مِن بابه ، لأنَّه في مقابلتِهِ ، وموضوعٌ بإزائه ، ويدلُّ على فسادِهِ امتناعُ وجوده في نثرٍ أو نَظْمٍ بغيرِ نَظَرٍ فيه ولا بَحْث ، فأمّا قولُه[١٩٣] :

ضَـعـيـفُ الـنِـكـايَـةِ أعـداءَهُ

يَخالُ الـفِـرارَ يُـراخـي الأَجَـلْ

فَلامُ التعريفِ فيه معاقِبَةٌ العائدَ عليه ، تقديره : ضَعيفٌ نِكايَتُهُ أَعداءَه ، كأنّه قالَ : قَليلةٌ إساءَتُه عَدُوَّه ، ثُمَّ وُفِّق < الى > الصواب بغير كفيل يمنع ذلك في التَنزيلِ بقوله : وَلَم يَجِيءْ من المصادر شيءٌ بالألفِ واللامِ مُعْمَلاً في التنزيلِ[١٩٤] ، وهذا الحُمْق الذي لا رعي عنه ، ولا بُدَّ مِن الإقرارِ به .

ومثلُه قولُ الآخرِ[١٩٥] :

لَـقَـد عَـلِمَـت أُولىٰ المُـغـيـرةِ أَنَّـني

لحِقتُ فَـلَمْ أَنْكُـلْ عَـن الـضَـربِ مِـسْـمَـعَـا

أرادَ عَن ضَربي مِسْمَعاً ، وعاقَبتَ لامُ التعريفِ العائدَ ، وأمّا مع وجودِ الفاعِلِ والمفعول بَعدَه فباطلٌ لا تَقولُه العـربُ ، ولا يتوجَّـه عليه النَـظَرُ ، وإنَّما هـو ضَربٌ مِن الغَلَطِ ، كخَطِّ المبتدىء على النُقَط .

---

(١٩٢) الايضاح ١٦٠ ، وينظر في جوازه : المقتضب ١ / ١٤ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٦ .

(١٩٣) البيت غير منسوب في : الكتاب ١ / ٩٩ ، الايضاح ١ / ١٦٠ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٧ ، الخزانة ٣ / ٤٣٩ .

(١٩٤) الايضاح ١٦٠ وفيه : (ولم اعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل) .

(١٩٥) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي في شعره : ٤٦٤ ، الكتاب ١ / ٩٩ ، وفيهما : كررتُ ، والبيت في الايضاح ١٦١ .

وتكلَّفَ بَعدُ في البيتِ ما لَم يُحْتج اليه ، ولا حَمَلَه أَحَدٌ عليه مّما تقفُ عليه مِن قِصَرِ / ١٥ و / الكتاب ، واستَظهرَ بجوازِهِ ببيتٍ يصفُ فيه حماراً شَبَّه مركوبَه وهو(١٩٦) :

كـأنّـه واضِـحُ الأَقـرابِ في لِـقَـحٍ
أسـمَـى بهـنَّ وعَـزَّتْـه الأَنـاصِـيـلُ

أيْ : غَلَبَتْه بخُشونتها وامتناعِها مِن أنْ يشلها ، ومنه « وعَزَّني في الخِطاب »(١٩٧) ، والأناصِيل يعني البهمى ، وهي إذا يَبِست ساقه على المغتذي بها والمتناول لها ، وليس لعَلَى هنا موضعُ معنىً يقطع على تقديرها ، ولا ضرورةَ يرجع الى إضمارها ، وتَركُ الفُضولِ توفيقٌ ، والله المُستَعان .

فصــــل

ومِن بعد هذا في الأبوابِ الى قولِ أبي عثمان(١٩٨) مِن هذا الكتاب مِن التسامُح الجليِّ بينَ النحويين ما لا يُصرِّح بالحقيقةِ فيه إلّا ببعضِ ما راموا ، وتَقييدِ ما أَصَّلوا مِن عُقَدٍ مُنحلَّةٍ ، وعبـاراتٍ مُخْتَلَّةٍ ، إلّا أنَّه خلَط في البـابِ عند قـولـه : (ذَهَبْتُ بـهِ ، وقُمتُ بهِ)(١٩٩) ، ثُمَّ قالَ : (وكذلك قَولُه(٢٠٠) :

دِيـارُ الـتي كـادَتْ ونـحـنُ عـلى مِـنىً
تَحُـلُّ بِـنـا لـولا نَـجـاءُ الـركـائـبِ

أي : تجعلُنا نَحُلُّ) ، وهذا معنىً سَخيفٌ ، ولَفظٌ مُنتقض ، لأنَّ مِنىً موضعٌ ليسَ لأحدٍ فيه على أحدٍ فَضلٌ يختصّ به فيَقبح له الحلولُ عندَ عرضٍ عليهِ أو إذْنٍ منه ، وأيضاً

---

(١٩٦) البيت للأخطل ، شعره : ٥٨ . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ١٨٠ .
(١٩٧) ص : ٢٣ .
(١٩٨) هو بكر بن محمد بن بقية المازني ، استاذ المبرد ، توفي سنة ٢٤٧ هـ . (اخبار النحويين البصريين ٧٤ ، طبقات النحويين واللغويين ٩٢) .
(١٩٩) الايضاح ١٦٩ .
(٢٠٠) قيس بن الخطيم ، ديوانه ٧٧ . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ٢٠٢ ، وفيه أنّ رواية أبي علي في الايضاح : تحل ، بكسر الحاء ، من حلَّ يحلّ حلالاً . وأكد هذه الرواية ابن بري في شرح شواهد الايضاح ١٤٨ .

فإنّ (أحلَلْتَ زيداً) لا يَجوزُ ، لأنه مِمّا يُنقَلُ عنه ولا يُحذَفُ منه مِمّا بَيَّنّا الصوابَ فيه عندَ قولِه : (أَضْربتُ زيداً عَمراً) ، ولكنّه يقول : فتلك ديارُ التي لنا عندها من الشوقِ[٢٠١] اليها ، والرغبةِ اليها مثلُ الذي لها عندنا ، ودلَّ على ذلك بقوله : كادَتْ ونَحنُ على مِنىً تَحُلُّ بنا ، أي : تَحلُّ بنا عقد نِطاقها ، أي : نَرتاحُ الى ذكرِها ، وثبتَ ما عندَها مِن أمرِنا ، وَلَم يَمنعها الكونُ بمنىً وهو الموضعُ الذي نُهِيَ عن الرَفَثِ فيه ، لغلبةِ ذلك على نَفسِها ، وتمكُّنِهِ مِن قَلبِها ، وإنّما مَنَعَتْه التَقيَّةُ مِن الواشياتِ عليها المنوعات بما يطلعنَ منها ، وضَرَبَ النجاءَ والركائبَ مَثلاً لهنَّ ، والعربُ تقولُ : فلانٌ يَحُلُّ بفلانٍ عقدَ نِطاقِهِ / ١٥ ظ / ، أي : يَستريحُ < عند > ذكره ، ومنه قولُه :

لا تَجعلونا الى مَولى يَحُلُّ بنا
عَقدَ النطاقِ إذا ما أمرُهُ مالا

ويقولون في هذا المعنى : (فلانٌ يَحُلُّ بِنا) ولا يَذكرونَ النطاقَ . كما يقولون في الذي لا يرتدع عن مكروهٍ : (فلانٌ لا يَقْرَعُ)[٢٠٢] ، أيْ : لا يَقْرَع سِنّاً ، وهو في فِعلِ النادمِ ، كما قالَ عُمر ، رضي الله عنه : (حينَ يَقرعُ السنّ من نَدَم ، ويَشرب الماء ممزوجاً بدَم) ، وقالَ عزَّ وجلّ : « وَلاَ وضَعُوا خِلالَكم »[٢٠٣] أي أسْرَعُوا بينكم بالنميمةِ وَلَم يَذكر النميمةَ ، وعلى هذا يقال للساعي في أمْرِ المُلْكِ : طالبٌ ، ولا يُذكُر الملكُ ، كما قال[٢٠٤] :

كَفاني وَلَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِن المالِ

وكذلك يُقال لكُلِّ سمعانيّ عِلم : طالب ، ولا يُذكر العِلْمُ ، ولكلِّ نافذٍ في المعرفةِ واجِد ، ولكُلِّ مُسِرّ وباع[٢٠٥] ، وهو كثيرٌ .

---

(٢٠١) في الأصل : لها عندها أن الشوق ، والصواب ما أثبتنا .

(٢٠٢) اللسان والتاج (قرع) .

(٢٠٣) التوبة ٤٧ .

(٢٠٤) امرؤ القيس في ديوانه : ٣٩ ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤١ ، وصدره :

فَلو أنَّ ما أَسعَى لأدنى معيشةٍ

(٢٠٥) كذا في الأصل .

فصـــــل

وبهذا السبيل قَولُه في بيتِ الهذليّ[٢٠٦] :

قَــدْ أوبِــيَــتْ كُــلَّ مــاءٍ فــهــي طــاويــةٌ
مَــهْــمـا تُــصِــبْ أُفُــقــاً مِــن بــارقٍ تَــشِــمِ

زَعَم أنَّه مِن آبيَتْهُ الماءَ ، أي : جَعَلتُه يأبَى الماءَ ، وهـذا قَلْبُ المعنى الذي قَصَـد الشاعِرُ اليه ، واعتمدَ في الطَّوَى عليه ، لأنّه يقولُ : إنَّ هذهِ الحُمرَ حُرِمَتْ كُلَّ ماءٍ فهي بذلك طاويةٌ مشرئبّةٌ الى كُلِّ ناحيةٍ تشيمُ منها برقاً لحاجتها الى الريّ ، فكيفَ تأبى الماءَ وهذا حالُها ، مَعَ أنَّ (آبى) لا يجوز فيه النقلُ ، لأنّه تَحرّكٌ نفسانيّ كما لا تقولُ : (أمدَحْتُ زيداً عَمراً) ، ولا (أذمَمْته بَكْراً) .

والصوابُ أنّه مِن (أبيت) لا مِن (أبت) ، يقال : (شاةٌ أَبواء) إذا قَرِبَت بول الأَروى فعرضها داءٌ يَمنعها مِن الأكلِ والشُربِ حَتّى تموتَ ، فَضَرب للحُمرِ المثَلَ بها ، أي : مَنَعت الرماةُ كُلَّ ماءٍ فصارَ ذلك كالداءِ لها ، قال[٢٠٧] :

أَقــولُ لــكَــنّــازٍ : تــوكَّــلْ فــإنّــه
أبــاً لا إخــالُ الــضَــأْنَ مــنــه نَــواجِــيــا
فَــيَــالــكِ مِــن أروى تــعــاديتِ بــالــعَــمَــى
ولاقــيــتِ كــلّابــاً مــطــلّاً وراميــا

فصـــــل

وقالَ في بابِ ما يتعدّى الى ثلاثةِ مفعولينَ : (صارَ الفاعِلُ مفعولاً أوّلاً فَتعدّى الفِعلُ الى ثلاثةِ مفعولين)[٢٠٨] .

---

(٢٠٦) ساعدة بن جؤية ، ديوان الهذليين ١ / ١٩٨ . ورواية الايضاح ١٧٣ : فهي ضاوية .
(٢٠٧) ابن أحمر الباهلي في شعره : ١٧٢ .
(٢٠٨) الايضاح ١٧٥ .

فما أقبحَ قَولَه : صار / ١٦ و / الفاعلُ مفعولاً ، والصوابُ صارَ المرفوعُ منصوباً ، وصارَ المُسنَدُ اليه منقولاً عنه .

ثُمَّ قَصَد بعدَ هذا قولَ سيبويه[٢٠٩] : (أعلَمَ الله زيداً هذا قائماً العِلْمَ اليقينَ إعلاماً ، فـ (العِلْمُ اليقينُ) ينتصبُ بِفعلٍ دَلَّ عليه (أعلَمَ)[٢١٠] ، فليتَ شِعري لَو تكلَّفَ إظهارَ هذا الفِعلَ كيفَ كانَ قائلاً بأيِّ سبيلٍ مِن الصوابِ كانَ سالكاً ، وَمَا أَبعَدَ مَنْ يعتقدُ في هذا الكلام إضماراً مِن الفَهْمِ عن سيبويه في قولِه : (وإنّما ذكرتُ الحَدَثَ ليتبينَّ أيّ فِعلٍ فَعَلْتَ ، أو توكيداً)[٢١١] لشَدّ ما سألَه سَمْعاً ، وأعرَضَ عنه صَفْحا[٢١٢] .

وَمَــنْ يَــكُ ذا فَــمٍ مُرٍّ مــريــضٍ
يَـرى مُــرّاً بــه الــعَـذْبَ الــزُلالا[٢١٣]

ثُمَّ جَلَبَ بعدَ ذلك كلاماً واهيَ المباني ، مُختَلَّ المعاني ، موضحاً لِما قَدَّمه ، ومُثبتاً لِما أوجَبَ مِن ذلك والتَزَمَها ، ذَكَر فيه (تَعدَّتْ بعدَ ذلك الى المصادرِ وأسماءِ الزمانِ والمكانِ والمفعول له[٢١٤] والحال)[٢١٥] ، ثُمَّ مَثَّله بقولِهِ : (ضَربتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ بكرٍ تقويماً له مُجَرَّداً مِن ثيابهِ ضَرْباً شديداً)[٢١٦] ، وَلَم يَفْطن لقولِهِ : تَقْويماً له ، كيفَ يكونُ لَـوْ جَعَلَ التقويمَ عَملاً لزيدٍ فقالَ : تَقويماً لي ؛ وما وَجْهُ امتناعِهِ هنا وجَوازِه فيما تَقدَّمَ ؟

---

(٢٠٩) الكتاب ١ / ١٩ ، وفيه : (أعلمتُ هذا زيداً قائماً العِلْمَ اليقينَ إعلاماً) .

(٢١٠) الايضاح ١٧٦ .

(٢١١) الكتاب ١ / ١١٧ وعبارته : (وانما يجيء ذلك على أن تُبيِّنَ أيَّ فعلٍ فعلتَ ، أو تأكيداً) .

(٢١٢) ذهب ابن الطراوة الى أن الفعل يجوز أن ينصب أكثر من مصدر . ينظر : ابن الطراوة النحوي : ١٨٥ .

(٢١٣) البيت للمتنبي في التبيان ٣ / ٣٤٤ وروايته :
يجد مرا به الماء الزلالا

(٢١٤) في الأصل : به .

(٢١٥) الايضاح ١٧٦ ، وقبله : فاذا استوفت هذه الأفعالُ التي ذكرناها في أبوابها مفعوليها فتعدت الى أسمائهم تَعَدّت . . .

(٢١٦) المصدر السابق ، وفيه : أمام زيدٍ .

فصـــل

وحكى قولَ أبي عثمان المازني : (لا يَجوزُ أنْ يُنْقَلَ مِن هذهِ الأفعالِ غيرُ ما استُعمِلَ منها)[٢١٧] ، يعني أنَّ النَقْلَ إنّما يكونُ في الشيء سَماعاً مِن العربِ ، وَقد أشرتُ فيما مَضى مِن هذه الرسالة[٢١٨] الى ما يجوزُ فيه النَقْلُ ولا يجوزُ فيه الحذفُ ، وما يجوزُ فيه الحذفُ ولا يجوزُ فيه النَقْلُ ، وما يجوزان فيه ، موفىً حَقّه من البيان ، مُعْطىً قِسْطه مِن كلامِ سيبويه ونَصّ القُرآن في (المقدّمات الى عِلمِ الكتاب وشَرْحِ المشكلات على تَوالي الأبواب) .

باب المفعـول فيـه

قال : (فجميعُ الأفعالِ يتعدّى الى جميعِ ظُروفِ الزمان)[٢١٩] ، وكانَ ينبغي أنْ يقول : الى جميعِ أسماءِ الزَمانِ ، لأنّه إذا كانَ ظرفاً فَقد تعدّى اليه متعدّياً كائناً ما كانَ ، وإنّما حادَ / ١٦ ظ / عن أسماءِ الزمانِ لأنَّ المحرَّمَ ونَحوه والجمعةَ والسبتَ مِن أسماءِ الزمانِ لا يَجيءُ منها شَيءٌ ظرفاً لِفعلٍ مِن الأفعالِ .

وقالَ : (نكرتها ومعرفتها ومؤقّتها ومبهمها)[٢٢٠] ، وهذا رأيٌ قد استهوى غيرَه مِن أهلِ هذا الشأنِ ، فإنّهم يعرفونَ من الزمان والمكان في هذهِ الحالِ .

والحقُّ أنَّ الفِعلَ لا يتعدّى الى الزمانِ والمكانِ إلاّ مُبْهَماً ، فكما لا يُقالُ : جلستُ مكّة ، وكذلك : جلستُ الجمعةَ ولا البيتَ ، وبمنزلةِ (جلستُ يومَ الجمعةِ) . (جَلَستُ مكانَ الجاريةِ) ، لأنّهما مُبْهَمان نُعِتا بالاضافةِ ، وَلَم تُخرِجْهما الاضافةُ عَن اختِصاصِهما بالزمانِ والمكانِ ، وَقد بَيَّنت الأبحاث الأربعة فيما تقدَّمَ مِن الرسالةِ ، ونقولُ الآنَ : إنّ

---

(٢١٧) المصدر السابق ، وفيه : منه .

(٢١٨) تنظر الصفحة ٣٨ من التحقيق .

(٢١٩) الايضاح ١٧٧ ، وفيه : تتعدّى

(٢٢٠) الايضاح ١٧٧ .

الزمانَ والمكانَ إذا ذُكِر أحدُهما لَم يقترنْ به مِن الحركاتِ جرى في الكلام[٢٢١] وضعا يَقطع العَملِ عليه ، لأنه لا يَخلو منه ويقتضيه ، لأنّه موضوعٌ له في جوابِ (أينَ) أو (مَتى) ، وإذا ذُكِر أَحدُهما لما يتوجَّه عليه من الحالات[٢٢٢] جَرى في الكلامِ حظاً يَصل العملُ اليه لتوجُّهه عليه ، ويَستوفيه لأنّه يَجرّه أو يعدّه في جوابِ (كَمْ) أو (ما) .

وإذا ذُكِرَ أَحدُهما لِما يَطرأ عليه مِن الحالاتِ لا لِما يَقترنُ به من الحركاتِ جَرَى في الكلامِ مَجرى غيرِهِ مِن الأسماءِ مُعرَّفاً أو منكَّراً ، ظاهِراً أو مُضمراً ، مُشاراً نحوه أو مضافاً اليه أو مُنَبَّهاً عليه ، مُخبَراً بهِ أو عنهُ ، في إيجابِ مُمكِنٍ أو نَفْيِهِ .

فالنَوعُ الأوّلُ ينتصبُ في فعلٍ حقيقةً ويرتفعُ مجازاً ، لأنّه للاستقرارِ لا للاخبارِ ، فَعمل فَعَلَ وفُعِلَ فيه واحدٌ ، وكذلك الحَدَثُ لأنّـه لنفسِهِ لا لمـا يدل عليـه مِن فاعِـلٍ ومفعولٍ .

والنوعُ الثاني يرتفعُ في فعلٍ حقيقةً ولا يَجوزُ النصبُ فيه لأنّه بمحلِّ المفعولِ بهِ مِن مضافٍ اليه وموضوعٍ فيه أو منقولٍ عنه أو مسؤولٍ منه ، وما نَصَّه سيبويه ـ رحمه الله ـ مِن النصبِ فيه مِن الوهمِ الذي لا انفِكاكَ للانسانِ منه ، ولا مَحيدَ لأحدٍ عنه .

والنوعُ الثالثُ يَجري بوجوهِ الاعرابِ استعارةً أو مجازاً أو تَوَسُّعاً على ما سطّر في الأبوابِ ، فهذهِ / ١٧ و / قواعدُ القولِ على الزمانِ والمكانِ الذي لا يحرمها الحادي ولا يضلّ عنها الشادي إنْ شاء الله ، وهو المستعمَلُ ، ثُمَّ نعودُ الى عمودِ الكلامِ فيما وَقَـع المقصودُ اليه مِن التثنيةِ عليه بحولِ الله .

ثُمَّ قالَ : (وإنَّما يتعدّى الى جميعِ ضروبِ أسماءِ الزمانِ كما يتعدّى الى جميع ضروبِ أسماءِ المصادر ، لاجتماعهما في أنّ الدلالةَ وَقعت عليهما مِن لفظِ الفِعلِ)[٢٢٣] .

وهذا خَطأٌ فاحشٌ ، لأنَّ لَفْظَ (ضَرَبَ) غيرُ لفظِ (أَمْسِ) ، و (يَضربُ) غيرُ

---

(٢٢١) كذا في الأصل .

(٢٢٢) في الأصل : الحائلات .

(٢٢٣) الايضاح : ١٧٧ وفيه : وانما تعدى . . كما تعدى . . . ضروب المصادر . . .

لفظِ (اليوم) ، و(سَيضرِبُ) غيرُ لفظِ (غدٍ) ، فإنّما دَلَّ عليه لانجرارِهِ مَعَه في أحوالِهِ مِن العَدَم والوجودِ كما ينجرُّ الشكلُ والصورةُ مع اللّونِ المُلوَّنِ على ما بَيَّنّا فيما مَضى(٢٢٤) .

ثُمَّ قالَ : (في جميعِ ضُروبِ أسماءِ الزمانِ)(٢٢٥) ، فأساءَ العبارةَ بقوله : ضروب ، وأخطأ في إطلاقِ التعدّي على جميعِ أسماءِ الزمانِ ، وأسماءُ الزمانِ التسعة عشر لا يتعدّى الفِعلُ الى شَيءٍ منها على هذهِ الجهةِ التي هو بسبيلها .

ثُمَّ قالَ : (فَلَمّا اجتَمَعا في تعدّي الفعل)(٢٢٦) ، وَلَم يأتِ بجوابِ لَمّا ، وهذهِ أعراضٌ لا تَسَعُها العُقولُ ، وأوقارٌ لا تَنهضُ بها الفُيُول ، فَحَسْبُنا الله ونعِمَ الوكيل .

فصـــل

وقالَ في هذا الباب : (ومِمّا استُعملَ ظَرفاً وَلَم يُستعمل اسماً نحو ذاتَ مَرَّةٍ)(٢٢٧) ، قالَ سيبويه ، رحمه الله ، في بابِ ما يكونُ فيه المصدرُ حيناً لسعةِ الكلامِ والاختصارِ : (إلّا أنّه قَد جاءَ في لغةِ خَثْعم ذات مَرّةٍ وذات ليلةٍ)(٢٢٨) ، ثُمَّ قالَ : (قالَ رجلٌ مِن خَثْعَمٍ(٢٢٩) :

عَـزَمْـتُ عـلـى إقـامـةِ ذي صـبـاحٍ
لأمـرٍ مـا يُـسَـوَّدُ مَـنْ يَـسُـودُ)(٢٣٠)

---

(٢٢٤) تنظر الصفحة ٢٢ من التحقيق .

(٢٢٥) الايضاح ١٧٧ . وفيه : الى جميع . وتقدم ذكر هذه العبارة مع النص المنقول سابقاً .

(٢٢٦) المصدر السابق ، وفيه : (فلمّا اجتَمَعا في هذا المعنى اجتمعا في تعدّى الفعل) ، ويبدو انّ سقطاً وقع في نسخة ابن الطراوة من كتاب الايضاح .

(٢٢٧) الايضاح ١٧٨ وفيه : وما استعمل .

(٢٢٨) الكتاب : ١ / ١١٥ ، وفيه : (مفارقاً لذاتِ مَرّةٍ وذاتِ ليلةٍ) .

(٢٢٩) هو أنس بن مدركة الخثعمي في مجاز القرآن ٢ / ٢٠١ ، الحيوان ٣ / ٨١ ، وغير منسوب في : البيان والتبيين ٢ / ٣٥٢ ، المقتضب ٤ / ٣٤٥ .

(٢٣٠) الكتاب : ١ / ١١٦ ، وينظر رأي السهيلي في نتائج الفكر : ٣٩٠ .

ثُمَّ قالَ في الباب < الذي > قبل هذا : (وتقولُ في الأماكنِ : سِيرَ عليه ذاتُ اليمينِ وذاتُ الشِمال ، لأنَّك تقولُ : دارُهُ ذاتُ اليمين وذاتُ الشِمال)[٢٣١] ، ثُمَّ ذَكَر (سَحَرَ) وبابَهُ إذا أردتَه ليومٍ بعينهِ ، فَقَرنَه بما لا يتمكّنُ في نفسِهِ نحو قَبلُ وبَعدُ ودونَ وبينَ[٢٣٢] .

وهذا تخليطٌ لا تَقومُ به دلالةٌ[٢٣٣] ، ولا تصحُّ معه معرفةٌ ، ونَحنُ نَتجافَى عنه في قولِهِ : (رُبَّما كانَ العملُ فيها كُلِّها ، ورُبَّما كانَ في بَعضِها)[٢٣٤] / ١٧ ظ / ، لأنَّ غيرَه قد شاركَه في هذا الظَنّ ، فليس قَصْدُنا بَسْطَ القولِ في كُلِّ ما يتعلّقُ به نَظَرٌ ويعترِضُ عليه قياسٌ أو سَماعٌ ، فَقَد وَكَلْنا ذلك الى (المقدّمات) إنْ شاءَ الله .

ثُمَّ قالَ : (سرتُ فَرسخاً وبَريداً ومِيلاً)[٢٣٥] ، وهو يُريدُ أنّها بمنزلةِ ما يكونُ ظَرفاً ، وهذا أيضاً بمنزلةِ ما قَبلَه مّما شُورِكَ فيه ، غيرَ أنَّ مِن الحقِّ علينا أنْ نشيرَ الى شَيءٍ مِن هذا الضربِ لِمَنْ فَهِم عنّا ما أَصَّلْنا في القواعدِ المذكورةِ قبلَ هذا ، فينبغي أنْ تَعلمَ أنّه لا يكونُ ظرفاً إلاّ ما تَوَجّه عليه أنْ يكونَ جواباً لـ (متى) و (أينَ) ، وشَرْطُه أنْ يكونَ مُقْتَضىً لا مُسْتَوفىً ، فأمّا ما يَقعُ في جوابِ (ما) و (كَمْ) فهو على غيرِ نَصْبِ الظرفِ[٢٣٦] ، وشَرْطُه أنْ يكونَ مُستوفىً لا مُقْتَضىً ، فلّما ألفاه النحويون لفظاً واحداً التبسَ أحدهما بالآخَرِ حَتّى نَصَبوا على الظرفِ ما لا يكونُ ظرفاً أَبَداً ، وأجازوا فيه النصبَ في فعلِ حقيقة ، وجَعَلوا الرَفعَ مجازاً ، وَقَد بَيَّنّا الصوابَ في هذا كُلِّه مُفَصَّلا أو مُجْمَلاً في الأنواعِ

---

(٢٣١) الكتاب : ١ / ١١٣ .

(٢٣٢) لم يذكر أبو عليّ النحوي : قبلُ وبَعدُ ودونَ وبينَ مقرونة بـ (سحر) بل قال في الايضاح : ١٧٨ : وما استعمل ظرفاً ولم يستعمل اسماً فنحو ذات مرة ، وبكراً ، وبكرة ، وبعيدات بين ، وسحراً إذا عَنَيت سَحَراً بعينه . .

(٢٣٣) في الأصل : بها .

(٢٣٤) الايضاح ١٧٨ .

(٢٣٥) الايضاح ١٧٩ .

(٢٣٦) يعني أنّ ما يقع في جواب (ما) و (كَمْ) ليس ظرفاً ، وقد ذكروا أنه ينتصب عنده على التشبيه بالمفعولِ به موافقاً الكوفيين . ينظر : ابن الطراوة النحوي ١٣٨ .

الثلاثةِ المذكورةِ ، وما أَعلَمُ للنحويين وَهْماً أوحشَ مِن تجويزهم (سِيرَ بزيدٍ يومان فرسخين)[٢٣٧] ، فجمع هذين المقدَّرينِ مِن الزمانِ والمكانِ في عَمَلٍ واحدٍ ، وما لَم يُوجد ولا يُوجَدُ لأحدٍ مِن العربِ ولا يَسوغُ لذي عَقْلٍ مِن غيرِهم مِن الأُمم على استفاضةِ ذلك عند أهلِ هذا الشأنِ واصفاقهم بغيرِ دليلٍ مِن شعرٍ ولا مِن قرآن إلاّ وَضْعاً أَلِفوه ، وقَولاً مَرَقوا فيه واعتادوه ، وليسَ هذا بأيسَرَ مِن تَجويزهم (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ) ، وهذا مما لا يسيغه الخاصةُ دونَ معاناة النظر ، ولكن بالذوق والحِسّ ، وعُذْرُ الجميعِ ملاقاةُ الذِهنِ له قبلَ تمكّن الفَهْم ، والعادةُ تجري في المعتادِ مَجرى الطبعِ في المطبوعِ .

وقال : (فَتضمّ الى العددِ التعريفَ)[٢٣٨] بعدَ قولِهِ : (عشرينَ فرسخاً) ونحوه مما يكونُ تمييزاً ، وهو يريد العدّة ، والعددُ هو المعدود ، والتعريفُ لا يلحقه في القولِ الأشهرِ ، وَلَو قالَه في الثلاثةِ والمئةِ كانَ جائزاً .

فصــــل

وقالَ في المكان : (ومعنى / ١٨ و / المُبْهَم [أنْ] لا يكونَ له نهايةٌ معروفةٌ ولا حدودٌ محصورةٌ كالجهاتِ الستّ)[٢٣٩] ، وَتَركَ الوسطَ وهو النقطةُ التي لا تنقسم عِندَهم ، والفِعلُ يتعدّى اليه كما يتعدّى الى غيرِهِ من الجهاتِ ، وكما تقول : جلستُ بينَهم وبينَهما ، ولا يَتَراخى ذلك عنهما ، ومنه (طفتُ حولَ البيت) ، و (سَعيتُ بينَ الصَفَا والمروةِ) ، ولكنّه سمعَ بالمبهَمِ فَلَم يُوقِع صَريحَ الفَهْمِ عليه ، وإنّما معناه أنَّ (خَلْفَ) مُبهمٌ على كلِّ

(٢٣٧) في الكتاب ١ / ١١٤ : (وتقول : سير عليه فرسخان يومين ، لأنّك شغلتَ الفعلَ بالفرسخين ، فصار كقولك : سير عليه بَعيرُك يومين ، وإنْ شئت قلت : سير عليه فرسخين يومان ، أيهما رفعته صار الآخر ظرفاً) .

(٢٣٨) الايضاح ١٧٩ .

(٢٣٩) الايضاح : ١٨١ ، والزيادة منه : وفيه ، أن لا تكون لها .

مكانٍ ، (وقَبلَ) مُبْهَمٌ على كلِّ زمانٍ ، وكذلك الناحيةُ والجانبُ ، وذاتَ اليمين وذاتَ الشِمال ، وشرقيَّ كذا ، وحلَّة كذا ، قال[240] :

كأنَّ الثُرَيّا حِلَّةَ الغورِ مُنْخُلُ

أي : قَصْدَه ، ومنه قولُ العربِ : هو موضعه ومكانه ، والموضعُ لا يَتراخَى عَن شاغِلِه ولا يستحقّ ما فُصِل عنه أنْ ينيب اليه ، وكذلك اليمينُ والشمالُ لا يتراخَيان تراخِيَ الفوقِ والتَحْتِ والوراء والأمام ، لأنّهما لَيْسا بمذهَبٍ لمتوجِّهٍ ، تقول : ارتَفع واستَفَلَ وتقدَّمَ وتأخَّر ، ولا تقولُ ذلك في اليمينِ والشمال .

وأمّا قولُهم : (يا مِنْ بأصحابك وشائِمْ بهم) ، فإنّما هو مِن اليَمَنِ والشام وإنْ لَمْ يكن ثَمَّ يَمَنٌ ولا شأمٌ ، وإنّما المعنى انحرِفْ بهم عن خطِّ الأمامِ الى إحدى الحاشيتين ، ولذلك دَخلت عليهما العوامِل التي لا تَدخلُ على (الأمامِ والخَلفِ والفَوقِ والتحتِ) ، تقول : (أُقعدْ على يمينِ الأمير) ، وكذلك في شمالِهِ ، و (تَنَحَّ عن يمينـهِ) ، و (يمينُهُ أشرفُ مِن شمالِهِ) ، و (ليمينِهِ فَضْلٌ على شمالِهِ) ، ولا يَجوزُ شيءٌ مِن هذا في الأربعةِ لانحصارِ هذينِ وتَراخي تلك .

ثُمَّ قالَ بعدَ هذا كلاماً شُورِكَ فيه فَلَم نَعرِض للردِّ اليه ، إلّا أنّه مكَّنَ القولَ فيه حَتّى بدا عوارُهُ ، وتَبَيَّنَ شَيْنُه وعارُهُ بقولِهِ : (بصوَرٍ وخِلَقٍ ، فهو بذلك الى الأناسي وغيرِهم أَقرَبُ)[241] ، وهذا ظَنٌّ مالَهُ صورةٌ أو يعينه[242] ، لا يصل الفِعلُ اليه على تلك الجهةِ البَتَّةَ ، ولكنْ إذا قلتَ : (جلسَ زيدٌ أمامَ الجَبَلِ) ، فللجبلِ مِن زيدٍ نسبَةٌ يقالُ لها : أمامٌ ، ولزيدٍ مِن تلك النسبةِ حالٌ / ١٨ ظ / يقالُ له بها : متقدِّمٌ ، وللجلوسِ من تلك النسبةِ وَضْعٌ يقالُ لها بِهِ : ظَرفٌ ، وإنّما ذلك للجلوسِ لا لِما يَدُلّ عليه ، وهو قول

---

(٢٤٠) لا يُعرفُ قائله ، وصَدرُه في الكتاب ١ / ٢٠١ والنكت ٤٢٢ :

سَرَى بَعْدَما غارَ الثُرَيّا وبَعْدَما

وجاءت فيه (حلة) ـ بكسر الحاء وفتحها .

(٢٤١) الايضاح ١٨١ ، وفيه : (فهي في ذلك كالأناسي ونحوهم من الجثث المخصوصة) .

(٢٤٢) كذا في الأصل .

النحويين أجمعين : ظرفٌ للقيامِ وظرفٌ للقعودِ ، وَلَم يَقُل أحدٌ : ظَرفٌ لزيدٍ ، وَلو قال : (وَضْع) كانَ أصوبَ ، لأنّ الظرفَ يَفضل عَمّا فيه ، والوَضْع مطابقٌ له .

وَقَد تَلافَى سيبويه هذا المعنى في باب اشتقاقِ المصدرِ والمكان حين ذكر (المَشْرُبَة) و (المَشْرُقَة) ونحوهما بقوله : (لَمْ يَرِد مصدراً ولا موضعاً للفعل)[٢٤٣] ، فَفرَّق بينَ موضعِ الفِعلِ ومكانِ الشيء ، وهذا حَسَنٌ جِدّاً لا ما قالَه في آخرِ باب الفعلِ الذي لا يتعدّى فاعِلُه الى مفعولٍ حينَ ذكرَ الجبلَ والوادي ونحوَهما مّما لا تقترنُ به الحركاتُ ولا تقطع عليه العوامِل[٢٤٤] .

فصــــل

وزعم في هذا الباب أنّ قول الشاعر[٢٤٥] :

لَـدْنٌ بهـزِّ الـكـفِّ يَـعْـسِـل مـتـنـه
فـيـه كـمـا عَـسَـلَ الـطريـقَ الـثـعـلبُ

انّه محذوفٌ منه حرفُ الجَرِّ كأنّه عَسَلَ في الطريق[٢٤٦] .

قد ظَنَّ قومٌ هذا وليسَ الأمرُ على ذلك ، وإنّما قالَ سيبويه : (ومثلُ ذلك)[٢٤٧] ،

---

(٢٤٣) الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، وفيه (لم ترد مصدراً ولا موضع فعل) .

(٢٤٤) قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٦ : فالأماكنُ الى الأناسيِّ ونحوهم أقربُ ، الا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيدٍ وعمرٍو في قولهم : مكةُ وعُمانُ ونحوهما ، ويكون منها خلقٌ لا تكون لكلِّ مكان ولا فيه كالجبلِ والوادي والبحر . .

(٢٤٥) ساعدة بن جؤية الهذلي ، ديوان الهذليين ١ / ١٩٠ ، الكتاب ١ / ١٦ .

(٢٤٦) الايضاح ١٨٢ .

(٢٤٧) الكتاب ١ / ١٦ . ومذهب البصريين أنّ ظرفَ المكانِ ينتصب على الظرفية إنْ كانَ مبهماً ، أو كانَ مصوغاً من الفِعلِ يشتركُ مع عامله في لفظه ، فإنْ لم يكنْ كذلك وَجَب جَرّهُ بـ (في) ، ينظر : النكت ١٦٨ ، المرتجل ١٥٦ ـ ١٥٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

مشيراً الى المكانِ الذي قَدْ ذَكَره ، لأنَّ الطريقَ صفةٌ غالبةٌ على كلِّ مكان مستَطْرَقٍ مِن برّ وبَحرٍ وأرضٍ ، قالَ تعالى : « نَقْعُدُ منها مَقاعِدَ للسَمع »(٢٤٨) ، وليس الطريق الذي يقبل صورة الآثار خاصّة ، ولكنّه على مـا يتوجّـه سُلوكُه ويُمكنُ وَطْؤه ، وأيضـاً فإنّ الثعلبَ لا يُواطِيءُ الطرقاتِ ولا يألَفُ العمارات ، وقد حكى سيبويه عن العرب (ذُهِبَ به السُوقُ وسُلِكَ به الطريق)(٢٤٩) ، وقد تَفَشّى هذا في العامَّة ، فلا يقولون : غيرُه مَرّ طريقَك حتّى قالوا : (مَرُّوا طرقاتِكم) ، ومِثلُه هو دَرَجَ السيولِ ، وفَوتُ اليَدِ(٢٥٠) ، وقَولُه(٢٥١) :

يَهوِي مَخارِمَها هُوِيَّ الأجدَلِ

وأمّا قَولُه(٢٥٢) :

فَلأَبـغـيـنّـكُـمُ قَـنـاً وعـوارِضـاً
وَلأُقْـبِـلَنَّ الخَـيـلَ لابَـةَ ضَـرْغَـدِ

فإنّ العربَ(٢٥٣) احتَمَلَت (بَغَى) على الحذف لقوّة الدلالةِ على الحرفِ فقالوا في الكلام : (ابْغِني خادِماً) بوصل الألفِ وقَطْعِها ، ومِثلُه قوله(٢٥٤) :

/١٩ و/ لَئنْ لَبَنُ المِعـزى بمـاءِ مُـوَيْسِـلٍ
بَـغـانِـيَ داءٌ إنَّـنـي لَـسَـقـيـمُ

وكذلك (الى) في حذف العربية لقوَّةِ الدلالةِ على الضمِّ .

---

(٢٤٨) الجن ٩ .

(٢٤٩) الكتاب ١ / ١١٩ ، وينظر في تعليل ذلك : النكت ٣٢٥ .

(٢٥٠) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠٦ ، النكت ٤٢٧ .

(٢٥١) ابو كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٢ / ٩٢ ، وصدره :
وإذا رَمَيْت به الفجاج رأيتهُ

(٢٥٢) عامر بن الطفيل ، ديوانه ٥٥ . والشاهد فيه نصب (قناً وعوارضاً) على إسقاط حرف الجر ضرورة لأنهما مكانان مختصان لا ينتصبان انتصابَ الظروف . وينظر : الكتاب ١ / ٨٢ .

(٢٥٣) ينظر : اللسان (بغا) .

(٢٥٤) البيت لواقد بن الغطريف في اللسان (بغا) .

فصـــل

وزعم في هذا الباب أنَّ قولَ العربِ : (هما خطَّان جَنابَتَيْ أَنْفِها) مِن الشاذّ الذي يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه[٢٥٥] ، وهذا سَهْوٌ وجَهْلٌ ما نَصَّه سيبويه في كتابه في بابِ ما يَنتصبُ مِن الأماكن والوقتِ : (ويقالُ : (هما خطّان جَنابَتي أَنْفِها) ، يَعني : الخَطَّين اللّذَين اكتَنفا جَنْبَي أنفِ الظَبيةِ ، قالَ الشاعرُ ، وهو الأعشى[٢٥٦] :

نَـحـنُ الـفَـوارِسُ يـومَ الحِنْـوِ ضـاحِـيَـةً
جَنْبَـي فُـطَيْمَـةَ لا مِيـلٌ ولا عُـزُلُ)[٢٥٧]

فهذا النَصُّ الذي لا يُمكنُ دَفْعُه ولا يَسَعُ جَهْلُه ، ومنه قَولُ الفرزدق[٢٥٨] :

فَـبِـتْـنَ جَـنـابـتيَّ مُـطَرَّحـاتٍ
وبِـتُّ أحـلُّ مـعـقـودَ الخـتـامِ

فصـــل

وجَعَل بإزاءِ : (جَنابَتي أَنْفِها) : (مناطَ الثُرَيَّا)[٢٥٩] ونَحوَه ، وليسَ مِن بـابِهِ ، وإنّما هو مِن بابِ ما شُبِّه مِن الأماكنِ المختصةِ بالمكانِ غيرِ المختصّ ، وهذا المكان أجراه سيبويه على الشذوذِ[٢٦٠] ، وهو قياسٌ مُطَّرِدٌ لأنَه تَشبيهٌ ، وذلك أنَّ (مَفْعَلاً) لا يَعملُ فيه

---

(٢٥٥) الايضاح : ١٨٢ .

(٢٥٦) ديوانه ١١٣ وفيه : يومَ العَيْنِ .

(٢٥٧) الكتاب ١ / ٢٠٢ .

(٢٥٨) ديوانه ٨٣٦ وروايته :
فبِتْنَ بجانبيَّ مُصَرَّعاتٍ وبِتُّ أَفُضُّ أغلاقَ الختام

(٢٥٩) الايضاح : ١ / ١٨٢ .

(٢٦٠) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠٦ : (وليس يجوزُ هذا في كُلِّ شيءٍ ، لو قلتَ : هو مِنّي مَجلِسَك ، ومُتكأَ زيدٍ ، ومربطَ الفرسِ ، لم يجز ، فاستعمل من هذا ما استعملت العربُ ، وأجِزْ منه ما أجازوا) ، وينظر ١ / ٢٠٥ في المثال نفسه .

الاستقرارُ ، وإنّما يَعملُ فيه ما اشتُقَّ مِن لفظِهِ ، فإذا كانَ تَشبيهاً جازَ لأنَّ الوقوعَ في غَيرِه ممّا يُشَبَّه به .

وأنشَــدَ[٢٦١] :

كانَ مِنّا بحيثُ يُعكىٰ الإزارُ

وحكى عَن أبي عُمر[٢٦٢] أنَّ الإزارَ هنا المرأةُ ، وهذا التفسيرُ خطأٌ لأنَّ العَكْـوَ هو الشَدُّ ، ولا معنى له في المرأةِ .

وأنشَــدَ[٢٦٣] :

كانَ مكانَ الثوبِ مِن حَقْويها

وإنّما هو مِن حَقْوَيَّهْ ، الهاءُ للسكت ، وقبله :

انّي امــرؤٌ ابــكـي عــلى جــارَيَّــهْ

فَــلَو هــلكــتُ بــكَــيَـا عَــلَيَّــهْ

كانا مكانَ الثوبِ من حَقْوَيَّهْ

واستشهـد[٢٦٤] على قـوله تعـالى : « بَلْ مَكْـرُ الليل والنهـارِ »[٢٦٥] بقولِ الـزَجّاج < في > :

---

(٢٦١) الايضاح ١٨٢ بلا عزو . وينظر : ايضاح شواهد الايضاح ٢١٧ ، شرح شواهد الايضاح ١٥٩ .

(٢٦٢) أبو عمر الجرمي صالح بن اسحاق ، ت ٢٢٥ هـ . (مراتب النحويين ٧٥ ، أخبار النحويين البصريين ٥٥) . وفي الأصل : أبو عمرو . والصواب ما اثبتنا . (ينظر : الايضاح ١٨٣ والمقتصد ٦٤٥) .

(٢٦٣) لأبي جندب الهذلي ، ديوان الهذليين ٣ / ٨٦ .

(٢٦٤) الايضاح ١٨٤ .

(٢٦٥) سبأ ٣٣ .

(٢٦٦) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السريّ ، أحد علماء بغداد ونحاتها ، توفي سنة ٣١١ هـ . (أخبار النحويين ١٠٨ ، طبقات النحويين واللغويين ١١١) .

تَروّحي أجدَرَ أنْ تَقيلي

غداً بجَنْبَي باردٍ ظَليل[٢٦٧]

كـأنّه أرادَ : تَقيليـهِ ، وإذا كانَ العـائدُ محـذوفـاً لَمْ يُقَـدَّر إلاّ حقيقـةً لا مجـازاً ، والصوابُ : (أنْ تَقيلي فيه) .

وأنشَـدَ[٢٦٨] :

كأنَّ مَجَرَّ الرامساتِ ذُيولَها

فزَعَم أنّه على حَذْفِ مضافٍ[٢٦٩] ، كأنّه / ١٩ ظ / قال : موضعَ مَجَرِّ الرامِساتِ ، وهذا تكلُّفٌ ، وَمَا يَمنعُ المجرَّ أنْ يكونَ موضعَ الجَرِّ كما أنَّ المَقْتَلَ موضعُ القَتْلِ ؟ أنشد سيبويه في بابِ ما يكونُ مِن المصادرِ مفعولاً :

(ومـا هـيَ إلاّ في إزارٍ وعِـلْقَـةٍ

مُـغـارَ ابـنِ هَمّـامٍ عـلى حَـيِّ خَـثْـعَـما[٢٧٠]

فصَيَّر مُغاراً وَقْتاً وهو ظرفٌ)[٢٧١] ، وأنشَدَ المؤلفُ[٢٧٢] مِثلَه لذي الرُمَّةِ[٢٧٣] :

وظَـلَّتْ بمـلقـى واجِـفٍ جَـرَعَ المِـعَـى

قـيـامـاً تُـفـالي مُـصْـلَخِـمّاً أمـيـرُهـا

وقبلـه :

---

(٢٦٧) الرجز لأحيحة بن الجلاح في ديوانه ٨١ . ونسب الى أبي النجم العجلي في ايضاح شواهد الايضاح ٢٢٥ وليس في ديوانه .

وينظر : شرح شواهد الايضاح ١٦٤ .

(٢٦٨) للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٣ ، وعجزه :

عليه قضيمٌ نَمَّقته الصوانعُ

(٢٦٩) الايضاح ١٨٩ .

(٢٧٠) البيت لحميد بن ثور في الكتاب ١/ ١٢٠، الكامل ١٧٢، وقد أخلّ به ديوانه، ونُسب في فُرحة الأديب ٨٥ إلى الطَمّاح بن عامر بن الأعلم بن خويلد العقيلي.

(٢٧١) الكتاب ١/ ١٢٠. وفي الأصل: مغار.

(٢٧٢) الايضاح ١٩٠.

(٢٧٣) ديوانه ٢٤٢ ـ ٢٤٤. وفيه: مُطلَخِما. والمصلخم والمطلخم بمعنى المتكبر.

تَـرَى كُـلَّ مَـلْسـاءِ الـسَّـراةِ كـأنَّها
كسـاهـا قَـمِـيـصـاً مِـن هَـراةَ طُـرُورُهـا
تَـلَوَّحْـنَ واسـتـطلقـن بـالأمسِ والهَـوَى
الى المـاءِ لَـو تُـلْقَـى الـيـهـا أُمـورُهـا
وظَلَّتْ بمَلْقَى واجِفٍ . . البيت .
وبعده :
بِـيَـومٍ كـأيّـامٍ كـأنَّ عُـيـونَها
الى شَـمـسِـهِ خُـوصُ الأنـاسـيِّ عُـورُهـا

وإنّما أوعَيْنا له في هذا البابِ ولم يحتمل فيه على الحالِ في سائر الكتاب ليُعلَمَ أنّا اكتَفَينا فيه مِن التَصفّح بالنظرةِ والانتصار مِن الفِيل على الذَرّة ، وَلَو عُنِينا بحقيقةِ الردِّ صِرنا الى ما يُزْري على الكدّ ولا يُنال بالعدِّ ، بل نَعود الى ما شَرَطنا مِن الإفصاحِ بما لا ينبغي تَرْكُهُ ، والتجافي عَمّا شارَكه فيه غَيرُه .

باب المفعول معه

اقتصر المؤلفُ في هذا الباب على بعضِ الصفةِ ، وَلَم يشرع فيه بشيءٍ مِن المعرفةِ ، فَسلك طريقَ النصبِ وتاه فيه ، وَلَم يُثبت قواعِدَه ولا شَيَّدَ مَبانِيه ، فَقَرنَ بينَ (ما صَنَعْتَ وأباكَ) وبينَ (استَوى الماءُ والخَشَبةَ)[٢٧٤] ، وجاء البَردُ والطيالِسَةَ[٢٧٥] ، ولا محالَةَ أنّ الأمْرَ عنده واحدٌ ، وكذلك في قولِ العربِ : (لَوْ تُرِكَت الناقةُ وفَصيلَها لَرَضِعَها)[٢٧٦] ، و (ما

---

(٢٧٤) الايضاح ١٩٣ .
(٢٧٥) الايضاح ١٩٥ .
(٢٧٦) الكتاب ١ / ١٥٠ .

زلتُ أسيرُ والنِيلَ) ، و (ما زِلْتُ وزيداً حتّى فَعَلَ)[٢٧٧] .

وَقَد بَعَّضَ سيبويه هذا الباب بقوله : (مفعولٌ به ومفعولٌ معه)[٢٧٨] ، وأعرَضَ صَفْحاً عَن بابِ الرفعِ ، ولَم يَعرض له في قولِ العربِ : (أنتَ وشأنُك) ، و (كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ) ، و (أنتَ أعلَمُ ورَبُّكَ)[٢٧٩] ، وليسَ للنصبِ في هذا كُلِّه سبيلٌ ، ولا عليهِ دليلٌ ، ونحو قَولهم مِمّا الـوَجْهُ فيـه الرَفْـعُ ويتوجَّـهُ / ٢٠ و / فيه النَصبُ : (ما أنتَ وزيدٌ)[٢٨٠] ، و (ما أنتَ والفَخْرُ) ، و (كيفَ أنتَ وقَصْعةٌ مِن ثَـريدٍ) ، وكـذلك ما الخَفضُ فيه الوَجْهُ ويتوجَّهُ فيه النَصبُ[٢٨١] نحو قولهم : ما لزيدٍ والعربِ يَسُبُّها بأشدّ ما جد في العربِ وأمعَن فيها بردِّ الطلب وأحسن ، والذي بينَ (الواو) و (مَعَ) في هذا البابِ بَعيدٌ ، لأنّهما في فيه ضِدّان ، فاذا قلت : (جاء زيدٌ مع عمروٍ) كان (زيدٌ) تابعاً ، وفي قولك : (جاءَ زيدٌ وعمراً) متبوعاً ، وبيانُ هذا في قولك : (جاءَ البَرْدُ والطَيالِسَةَ) ، صارَ البَرْدُ شَرطاً في الطيالسةِ ، ولو قلتَ : (مع) انقَلَبَ المعنى ، وهذه إشارةُ حالّة ولمحةُ دالّة .

---

(٢٧٧) في الكتاب ١ / ١٥٠ : ما زلتُ وزيداً حتى فعَل ، أي ما زلتُ بزيدٍ حتّى فعَل . وهو الصواب . وفي الأصل : ما زلت بزيدٍ . .

(٢٧٨) المصدر نفسه .

(٢٧٩) الكتاب ١ / ١٥٤ .

(٢٨٠) الكتاب ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢٨١) الكتاب ١ / ١٥٢ .

بابُ المفعولِ له

وهذا[٢٨٢] أيضاً قَصَره على أحدِ وَجْهَيهِ في المصدرِ ، وَلَم يَعرِض له في الجوهرِ ، ولا أجرى الخافضَ باباً يُعلَمُ به موضعُ إثباتهِ مِن حَذْفِهِ ، ولا ما يتوجَّه في إبهامِ المصدرِ وحلّه ، وما الدليل المفرّق صحةَ ودفعة في قولك : (أعدَدتها أنْ يَميلَ الحائط) ونحوه ، وثوب بعد هذا انقضَ فائدته على الحَدّ المترتّب فيه ، والنزاع المكتوب فيه .

---

(٢٨٢) ينظر : الايضاح ١٩٧ .

باب الحال

عَدَّدَ في هذا البابِ أنواعَ الحالِ ، وجالَ فيها كُلَّ مجال ، غيرَ أنّه حَذَفَ التفسيرَ وأوجَز ، فلا العدّةَ أنجزَ ، ولا الفائدةَ أحرزَ ، وسَوّى بينَ الحالِ والظرفِ في العاملين[٢٨٣] ، وبينَهما بُعْدُ المشرقَين ، لأنّ العاملَ في الحالِ لا يكونُ إلّا لفظيّا ، والعامل في الظرفِ لا يكونُ إلّا معنوياً ، وقد فَرَّق سيبويه بينَ الحالِ والظرفِ في أوّلِ كتابه ، وأفرَدَ له باباً على حِيالِه[٢٨٤] ، هذا مع استوائهما في قَطْعِ الفِعلِ عليهما وتَضَمنُّه لهما ، وجواز التصرّف بالتقديم والتأخيرِ فيهما ، وإخراج التمييز في بعضِ الأحوالِ عنهما ،

وإنَّ الذي بَيني وبينَ بني أَبي
وبينَ بني عَمّي لمختَلِفٌ جِدّا
لكلٍّ سبيلٌ عن أخيهِ ومذهبٌ
فإلّا يكنْ نَقْضاً بحالٍ يكنْ ضِدّا[٢٨٥]

ثُمَّ جاءَ بَعدُ باحتجاجٍ ضعيفٍ ليفصلَ بينَ العواملِ في الأحوالِ وبينَها في الظروفِ ، فوضَعَ مُثُلاً واهيةَ الأصولِ غيرَ صحيحةِ التأويلِ ، منها / ٢٠ ظ / (زيدٌ في الدارِ قائما)[٢٨٦] ، ولَم يَعرِض لزمانِ فعلِ مَنْ أذهَلَه ضَغطُ الحالِ ، وعدل بنظرهِ ضِيقُ المجال .

---

(٢٨٣) الايضاح ١٩٩ .
(٢٨٤) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠ : (هذا بابُ ما يَعملُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفِعلُ وليس بمفعول) .
(٢٨٥) البيتان للمقنّع الكندي في : حماسة البحتري ٢٤٠ .
(٢٨٦) الايضاح ١٩٩ ، وفيه : (في الدارِ زيدٌ قائماً) .

ثُمَّ قالَ : فالعامِلُ في قائماً (المعنى الـذي هو في الـدارِ)[287] ، وَلَم يُصَرِّح بـذلك المعنى ، فإنْ كانَ مستَقرّاً فهو عاملٌ لفظيٌّ[288] عَمَلُهُ في الصحيحِ والسقيمِ ، والـظاهرِ والمُضْمَر ، والجوهرِ والعَرَضِ عملٌ واحدٌ ، وإنْ كانَ شيئاً عَمِلَهُ ونَجهَلُه سَلّمنا ذلك له حَتّى يفتح الله علينا بحَولِهِ .

ثُمَّ صرَّف[289] على هذا المثالِ ضـروبَ التصريفِ مِن منكَّـرٍ ومعروفٍ ، ومختلفٍ ومألوفٍ ، وهو لا يَعلَمُ أنَّ للتقديمِ حُكْماً يوجِبُه ، وللتأخيرِ مانعاً يحجبه ، ولا تَثريبَ عليه في هذا فكُلُّهم يجهَلُه ، لأنَّهم يُجيزونَ (منطلقٌ زيدٌ) ، وما أجازَهُ إلّا الخليلُ ، رحمه الله .

والذي يَمنعُ (قائماً في الدارِ زيدٌ) ، و (قائماً زيدٌ في الدارِ) ، و (زيـدٌ قائـماً في الدارِ) ، تعلُّقُ الجارِّ بهِ ، فإنْ نصبَ بَقي المبتدأُ بلا خبرٍ ، وما بَعدَ هذا مِن القولِ تَشدُّقٌ وهذر ، وحَدٌّ الى غيرِ وزر .

ثُمَّ صَحَّح[290] وحَشَر ما فَرَّق سيبويه في الكتابِ على مراتبَ في الأبوابِ ، استطالةً على المبتدئين ، ومباهاةً على السامعين ، وإنّما مَثَلُه فيما جَمَعَ في هذا البـابِ مِن التراجم المسطَّرة ، ولَم يَضع الى جنبِ كلِّ واحدةٍ منها قضايا معبّرة ، ولا فوائد مجرّدة ، ثُمَّ تَكَلَّفَ القيامَ على الكلام ، والوفاءَ بالسؤالِ والجوابِ ، مَثَلُ مَن جَمَعَ أسماءَ السورِ المئةِ والأربعَ عشرةَ ، ولم يأتِ بما فيها مِن الآيات المحكماتِ ، والفواصِل المعجزات ، ثُمَّ كُلِّفَ القيامَ بالمفروضاتِ ، والوضوءِ والصلاةِ والزكاةِ والحجّ والجهادِ ، وغيرِ ذلك ممّا فَرَض دين الله تعالى على العباد ، وما يَنبغي لِمَنْ يُؤخَذُ عنه ، ويُرجَعُ الى رأيه ويُستَمَعُ منه ، أنْ يَرضَى ويمتّع بهذهِ المرتَبَة ، ويُنزِّل نفسه في هذهِ المنزلةِ ، وبالله التوفيق .

---

(٢٨٧) الايضاح : ١٩٩ .

(٢٨٨) في الأصل : لفظياً .

(٢٨٩) الايضاح ٢٠٠ .

(٢٩٠) في الأصل : صح .

بـابُ التمـييز

قال : (جُملةُ التمييزِ أنْ يَحتملَ الشيءُ وجوهاً فتُبيِّنهُ بأحدِها)[291] ، وهكذا الشرطُ في الحالِ سَواءَ ، فلَم يَقع فرقٌ ، وأخبَرَ عن الجملةِ بأنْ تَحتملَ ، وهذا خلفٌ كأنّه قال : (جماعةُ القومِ أنْ يقوموا) ، و (جُملةُ / ٢١ و / البُرِّ أنْ يُكالَ) .

وقال : (الشيءُ) ، وذلك الشَيءُ يكونُ فِعلاً فيكون البيان لبابِ الحالِ ، ويكونُ اسماً لبابِ التمييز ، والفرقُ بينَ الحالِ والتمييزِ في ستّة مواضع بُيِّنَت في (المقدّمات) ، منها أنّ الحالَ تبيينُ ما انْبَهَم عليه العوامِلُ ، والتمييز تبيينُ ما انْبَهَم عليه المَعمولُ فيه .

وقالَ في الباب : (فالمنصوبُ هو المرفوعُ)[292] ، يَعني أنَّ الاسمَ الذي يُمَيِّز به حالٌّ محلَّه الأمرُ في قوله : (امْتَلَأ ماءً) ، ولا يُقالُ : (امتلأَ الماءُ) ، وتَقولُ : (أنتَ أَضَلُّ الناسِ عَبْداً) ، والعبدُ ليسَ بالمخاطَبِ ، وهذا تَضييعٌ وتَفريطٌ لا يَليقُ بأعيان مَنْ نَخْوتُه يَرتبطُ بها عينُ البحرِ الشارب منها لحينه ، فالمارّةُ تحاماه ، وتَزْجُر الجاهلَ عنه وتَنْهاه .

---

(٢٩١)   الايضاح ٢٠٣ .

(٢٩٢)   الايضاح ٢٠٣ والعبارة فيه : (فالمنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى) .

بـابُ الاسـتثناء

قالَ : (ليسَ يَخلو الاستثناءُ مِن أنْ يكونَ في كلامٍ موجَبٍ أو غيرِ موجَبٍ)[٢٩٣] ، عجعجةٌ ولا طَحْن ، ومَنْ قَصرَ الايجابَ على الاستثناء دونَ غيرِهِ مِمّا يُخْبَرُ بـهِ وعنه مِن فاعِلٍ ، ومفعولٍ ، ومبتدأ ، وكانَ ، وانَّ ، وظَنّ ؟ لَقَد نحا الغرضُ بهمّته ، وأيقظَ مِن الغفلةِ . .[٢٩٤]

وقالَ : (أو غيرِ موجبٍ) ، ولو قالَ : منفي لكانَ أقرب[٢٩٥] وأهذب وَلَم يتكلّف لَفْظَ غيْرٍ فيها لا يَعودُ بخيرٍ ولا مَيْرٍ ، وإنّما يقومُ العذرُ في هذا إذا ضاقَت اللغةُ عَن نَفْي الخفيفِ والثقيلِ ، أو عَدَلَ الأدبِ عن اللفظِ القَبيحِ الى الجميلِ كقولك : لا ثَقيلٌ ولا خَفيف في السماءِ والنجومِ ، والبَخيلُ غيرُ الكريمِ .

ثُمَّ قالَ : (فإنْ كانَ الكلامُ غيرَ موجَبٍ ، فإنّه لا يَخْلو [من] أنْ يكونَ تامّاً أو غيرَ تامّ)[٢٩٦] ، وهذا أيضاً كالأوّلِ ، لأنّه لو قالَ : ناقصاً كانَ أخْصَرَ ، وعلى المعنى أدَلَّ ، وليسَ في العالَمِ شيءٌ يَخرجُ مِن هاتينِ الحالتينِ ، فَما بالُ غيرِ الموجَبِ يَختصُّ بهذا الوصفِ دونَ غيرِه مِن الخَلْقِ .

ثُمَّ قالَ : (فَغيرُ التامِّ ما جاءَني إلّا زيدٌ ، والتامُّ : ما جاءَني أحَدٌ)[٢٩٧] ، وهـذا الكلامُ فارِغٌ ، لا مُفيدٌ ولا سائغٌ ، وَلو ساغَ في التامِّ وغيرِ التامّ قَولُه وثَبَتَ في ذلك رأيُهُ كانَ الأَصوبُ أنْ يُوصَفَ بـالتَمام (مـا جاءَني إلّا زيـدٌ) ، ويُوصَفَ بـالنُقْصانِ (مـا جاءَني أحدٌ) ، / ٢١ ظ / لأنّ الأوّلَ عامٌّ في نَفْي جميعِ الأشياءِ ، والثاني خاصٌّ في نَفْي ما ليسَ بأحدٍ ، والعامُّ أتَمُّ من الخاصِّ ، بَلْ كُلُّ واحِدٍ مِن الكلامَينِ صَحيحُ المعنى ، قائمُ الغَناء ،

---

(٢٩٣) الايضاح : ٢٠٥ .

(٢٩٤) مكان النقاط كلمتان لم استطع قراءتها .

(٢٩٥) في الأصل : ولو قال : أو غير موجب منفي وأهذب . وهي غير مفهومة ، وأرى الصواب فيما أثبت .

(٢٩٦) الايضاح : ٢٠٥ ، والزيادة منه .

(٢٩٧) الايضاح ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، وفيه : فمثالُ غيرِ التام . . ومثالُ التام نحو : ما جاءني أحَدٌ . . . .) .

سريعُ الدلالة .

ونَتَجافَى له عَن قولِهِ : (وكذلك : لا أَحَدَ فيها إلاّ عَبْدُالله ، حَمَلْتَ عبدالله على موضعِ (لا) مع أَحَدٍ)[٢٩٨] ، لأنَّ هذا غَلَطٌ قد شَملَ الناسَ حَتّى أجازوا الرفعَ والنصبَ في (لا إله إلاّ الله) ، ورأيتُ بعضَهم يختارُ النصبَ لأنّه عنده منقطعٌ ، وسَوّغَ بَعضُهم استثناءَ الكثيرِ مِن القليلِ ، واحتَجَّ بقولِهِ تعالى : « إنَّ عبادي ليسَ لَكَ عليهم سُلطانٌ إلاّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِن الغاوِين »[٢٩٩] وَقَد ثبتَ فَسادُ هذا القولِ في رسالةٍ مشهورة[٣٠٠] بأيدي الناس ، والحمدُ لله .

بابُ ما جاءَ بمعنى (إلاّ) من الكلم

جاءَ في هذا البابِ بكلامٍ مختَلٍّ ، وهو قوله : (أَصْلُ (غيرٍ) أنْ تكونَ صفةً ، وأَصْلُ (إلاّ) أنْ تكونَ استثناءً ، ثُمَّ تَدخُلُ كُلُّ واحدةٍ منهما على صاحبتِهِ ، فيجوزُ في قولك : جاءَني القومُ غيرُ زيدٍ)[٣٠١] ، فأجازَ الصفة بـ (غير) بعدَ زَعْمِهِ أنَّ الأصلَ فيه أنْ تكونَ صفةً ، وإنّما كانَ ينبغي أنْ يَجيءَ بمسألةٍ فيها (إلاّ) ، فتكون قد خَرجَت مِن بابها الى غيرِهِ ، ولَم يُعطِ في ذلك قياساً يُعتَمَدُ عليه ، ولا حَدّاً يُنْتَهى اليه ، ولا في القومِ إذْ خَيَّرَ بينَ النعتِ والاستثناءِ ، بينَ الجنسِ والفساد ، وبينَهما رَكضُ الجياد ، وطَلَقُ الأهماد .

ثُمَّ قالَ : (وكذلك قوله : « لا يَستوي القاعدونَ مِن المؤمنينَ غيرُ أولي الضَرَرِ »[٣٠٢]

---

(٢٩٨) الايضاح ٢٠٦ .

(٢٩٩) الحجـر ٤٢ .

(٣٠٠) وهي رسالته في منع استثناء الكثير من القليل .

(٣٠١) الايضاح ٢٠٩ ، وفيه : فيجوز في قولك (جاءني القومُ غيرَ زيدٍ) أنْ تجعلَ (غيرَ) صفة للقومِ فتقول : (جاءني القومُ غيرُ زيدٍ) .

(٣٠٢) النساء ٩٥ ، قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب على الاستثناء من القاعدين ، وقرأ الباقون بالرفع على ان (غير) صفة للقاعدين . (الكشف ١ / ٣٩٦ ، التيسير ٩٧) ، وينظر في اعرابها : مشكل اعراب القرآن ٢٠٦ والدر المصون ٤ / ٧٦ .

مَن رَفعَه جَعَلَه صفةً للقاعدين . ومَنْ جرّ جَعَلَه صفةً للمؤمنين ، ومَن نَصَب جَعَلَه استثناءً)[٣٠٣] ، وهذا تقصيرٌ ، لا يجوزُ هنا استثناءٌ البَتَّةَ ، يدلّك على ذلك أنّك لا تقول : لا يَستوي القاعدونَ من المؤمنين إلاّ ذوي الضَرَرِ ، ولا يجوزُ الاستثناءُ لأنّك إنّما تعني به قوماً بأعيانِهم ، ولا يُمكنك إخراجُ واحدٍ منهم ، وَقد أثبتَهُ فيهم المسوّي لهم ، والايجابُ قبلَ النفي ، ولكنْ تَنصبُه على الحالِ ، لأنّه بمنزلةِ النعتِ في حَمْلِ القاعدين على الجنسِ لا عَلَى التعيين والعَهْد .

ونَحوٌ منه / ٢٢ و / « لَو كانَ فيهما آلهةٌ إلاّ الله »[٣٠٤] ، و « جاءَ القَومُ إلاّ زيداً »[٣٠٥] ، لا يجوزُ الاستثناءُ في شيءٍ منه ، لأَن الجوابَ قَد ثَبَتَ سَبَبُه ، فَلا يُعتَرَضُ عليه بحلّ شَيءٍ منه ، واتَّبَعَهُ في هذا الرأي أبو محمد مكي[٣٠٦] وأبو العَبّاس المهدوي[٣٠٧] ، إلاّ أنّهما تَلافَيا ذلك التَلافي ، وتَداركا مِن قولِه ما وَهَى ، بزعمهما أنّه استثناءٌ منقطعٌ ، فَتهافَتا في الغَفْله ، وزادا في الطينِ بَلَّه ، (ضِغْثٌ على إبّالَةٍ)[٣٠٨] ، وكيفَ يكونُ منقطعاً مِن الأوّلِ وَقد دَخَل المستثنى في العَمَلِ ، وإنّما يَنقطعُ إذا لَمْ يكن بعضاً لِما قَبلَه ، فلا يُستَثْنى منه ولا يَدخُلُ في العملِ ولا يُحمَلُ عليه ، فيتمّ له بذلك الانقطاع عنه ، فلا يكونُ النَصبُ إلاّ على الحالِ ، ولهذا لَم يذكرهُ سيبويه لأنَّ فائدتَهَ وفائدةَ النعتِ في هذا سواءٌ ، والله أعلَمُ .

ثُمَّ تَلا[٣٠٩] قوله تعالى : « لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلاّ الله لفَسَدَتا »[٣١٠] ، وحَمَل على هذا ما

---

(٣٠٣) الايضاح ٢٠٩ .

(٣٠٤) الأنبياء ٢٢ .

(٣٠٥) الايضاح ٢٠٩ . والعبارة فيه : (جاءني القوم إلا زيدٌ) .

(٣٠٦) مشكل اعراب القرآن ٤٧٨ . ومكي بن أبي طالب القيسي المغربي ، ت ٤٣٧ هـ . (معجم الادباء ٩ / ١٦٩ ، انباه الرواة ٣ / ٣١٥ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٩٨) .

(٣٠٧) أحمد بن عمار المقرىء ، ت بعد ٤٣٠ هـ . (جذوة المقتبس ١٠٦ ، الصلة ١ / ٨٦ ، معرفة القراء الكبار ٣٢٠) .

(٣٠٨) جمهرة الأمثال ٢ / ٦ . ويضرب مثلاً للرجل يحمِّلُ صاحبه المكروه ، ثم يزيده منه .

(٣٠٩) الايضاح ٢٠٩ .

(٣١٠) الأنبياء ٢٢ .

قَدَّمناه مِمّا يُنعَتُ به ويُستثنَى منه ، وَقَد نَصّ سيبويه[٣١١] عليه ومَنَعَ النصبَ فيه بما لا غايةَ بَعدَه .

بابُ الاستثناءِ المنقطع

خَلَط في هذا البابِ بينَ ما يَجوزُ فيه النَصبُ والبَدَلُ وبينَ ما لا يَجوزُ فيه إلّا النَصبُ ، نحو قولهم[٣١٢] : (ما في الدارِ أَحَدٌ إلّا حماراً وإلّا حمارٌ ، وقولِهِ تعالى : « لا عاصِمَ اليومَ مِن أمر الله إلّا مَنْ رَحِمَ »[٣١٣] مَنْ في موضعِ نَصبٍ ولا يجوزُ فيه غيرُ ذلك ، قال سيبويه : (هذا بابُ ما لا يكونُ إلّا على معنى ولكنْ ، فَمِن ذلك قوله تعالى : « لا عاصِمَ اليومَ مِن أمرِ الله . . » الآية)[٣١٤] .

فصـــل

قَولُه : (ذِكْرُ الضَربِ الثاني)[٣١٥] ، ليسَ في هذا الضربِ شَيءٌ يختصّ بالردّ دونَ شَيءٍ حَتّى يَصلُح مِن أوّلِهِ ، ويجري القولُ فيه على أصلِه ، وما يتوجَّه فيه وما لا يتوجَّه عليه ، وما الفرقُ بينَ نَصْبهِ في :

---

(٣١١) ينظر : الكتاب ١ / ٣٧٠ . (هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده بمنزلة مثلٍ وغيرٍ) . .

(٣١٢) الايضاح ٢١١ .

(٣١٣) هود : ٤٣ .

(٣١٤) الكتاب ١ / ٣٦٦ ، وينظر في الآية : معاني القرآن ٢ / ١٥ والبحر المحيط ٥ / ٢٢٧ .

(٣١٥) الايضاح ٢١٢ .

ما أنـــتِ جــارَه[316]

وبينه في « امَّةً واحدةً »[317] ، وهذا لا يتمّ إلاّ بتفرّغ كثيرٍ ، وعنايةٍ شديدةٍ ، وَقد قَدَّمنا العُذْرَ في هذا بما نَحنُ بسبيلِهِ مِن لومِ البحثِ وزهد إيتاء الوقت . / ٢٢ ظ /

فَــفِــيــمَ تُــديــرُ الــكــأسَ والــشــرْبُ نُــوَّمٌ
وتَــطلعُ شَــمْســاً والــعيــونُ الــذكــا رُمْــدُ[318]

وَلَو عَلِمنا أنَّ إيضاحَ الحقِّ يُجدي والإفصاحَ به يَنْمَى لبَيَّنّا منه ما يروقُ فَضْلُه ، ولا يَسَع ذو هِمَّةٍ جَهْلَه ، ولكنَّه كما قالَ[319] :

هــذا زَمــانُ الــكــأسِ فــيــه عــلى
تــيــهِ المــلوكِ وأَخــلاقِ المــســاكــينِ

بابُ تمييزِ الأعداد

لَمْ يَتلبّس في هذا البابِ بشيءٍ مِن عِلمهِ ولا تعليمهِ ، ولا وصف على ترتيبٍ ، وإذا نَظَر الناظِرُ فيه خَرَج مِنْه كما دَخَل فيه ، إلاّ أنّه قالَ : (أسماء الأعداد تمييزٌ لابهامِها مِن حيثُ كـانَت تَقَعُ عـلى جميعِ المعـدوداتِ)[320] ، وَلَو قـالَ : (لأنَّها مُبْهَمةٌ عـلى جميـعِ المعدوداتِ) لاستغنَى عن قولِهِ : (مِن حيثُ كانت تَقَعُ) ، وجَعَل الأعدادَ مبهمةً على المعدوداتِ ، وهذهِ عثرةٌ لا يَتَنعَّشُ منها ، وزَلَّةٌ لا يتوجَّـه العذرُ عنهـا ، لأنّ العددَ هـو

---

(٣١٦) هذا جزء من بيت للأعشى ، وتمامه في ديوانه ١٥٣ :
باتَتْ لتُحْزِنَنا عَفارَه يا جارتا ما أنتِ جارَه

(٣١٧) الأنبياء : ٩٢ ، المؤمنون : ٥٢ . ولم يستشهد بها في الايضاح ، وانما استشهد بقوله تعالى : « هذه ناقة الله لكم آيةً » (الاعراف ٧٣) ، وشبه نصب (جارة) على الحال بنصب (آية) فيها على الحال .

(٣١٨) كذا في الأصل .

(٣١٩) كذا في الأصل .

(٣٢٠) الايضاح ٢١٥ وليست فيه كلمة (تمييز) .

المَعْدودُ ، كما أنَّ النَقْصَ هو المنقوصُ ، والخَبْطَ هو المَخْبوطُ ، والنَضْدَ < هو > المَنضُود ، والقَبَض < هو > المقبوض ، قالوا : دَخَلَ في القَبْضِ ، وهذا مَقِيسٌ مُطَّردٌ ، إنّما جَرَى لَفْظُه ، وإنّما كانَ يَنبغي أنْ يقولَ : ما كانَ اسماً لِعِدَّةٍ نحو ثلاثةٍ وعشرةٍ وعشـرين ومئةٍ ونَحوِها ، فلا بُدَّ مِن تبيينِ جنسٍ ما أَضَفتَ اليه ، أو فَسّرتَ به ، كأنّها مبهمةٌ على كُلِّ عددٍ أو على كُلِّ معدودٍ ، أيَّ ذلك شاء .

بـابُ كَـــمْ

شُغِلَ في هذا البابِ بخَلطِ الألفاظِ بالإعرابِ ، وتَقديمِ ما عُهِدَ تأخِيرُهُ ، وتَرْكِ ما يَتعيَّنُ تَفسيرهُ ، مع كثرةِ الخِطابِ ، وقِلَّةِ الصوابِ ، فَمَنْ اقتَصَرَ عليه خَرَجَ منه كما دَخَلَ فيه ، فكتابُ (الجُمل) في هذا وغيرِهِ أنفَعُ في المعرفةِ ، وبالله التوفيق .

بـابُ النـــداء

وهذا أيضاً مِن سُوءِ العبارةِ ، وبُعدِ الإشارةِ ، وتقديمِ ما ينبغي تأخِيرُهُ ، وتَعليلُه بما يَبْعُدُ تأويلُه على رتبتهِ فيما تَقَدَّم ، وَمَن أَشْبَهَ أباه فَما ظَلَم[٣٢١] ، إلّا أنّه قال : (الأسماءُ المنـاداةُ)[٣٢٢] ، بهذا اللفظِ ، ولَعَلّه مِن الكـاتبِ / ٢٣ و / وَهمٌ ، وفيه الإضـافَـةُ الى (أَنَّ) ، وفي غَيرِه مِن الأبوابِ في مثلِ قولِهِ : (بدلالةِ أنَّ كُلَّ موضعٍ يَقَعُ فيه اسماً)[٣٢٣] ، وهذهِ عُجْمَةٌ قبيحةٌ ، تَنبو عنها الأسماعُ ، ولا تَقبَلُها الطباعُ ، وَقَد مَرَّ الكلامُ في هذا فيما

---

(٣٢١) ينظر : الفاخر ٨٤ ، مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٠ .

(٣٢٢) الايضاح ٢٢٧ .

(٣٢٣) الايضاح ٢٢٩ . وعبارته : (بدلالة أنّ كلّ موضع تقع فيه أسماء يكون فيها دلالات على الخطاب) . وهذا الذي أثبته ابن الطراوة فيه اقتطاع للنص وإفساد للعبارة لكي يستطيع وصفها بالعجمة .

مَضى مِن الرسالة[٣٢٤] ، والحَمدُ لله .

وقالَ في النكرةِ : (بدلالةِ أنَّ نِداءَهُ شائعٌ)[٣٢٥] ، فأخبـرَ عن النداءِ وهـو يريـدُ المنادى ، حينَ ذهبَ به الفِكْرُ وازدحامُ النظَرِ ، حَتّى قَلَبَ الخبرَ عنَ وجهِهِ وصَيَّرَه لغيرِ مَنْ هو لَهُ ، وفي هذا المنادَى المنكورِ نَظرٌ يَتَبيَّنُ في (المقدماتِ) .

وقال : (فإن وَصَفته بمضافٍ)[٣٢٦] ، وفي هذا نظرٌ لا نَعرضُ له فيه ، لأنَّ رأيَ الناسِ كُلِّهم راجعٌ اليه[٣٢٧] ، وصَوابُ ذلك في (المقدّماتِ) إنْ شاء الله .

وقالَ : (وعَطْفُ البيانِ كالصفةِ ، تقول : يا زيدُ زيدُ وزيداً)[٣٢٨] ، وهذا تَوكيدٌ لا عطفُ بيانٍ ، لأنَّ عَطْفَ البيانِ يَجري على ما قَبلَه كما يَجري الوصفُ ، فلا يكونُ لَفْظُهما واحداً ، وإنَّما هو توكيدٌ لفظيٌّ يَلزَمُه لَفْظُ المؤكَّد ، فلا يَجوزُ فيه النَصبُ كما يَجوزُ في التوكيد المعنويّ الذي هو نَفسُهُ وعَيْنُه وبابُهُ[٣٢٩] ، فأمّا قَولُه[٣٣٠] :

يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرا

فَعَلَى غيرِ هذا ، وفيه نَظَرٌ .

وقال : (المضافُ عامِلٌ في المضافِ اليه)[٣٣١] ، والأسماءُ يُعمَلُ فيها ولا تَعْمَلُ .

---

(٣٢٤) تنظر الصفحة ٤٧ من التحقيق .

(٣٢٥) الايضاح ٢٢٩ وعبارته لا غبار عليها وهي : (فأما المفرد النكرة فلم يبن لأنه لم يقع هذا الموقع بدلالة أنّ نداءه شائع) .

(٣٢٦) الايضاح ٢٣٠ .

(٣٢٧) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ .

(٣٢٨) الايضاح ٢٣١ ، وفيه : (يا زيدُ زيدُ على اللفظِ ، ويا زيدُ زيداً على الموضع) .

(٣٢٩) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ ، المقتضب ٤ / ٢١٠ ، الافصاح ٢٠٣ .

(٣٣٠) رؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٤ . وينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٠٤ .

(٣٣١) الايضاح : ٢٣٥ .

بابُ النفي بلا

أنشَدَ في هذا البابِ قولَه[٣٣٢] :

وَرَدَّ جازِرُهُم حَرْفاً مُصَرَّمَةً
ولا كريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبوحُ

قال : (إنْ شئتَ جَعلتَ مَصْبوحاً صفةً على الموضعِ وأضمرتَ الخبرَ ، وإنْ شئتَ جَعَلْتَه خبراً)[٣٣٣] ، وهذا جَهْلٌ بالمعنى المقصودِ اليه ، أو رَدٌّ على سيبويه . . . . قالَ بعدَ وَضْعِ البيت : (لَمّا صارَ خَبَراً جَرَى على)[٣٣٤] التأليفِ ، ونَصَبَ نَفْسَه للتصنيفِ أنْ يجهلَ هذا القدرَ مِن المنصوباتِ ، ويلحى على هذهِ المسطّرات ، إلاّ أنْ يَزعُمَ أنَّ رأيَهُ خلافُها ، فَمِن الحقِّ أنْ يعارضَ بسببه سيبويه ، ثُمَّ يَدفَعُ قولَه ، ويَرُدُّ عليه بما اتجه لـه مِن الحقّ واعتَمَدَ عليه ، ولا يجوزُ النعتُ في هذا بحالٍ ، لأنّه لَم يُرِد أنْ ينفيَ الوِلدانَ المصبوحينَ / ٢٣ ظ / فيخرجَهم مِن الدنيا أو مِن الوجودِ ، وإنّما زَعَمَ أنّهم لا يُصبِحونَ لعَدَمِ اللَّبنِ وشِدّةِ الزمانِ[٣٣٥] ، وما أراهُ إلاّ قاسَ قولَه على قولِ الآخرِ[٣٣٦] :

ولا كهذا الذي في الأرضِ مَطْلوبُ

فهذا غيرُ ذلك ، فَلَم يُفرّق بينَهما ، ولا فَهِمَ عن سيبويه فَهْماً .

---

(٣٣٢) البيت لرجل من النبيت في الشعر والشعراء ٢٤٥ وايضاح شواهد الايضاح ٢٧١ ، ونُسب الى حاتم الطائي ، ينظر : ديوانه ٣١١ (ما نسب الى حاتم وليس له) ، وهو ملفق من بيتين هما :

وَرَدَّ جازِرُهُم حَرْفاً مُصَرَّمةً — في الرأس منها وفي الأصلابِ تَمليحُ
إذا اللقاحُ غَدَتْ مُلقى أصِرّتُها — ولا كريمَ مِن الولدان مَصْبوحُ

(٣٣٣) الايضاح : ٢٤٠ . ومكان النقاط كلمة غير مقروءة .

(٣٣٤) الكتاب ١ / ٣٥٦ ، وفيه : لَمّا صارَ خبراً جَرَى على الموضع ، ويبدو ان هناك سقطاً في النص .

(٣٣٥) ينظر في توجيه المعنى : النكت ٦٠٧ ، شرح المفصل ١ / ١٠٧ .

(٣٣٦) امرؤ القيس ، ديوانه ٢٢٧ ، الكتاب ١ / ٣٥٣ ، والشاهد فيه رفع (مطلوب) حملاً على موضع (لا) وما عملت فيه ، وصدره :

وَيلمّها في هواء الجَوّ طالِبَةً

بابُ النكرةِ المضافة

نَصَّ في هذا الباب والذي بَعدَه كلام سيبويه مُفرّقاً ، مُقدَّماً ومؤخَراً ، بألفاظٍ هجينةٍ ، وعباراتٍ غيرِ مُبينةٍ ، نحو قولهِ : (لا مُرورَ ثابتٌ بزيدٍ)(٣٣٧) ، وما أشبَهَ ذلك مِن اللفظ الركيكِ ، واللفظِ البعيدِ ، وكيفَ يَقَع مع هذهِ الطائفة الأُخرى في أنَّ العَرَضَ لا يثبتُ زمانَين .

اعهَدْ لِما تَعلو فَما لَكَ بالذي
لا تستطيعُ مِن الأُمورِ يَدانِ

هَيْهات ما يَتعلّق هذا الجارُّ والظرفُ به ألطَفُ من السَرابِ ، وأبعَد مِن فَرْخِ العُقابِ ، وأقرَب للمتناوِل الذكيّ ، وأيسرَ على المحاوِل الخفيّ ، مِن كَسْرِ الطَرْفِ ، والتماسِ الكَفِّ للكفِّ .

فإنْ أنتَ لاقيتَ في نَجْدةٍ
فلا يَتَهَيَّبْك أنْ تُقدِما

بابُ الأسماءِ المجرورة

قالَ فيه : (وضَربٌ يَنجرُّ بإضافةِ اسمٍ مِثلِهِ اليه)(٣٣٨) ، هذا هو الصوابُ لا ما قالَه في بابِ النداءِ : (المضافُ عامِلٌ في المضافِ اليه)(٣٣٩) .

وقالَ في مِن : (وتكونُ زائدةً في نحوِ ما جاءَني مِن أَحَدٍ)(٣٤٠) ، وَلَو قلتَ : (مِن رَجُلٍ) كانَ أوضَحَ لِما أرادَ ، وذَكرَ الباءَ ، وسَطَّر مِن معانيها الإلصاقَ والزيادةَ(٣٤١) ،

---

(٣٣٧) الايضاح ٢٤٧ .

(٣٣٨) الايضاح ٢٥١ .

(٣٣٩) الايضاح ٢٣٥ .

(٣٤٠) الايضاح ٢٥١ . وينظر في معاني (من) : مغني اللبيب ٣٥٣ .

(٣٤١) المصدر نفسه .

وألفيتُ لها في الكلامِ ثلاثةَ عَشَرَ موضعاً ، ولعلَّ لها أكثرَ مِن ذلك[٣٤٢] ، لأنَّها أُمُّ حروفِ الإضافةِ ، وذلك أنّ هذا التحصيلَ إنّما يُوجَدُ بالاستقراءِ لكـلامِ العربِ لا مِن معـدل مقصورٍ على الكتبِ ، وظَنَّ الباءَ في قوله : (أَلقى بيدِهِ) زائدةً[٣٤٣] ، ولا عتبَ عليه في هذا ، فَقَد وَقَع لغيرِه في (خَشَّنْتُ صَدْرَهُ) و (بصدرِه) ، وفي قـولِه تعـالى : « تُنبتُ بالدُّهْنِ »[٣٤٤] ، بضَمِّ التاءِ ، وفي قولِ الشاعرِ[٣٤٥] :

يُـقِـرُّ بِـعَـيْـني أنْ أرى مَـنْ مَـكـانُـه
ذُرا عَـقِـداتِ الأبـرقِ المـتـقـاوِدِ

/ ٢٤ و / والصوابُ ما حكاهُ ابنُ كيسان في قولِه[٣٤٦] :

سودُ المحاجِرِ لا يَقرأنَ بالسُّوَرِ

وذكَرَ اللامَ وقالَ : (معناه التحقيقُ والمِلْكُ)[٣٤٧] ، ولستُ أدري ما التحقيقُ في هذا الموضع ؟ وإنّما معناها لاطلاقِ المِلك حَتّى تُخرجها القرائنُ الى الاستحقاقِ ، وَقَد تَخرجُ مِن بابِ المِلكِ بِلا قَرينةٍ إذا قُطِعَ عليها المعنى ، في مثل ما ذَكَـره سيبويـه (مَنْ لي إلّا أبوكَ صديقاً)[٣٤٨] ونحوه ، لِما في (مَنْ) مِن العمومِ والإبهامِ لمكانها مِن الاستفهامِ .

---

(٣٤٢) ينظر في معاني الباء : رصف المباني ١٤٢ ، المجيد في اعراب القرآن المجيد ١٣٩ (مجلة المورد م ١٧ ع ٤) ، مغني اللبيب ١٠٦ .

(٣٤٣) الايضاح ٢٥١ .

(٣٤٤) المؤمنون : ٢٠ ، في المصحف (تَنْبُتُ بالدُهنِ) ، وقد قرأ بضم التاء وكسر الباء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقـون بفتح التـاء وضم الباء ، ينـظر : المحتسب ٢ / ٨٩ ، الكشف ٢ / ١٢٧ ، التيسير ١٥٩ ، وينظر في تعليل القراءتين : مشكل اعراب القرآن ٤٩٩ ، شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٩٤ .

(٣٤٥) هو نبهان بن عكي العبشمي . في الكامل في اللغة والادب ٧٠ .

(٣٤٦) البيت للراعي النميري أو القتال الكلابي، ينظر: ديوان الراعي ١٢٢، ديوان القتال ٥٣، وصدره: هنّ الحرائرُ لا رَبّاتُ أَخمِرَةٍ.

(٣٤٧) الايضاح ٢٥١ .

(٣٤٨) الكتاب ١ / ٣٧٢ .

وذكر (رُبَّ) وأمضى القولَ فيها على ما ذَكَره غيرُه ، إلاّ أنّه قَطَع على المضيّ فيما يَقَعُ بعده[349] ، وقَد جاءَ بقوله[350] :

فـإنْ أهـلكْ فـرُبَّ فـتىً سـيـبـكـي
عـليَّ مخـضَّـبٍ رَخْصِ الـبـنـانِ

وَقَد أحكَمْنا[351] القولَ على (رُبَّ) ، وما هي في نَفسِها وموضِعِها ، وما يتوجَّهُ فيما بَعدَها ، ورَفْع الشكّ الواقع فيها ، على التمامِ وغاية الإحكامِ في (المقدّمات) بحولِ الله تعالى .

فصـــل

جَـرى فيما بَعـدَ هذا مجـرى الناسِ الى بـابِ منذُ ، إلاّ أنّـه وَجَّه في (عـلى) ، < الحرفية > وسيبويه قد ذَكَرها مِراراً فَلَم يُخرجْها مِن الأسماءِ[352] ، وأبينَ ذلك في بابِ الجَرّ ، إلاّ أنّ العربَ اتسعتْ فيها كثيراً ، وَقَد ذكره سيبويه ها هنا على الوفاءِ وغايةِ الاكتفاءِ في بابِ عدد ما يكون عليه الكلمُ[353] ، فأغنى عن إعادتهِ هنا وبالله التوفيق .

---

(349) قال ابو علي في الايضاح : 253 : (ولمّا كانت رُبَّ إنّما تأتي لما مضى ، وجب أن تكون (رُبّما) كذلك أيضاً تدخل على الماضي) .

(350) جحدر اللص في (شعراء أمويون) 1 / 186 . وفي الأصل : فتى هالك . ولم يرد البيت في الايضاح في الكلام على (رب) 251 ـ 254 .

(351) ذهب ابن الطراوة الى أن (رُبّ) اسمٌ يُحكم على موضعه بالاعرابِ موافقا الكوفيين والاخفش . ينظر : ابن الطراوة النحوي 142 .

(352) ينظر : الكتاب 1 / 209 ، 2 / 35 ، 104 .

(353) قال سيبويه : (وهو اسمٌ ولا يكونُ إلاّ ظرفاً ، ويدلك على أنّه اسمٌ قولُ بعضِ العربِ : نهضَ مِن عليه) ، واستشهد ببيت مزاحم بن الحارث العقيلي . ينظر الكتاب 2 / 310 .

باب منذُ ومُذْ

قَد ذَكَرنا فيها مَضَى أنَّ (مُذْ) محذوفةٌ مِن (مُنذُ) ، وأَنّهما اسمانِ للزمانِ ، وَقَد ذَكَرنا اضطرابَ سيبويه ـ رحمه الله ـ تسعَ مَرّاتٍ ، وأَحكَمْنا القولَ في هذا كلِّه في (المقدّمات) ، وما وَجْهُ الخفضِ والرفعِ بعدها ، ولزومُ الخفضِ في بعضِ المواضعِ لهما ، بما يَعضدهُ البرهانُ ، وتَشهدُ له الأشعارُ والله المُستَعان ، إلاّ أنَّ المؤلّفَ اعتَرَضَ علينا في أنَّها حرفٌ بقوله : (مُنذُ كَمْ سِرتَ ؟ فَمنْذُ حرفٌ لايصالها الفِعلَ الى كَمْ)[٣٥٤] ، وإنيّ لأعجَبُ منه كيفَ عَدَل في النظرِ الى هذا المرمى العظيمِ البعيدِ ، وأجالَهُ الفكر على هذا المعنى الرئيس ، وَلَم يَخْطُر له سيبويه ـ رحمه الله ـ ببالٍ ، ولا التبسَ له بابُ الاستفهام بحالٍ في نحو : (غلامَ مَنْ ضَرَبْتَ ؟)[٣٥٥] و(صاحبُ مَنْ أنتَ ؟) ونحوه مِن / ٢٤ ظ / المسطورِ المشهور ، ونَحوهُ قوله[٣٥٦] :

بَعيرُك خيرٌ أينَ كم أنتَ حجّة
فقُلتُ لها لأمرٍ بَعدُ رَوَّحْ

بَعدَ قوله :

تقولُ ابنةُ البكريِّ لَمّا تَبَيَّنَتْ
تَخَضْخَض دامس وابيضاض سَحّ

فأينَ : اسمٌ ، وهو مضافٌ الى كَمْ .

وقالَ بَعدَ ذلك مستَظْهِراً لقولِهِ ، وعاضِداً لمذهبِهِ : (أنتَ عندنا مُذِ الليلةِ ، فَقَد أَضَفتَ الكونَ الى الليلةِ)[٣٥٧] ، وأنتَ إنّما تَطلبُ هنا كائناً لا كَوْناً ، إلاّ على رأيِهِ ما عَسَى ، ثُمَّ فَسَّرَ فقالَ : (أنتَ عندنا في الليلة)[٣٥٨] ، فَعَدلَ الى (في) ، وهذا كُلُّه خلْفٌ

---

(٣٥٤) الايضاح ٢٦١ .
(٣٥٥) ينظر : الكتاب ١ / ٤٤٣ .
(٣٥٦) لم أقف على البيتين ، وهما مختلا الوزن .
(٣٥٧) الايضاح ٢٦١ .
(٣٥٨) الايضاح ٢٦١ .

مِن التأويلِ ، وزَيفٌ مِن التقديرِ ، والصوابُ (أنتَ عندنا أَمَدَ الليلةِ) ، و (أَمَد) في الابتداءِ والانتهاءِ وَضْعٌ مِن المعنى لا يكون في المُدّةِ ونحوِها مِن الألفاظِ الموضوعةِ للزمانِ .

ثُمَّ جاءَ بَعدُ بكلامٍ خلفٍ ، يخلُّ بالذهنِ استماعُه ، ويَقدَحُ في الفَهْمِ ارتجاعُه مثل قوله : (ولا تُستعمَلُ اسماً إلاّ في الابتداءِ)[٣٥٩] ، واعتذارهُ مِن التنكيرِ ، وقوله : (لأنَّ الغرضَ السؤالُ عن عدّة المُدّةِ التي انقَطَعَت الرؤيةُ فيها)[٣٦٠] ، فَقَرن بالنفي السؤالَ ، وأضافَ الى الخطابِ المُحال ، وإنّما يَقَعُ النَفيُ بعدَ الإيجابِ على جهةِ الرَفْع لا على جهةِ الجواب ، فَما يَحتاجُ النافي غيرُ ما يحتاجُ السائلُ مِن الخِطاب ، وكذلك مذهَبُهُ في الجملةِ والجملتينِ تفرقةً بينَ الكلامَينِ ، ثُمَّ لَم يَعرِض له سيبويه في شَيءٍ مِن كتابهِ ، على كثرةِ ما حكى عن العربِ منه ، وأمعَنَ النَظَر فيه في عِدّةِ أبوابٍ مِن جائزٍ وصواب .

والحَقُّ أنّه إذا قلتَ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومَينِ) كانَ تقديرُهُ : (ما رأيتُهُ مُدَّةَ يومَينِ) ، وإذا رَفعتَ كانَ المعنى ما رأيتُهُ مُذْ كانَ يومان[٣٦١] ، وأسماءُ الزمانِ تُضافُ الى الأفعالِ ظاهرةً ومُقَدَّرةً نحو قوله :

حينَ النزولِ يكونُ غاية مثلنا

ويُروى (حين النزولُ) بالضَمّ ، ومثله[٣٦٢] :

أَيّام قَومي والجماعةَ

قالَ سيبويه : (معناه أَيّام كانَ قَومي) ، فإذا صِـرْتَ الى ما أنتَ فيـه لَمْ يَجُز إلاّ الخَفْضُ ، لامتناعِ إضمارِ كانَ إنْ شاء الله .

---

(٣٥٩) الايضاح ٢٦١ .

(٣٦٠) الايضاح ٢٦١ ، وفي الاصل : هذه المدة .

(٣٦١) يعني أن ابن الطراوة يوافق الكوفيين في أنّ الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ فاعلٌ لفعل محذوف . ينظر : الانصاف ٣٨٢ ، شرح المفصل ٨ / ٤٥ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٦٠ .

(٣٦٢) للراعي النميري في ديوانه ٢٣٤، وتمامه:

.... كالذي رلزم الرحالةَ أنْ تميل مَميلا.

وقد استشهد به سيبويه ١ / ١٥٤ على إضمار فِعل ، والتقدير :

أزمانَ كانَ قومي مع الجماعة، والرواية في ديوانه والكتاب: (أزمان).

بـابُ القَسَـم

مِن الحَقِّ على مَنْ سَلِمَ حِسُّهُ ، ونَصَح نَفْسه ، أنْ يُـطالعَ هـذا البابَ في كتـابِ (الجمل)[٣٦٣] ، ليفصلَ بينَ ما تَقَيّد منه ، وبينَ ما عَبَّرَ / ٢٥ و / هذا الرجلُ عنه ، فإنْ فَعَلَ ذلك وأَنصفَ ، وَقَفَ مِن ترتيبِهِ لَه ، ووضْعِ فُصولِهِ وأجزاءِ فُروعِهِ على أُصولِهِ ، وإتقانِ عَوامِلِه وأجوبتهِ وغيرِ ذلك مِن أَحوالِهِ ، على ما يَتبينُ فَضْلُه ، ولا يَسع جَهْله ، ولا يشغل شأنه بالتفرقةِ بينَ الجملتينِ ، وتَضييعِ زمانِهِ بالنظرِ في الموضعينِ ، ولا سيَّما بتقديمِهِ (لَعمركَ) وتأخِيره (لَزيدٌ منطلقٌ)[٣٦٤] ونحوه من التخليطِ المُفْرِط ، والوَضْعِ المُفرق ، فإنَّ (لَعَمرُكَ) مفتقِرٌ الى نَظرٍ كثيرٍ ، بعنايةٍ وكيدةٍ ، ومنازعةٍ بعيدةٍ ، لأنَه مِمّا يُرفَعُ وأَصلُه النصبُ ، ويُجابُ وقياسُهُ الخَبَرُ ، وتُقَدَّمُ فيه اللامُ وهي تَربطُ الجواب ، وانّك لو أَظهرتَ الخبرَ صارَ المعنى حذراً وتَعلَّق بالشرطِ ، ولا يُحتاجُ في (زيدٌ منطلقٌ) الى شيءٍ مِمّا وَقَع في (لَعَمركَ) ، ونَحوُه (أَيمُنُ الله) .

ثُمَّ قالَ : (والباءُ التي أَضافَت الحَلِفَ الى المَحْلوفِ به)[٣٦٥] ، ولا نُرَتِّبُ عليه في هذا المكانِ غَيْره مِن التقريب ، وَلَو قالَ فيها مكانَ قولـه : (والباءُ معنـاها الإلصـاقُ) كانَ صواباً ، ولكنّه سَمّى الحرفَ بغيرِ أصلِهِ ثُمَّ وَضَعه في غيرِ موضِعِه ، فالباء[٣٦٦] في القَسَمِ للالصاقِ وأَصلُها الإضافةُ ، ثُمَّ يَتوجّـه عليها مِن المعـاني ما ذكـرتُ ، لأنَّها أُمُّ حروفِ الإضافةِ .

وقالَ : (عَهْدُ الله)[٣٦٧] ، وهذا لا يُقالُ وإنّما ذَكَره سيبويه[٣٦٨] تقريباً كـما قالَ :

---

(٣٦٣)   الجمل في النحو ٧٠ ـ ٧٥ .

(٣٦٤)   ينظر : الايضاح ٢٦٣ .

(٣٦٥)   الايضاح ٢٦٣ .

(٣٦٦)   ينظر : شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٢٤ .

(٣٦٧)   الايضاح ٢٦٣ .

(٣٦٨)   الكتاب ٢ / ١٤٦ ، وفيه : (وتصديقُ هذا قولُ العربِ : عليَّ عَهْدُ الله لأفعلَنَّ ، فَعَهدُ مرتفعةٌ ، وعليَّ مستقرٌّ لها ، وفيها معنى اليمين) .

(ضربتُ زيداً ضَربتُه) ونَحوُه مِمّا يُقَدّرُ لَفظُه ولا يَجوزُ النطقُ بهِ ولا استعمالُهُ ، وقال في حذف لا : (للدلالة عليها)[٣٦٩] ، والصوابُ (للاستغناءِ عنها) .

بابُ الأسماءِ المجرورةِ

زَعَم في هذا البابِ أنّ الإضافةَ المحضةَ (هي التي لا يُنوَى فيها الانفصالُ)[٣٧٠] ، ثُمَّ قالَ : فالمَحْضَةُ ما تُقَدَّرُ باللامِ ، وهو يَعني (غلامَ زَيدٍ) ، وما تُقَدَّرُ بـ (مِنْ)[٣٧١] ، وهو يَعني (ثوبَ خزٍّ) ، وما أدري كيفَ يترتَّبُ هذا في وَهْمٍ ، أو يتعلّقُ مِثلُهُ بفَهْمٍ ، وإضافةُ (الغُلامِ) بحذفِ التنوينِ خالصةً ، وإضافةُ (الثوبِ) بغيرِ لزومِ التنوينِ عارضةً وتعريفُ ، وَقد يَخُصّه في نفسِهِ ، وتَعريفُ (الخَزِّ) يَذهبُ به الى غيرِهِ ، ولهذا جازَ : (ما فعلت الثلاثة الأثواب) حكايةً عَن العربِ .

واختارَ / ٢٥ ظ / في (واحِدِ أُمِّهِ) و (عَبْدِ بَطْنِهِ) التعريفَ[٣٧٢] ، والصوابُ غيرُ ما ذهبَ اليه ، لأنّك تَقولُ : (هذا رجلٌ عَبْدُ بَطْنِهِ) فَتَنعتُ به النكرةَ ، وَلَو قلتَ : (هذا زيدٌ عبدُ بَطْنِهِ) تُريدُ النعتَ لَم يَجُز ، لأنّ النعتَ لا يَتعرّفُ بنفسِهِ وإنّما يَتعرّفُ بإضافته الى غيرِهِ .

بابُ الإضافةِ غيرِ المَحْضةِ

ذَكَر في هذا البابِ (أَفعَلَ)[٣٧٣] ، وقَصَرَه على الإضافةِ الى ما هو بعضٌ له ، والتنكير في حالِ إضافتهِ ، وأَغفَلَ قَولَ سيبويه في بابِ الصفةِ المُشبّهة باسمِ الفاعِلِ : (وإنّما أثبتوا

(٣٦٩) الايضاح ٢٦٤ .

(٣٧٠) الايضاح ٢٦٧ وفيه : (لا ينوى بها) .

(٣٧١) المصدر نفسه ، وفيه : والاضافةُ المحضةُ تجيءُ على ضربين : إضافة بمعنى اللام ، وإضافة بمعنى (مِن) .

(٣٧٢) الايضاح ٢٦٨ .

(٣٧٣) الايضاح ٢٦٩ .

الألفَ واللامَ في قولهم : (أفضلُ الناسِ) ، لأنَّ الأوّلَ قد يَصيرُ به معرفةً)[٣٧٤] ، وَمَن فَهِم هنا قَولَه أجازَ قَولَهم : (زيدٌ أفضلُ إخوَتِهِ)[٣٧٥] ، وَقَد أتينا على بَيانِ هذا في (المقدّماتِ) ، وجَلَّيْنا الشواهدَ عليه مِن كلامِ العربِ ، وأوضَحْنا صَوابَهُ ، والحَمدُ لله كثيرا .

وزعمَ أنَّ (مِن) لابتداءِ الغايةِ[٣٧٦] ، ونَصّ على ذلك ما تقفُ عليه من الكتابِ ، وذكر سيبويه في بابِ (عِدّةِ ما يكونُ عليهِ الكلمُ) أنّها للتبعيضِ[٣٧٧] ، وَقَد بَيَّنّا الصوابَ في ذلك بحولِ الله في (المقدّمات) .

وذَكَر إضافةَ الاسمِ الى الصفةِ وضَعَّفَه ، وَوَجَّه ما جاءَ في القرآنِ منه الى غيرِ وَجهِهِ ، حَتّى أدّاه سُوءُ النَظَرِ الى قوله : (دار الساعةِ الآخرةِ)[٣٧٨] ، فإنْ أرادَ بقولِهِ : الساعة القيامةَ فَلا تأقيتَ لَها ، وإنْ أرادَ الواحدةَ مِن الساعاتِ فَلا نهايةَ فيها ، ولا آخِرَ لها إلّا بانتهاءِ المخلوقاتِ ، وطَيّ السموات ، وَقَد بَيّنتُ هذا الفصلَ في (المقدّمات) ، وهو إضافةُ التخصيصِ[٣٧٩] ، ومنه : « بسم الله » ، و « ومَكْرَ السَيء »[٣٨٠] ، وقَولُه ، صلى الله عليه وسلم : (يا نساء المؤمنات) ، وقَولُ الشاعرِ[٣٨١] :

---

(٣٧٤) الكتاب ١ / ١٠٥ .

(٣٧٥) وقد منع ذلك أبو علي النحوي . ينظر : الايضاح ١٧٠ .

(٣٧٦) الايضاح ٢٧٠ .

(٣٧٧) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٠٧ : (وكذلك : هو أفضلُ من زيدٍ ، إنّما اراد أن يُفضله على بعضٍ ولا يَعُمُّ) .

(٣٧٨) الايضاح ٢٧٢ .

(٣٧٩) وهو مذهب الكوفيين ، ينظر : معاني القرآن ٢ / ٥٥ ـ ٥٦ ، الانصاف ٤٣٦ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٧١ .

ومنع البصريون اضافة الاسم الى ما اتحد به معنىً ، ينظر : الانصاف ٤٣٦ ـ ٤٣٧ ، شرح المفصل ٣ / ١٠ .

(٣٨٠) فاطر ٤٣ .

(٣٨١) تأبط شرا ، ديوانه ١٥٢ وفيه : إذا خاطَ وعجز البيت : به كالىءٌ من قلبِ شَيْحانَ فاتكِ .

وينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٦ .

إذا حاصَ عَيْنَيْهِ كرى النومِ لم يَزَل

« وحَبَّ الحَصيدِ »[٣٨٢] ، و « حَبْلِ الوَريدِ »[٣٨٣] ، و « حَقُّ اليَقِين »[٣٨٤] ، ونحوه مما لا يُحصى ، وهو إضافةُ الشيء الى نفسهِ لاختلافِ اللفظين تشبيهاً بما اختلَفَ لفظُه ومعناه ، ومثلُهُ في النعتِ : « غرابيبُ سودٌ »[٣٨٥] ، وفي العطفِ (أقوى وأَقْفَر) ، وفي التأكيد (كُلُّهم أجمعون أكتَعُون) .

بابُ توابعِ الأسماءِ

هنا تَنَبَّه / ٢٦ و / للتدريسِ في النحوِ ، والتعليمِ ، بَعدَ القولِ على التبرئةِ والنداءِ والترخيمِ ، لَقَد أغفَلَ تقديمَ الإمالةِ والإدغام والأبنيةِ وما ثبتَ منها الكلام .

ذَكَر في هذا البابِ جَريَ النُعوتِ على الأسماءِ في إعرابها ، وقَسَّمها على مراتِبها في أَبوابِها ، بما كانَ يَكفيهِ منه اللفظُ ، ويَفي بمُرادِهِ اللَّحْظُ ، ثُمَّ تَلا قولَه تعالى : « او جاؤُكُم حَصِرَتْ صدورُهم »[٣٨٦] ، وأَبى أنْ يكونَ دُعاءً عليهم[٣٨٧] وهو الصوابُ نحو قوله تعالى : « تَبَّتْ يَدا أبي لَهَبٍ وتَبَّ »[٣٨٨] ، وزَعَم أنّه حُذِفَ المنتصبُ على الحالِ وهو : (قوماً حَصِرَتْ صُدورهُم ، وجَعَل (قوماً) حالاً وهو اسمٌ نحو : رجالٍ وحبالٍ ، واعتَقَدَ (قَد) مضمرةً على رأيِهِ ، وهذا على ما تَراهُ مِن ضروبِ الاحتمالِ وكثرةِ الإضمارِ[٣٨٩] ،

---

(٣٨٢) ق ٩ .

(٣٨٣) ق ١٦ .

(٣٨٤) الواقعة ٩٥ .

(٣٨٥) فاطـر ٢٧ .

(٣٨٦) النساء ٩٠ .

(٣٨٧) الايضاح ٢٧٧ ، وهو رأي المبرد ، ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٤ ـ ١٢٥ ، المقتصد ٩١٥ .

(٣٨٨) المسـد ١ .

(٣٨٩) ينظر : مشكل اعراب القرآن ٢٠٥ .

والله أعلَمُ بالصوابِ .

وقالَ في البدل في قولهِ عَزَّ وجلَّ : (قُتِلَ اصحابُ الأُخدودِ ، النارِ ذاتِ الوَقُودِ)[٣٩٠] (لأنَّ الأُخدودَ مشتملٌ على النارِ)[٣٩١] ، وهو قولٌ باردٌ جِدّاً ، جَعَلَ اشتمالَهُ عليه قَطعاً على إبدالِهِ منه دونَ ضميرٍ يَعودُ اليه منه ، وإنَّما هو بَدَلٌ منه ، بَدَلُ الشيءِ الذي هو هو[٣٩٢] ، لأنَّ الأُخدودَ إذا تُرِكَتْ فيها النارُ تُسمّى ناراً كالحَطَبِ والفحمِ وغيرِه مِمّا يَتلبّس به النارُ ، لأنّها لا توجَدُ إلّا بِهِ ولا تتخيّرُ عنه .

بـــابُ العطفِ

زَعَمَ في هذا الباب أنّ الفاءَ في جوابِ الشرطِ هي التي تكونُ في العطفِ[٣٩٣] ، وليسَ كذلك لأنَّ الجوابَ لا يُعطَفُ وإنّما يُحمَلُ على ما قَبلَه ، وَلَو تُرِكَ المعطوفُ استَغْنَى الأوّلُ عنه ، والفاءُ هنا غيرُ تلك ، لأنَّ الجوابَ لا بُدَّ منه ، وَقَد بَيَّنتُ أوجُهَ الفاءِ الرابطةِ وفَرَّقْتُ بينَها وبينَ العاطفاتِ في (المقدّماتِ) .

وزعَمَ أنَّ (بَلْ) أَعمُّ في الاستدراكِ بها مِن (لكنْ)[٣٩٤] ، قال سيبويه : (فأمّا لكنْ فَلا يُتَدارَكُ بها ، ولكنْ يوجَبُ بها بَعدَ النَفْيِ)[٣٩٥] ، وبابُها أنْ تَقعَ بينَ الضِدّينِ ، ولا

---

(٣٩٠) البروج ٤ ، ٥ .

(٣٩١) الايضاح ٢٨٤ ، وفيه : (فالأُخدودُ) .

(٣٩٢) وما ذهب اليه ابن الطراوة سبقه اليه الفراء حين قال : (ومن خفض النار ذات الوقود) ، وهي في قراءة العوام ، جعل النارَ هي الاخدود إذ كانت النار فيها كأنه قال : قتل اصحاب النارِ ذات الوقود) ، معاني القرآن ٣ / ٢٥٣ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن ٨٠٩ .

(٣٩٣) الايضاح : ٢٨٦ ، وفيه : (ومنها الفاء في قولك : دخلتُ البصرةَ فالكوفةَ ، وهي تؤذنُ أنّ الثاني منها بعد الأوّل ، ومن ثَمّ وقعت في جواب الشرط نحو : إنْ دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ) .

(٣٩٤) الايضاح ٢٩٠ .

(٣٩٥) الكتاب ١ / ٢١٦ ، وفيه : (فإنْ قلتَ : مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالحٍ ، فهو مُحالٌ ، لأنّ لكنْ لا يُتدارَكُ بها بعدَ إيجابٍ ، ولكنّها يُثبتُ بها بعد النفي) .

تكونُ بينَ الخِلافَين ولا المِثلَين ، وإنّما تَستوي مع (بَلْ) إذا وَقَعت بَعدَ النفي في إيجابها لا بَعدَها .

وأساءَ العبارةَ في قولِهِ : (أزيدٌ عندكَ أو عَمروٌ ؟)[396] ، والصوابُ ضَمُّ أَحَـدِ الاسمَين الى الآخَرِ قبـلَ عندكَ أو بَعـدَها ، وإنّمـا / ٢٦ ظ / يتوجَّـهُ هذا التـرتيبُ في (ثُمَّ)[397] .

وَوَضع سؤالاً[398] ذكر فيه الحسنَ والحسينَ وابن الحنفيّةِ[399] رضي الله عنهم ، وأنا اتحرّجُ مِن ذلك وأَضعُ المثالَ نَفسَه مِن لفظٍ لا متعقّب فيه ، ولا يَخرجُ المعنى عنه ، تقولُ : الخبزُ أو اللّحمُ اغتَذِيَ أم التمرُ ؟ (فالجواب يكونُ على ما تَضمنَّه السؤال)[400] ، هذا نَصُّ كلامِهِ إلاّ ما بَدّلتُ بغيرِهِ ، وهذا كلامٌ غيرُ معقولٍ ، لا يُفهَمُ منه إلاّ قولُه :

(فالجوابُ يكونُ على ما يَتضمنَّه السؤالُ) ، فهـو المشكورُ هُنـا والمُثابُ بـأجزلِ الثوابِ عَنّا بما هدانا اليه مِن الصوابِ ، والذي يَبدو مِن كلامِهِ أنّه فاضَلَ بينَ أحدِهما وبينَ التمرِ ، وإنَّما فاضَلَ بينهما وبينَ التمـرِ ، قالَ سيبـويه : (ومثـلُ ذلك قـولُ صفيّة بنت عبدالمطلب[401] :

كيـفَ رأيـتَ زَبْـرا أأقِطـاً أَمْ تَمْـرا

أَمْ قُرَشيّاً صارماً هِزَبْرا

ثُمَّ فَسَّره بقولِهِ : (أَهُو طعامٌ أَمْ قُرَشيٌّ)[402] ، فكـأنَّها قالت : أشيئـاً مِن هذينِ

---

(٣٩٦) الايضاح ٢٩٠ .

(٣٩٧) اجاز ذلك سيبويه في الهمزة . ينظر الكتاب ١ / ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٣٩٨) الايضاح ٢٩١ ، وفيه : وتقول : الحسنُ أو الحسينُ أفضلُ أم ابنُ الحنفية .

(٣٩٩) وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب (رض) . (طبقات ابن سعد ٥ / ٦٦ ، وفيات الأعيان ٤ / ١٦٩) .

(٤٠٠) الايضاح ٢٩١ وفيه : (ما يتضمنه) .

(٤٠١) الكتاب ١ / ٤٨٨ والمقتضب ٣ / ٣٠٣ .

(٤٠٢) الكتاب ١ / ٤٨٨ ، وفيه (ومثل ذلك قول أم الزبير) . . و (أأقِطاً أو تمرا) بـ (أو) ، وكذا في شرح الأعلم .

الشيئين رأيتَهُ أمْ قُرَشِيّاً ؟ فالجوابُ على هذا أنْ تقول قُرشيّاً أو تقول : أَقِطاً أو تَمراً ، ولا تُفْرِد أَحَدَهما لأنَّ المسألةَ إنّما وَقَعت بينَهما وبينَ القُرَشيِّ ، ولا تَطلب بالفصل فيهما لأنَّ السائلَ لَم يَشترط ذلك في سؤالِهِ بنفي أحدِهما ، وَقَد يَجوز أنْ يَعْدِل بينهما وتجري (أو) في هذا مجرى الواو كما قالَ[403] :

وكـانَ سِيّـان ألّا يسـرحـوا نَعَـماً
أو يَسـرحُـوُه بهـا واغـبَـرَّتِ السُّـوحُ

وقوله :

فَتَـلافَ قَبْـلَ المـوتِ نـادى أنّـه
عَـلَقٌ تـوقَّ دامِـنٌ أو نـاعِـبُ

وقوله : (بَلْ أَهِيَ شاءٌ)[404] لا وَجْهَ له ، لأنَّ الحروفَ العاطفةَ لا تَدخُلُ على ألفِ الاستفهامِ ، وتَدخُلُ الألفُ عليها ، ولا يكونُ ذلك في (بَلْ) .

فصـــل

فأمّا ما لا يَنصرفُ فَلا يُعرَضُ له في شَيءٍ منه ، لأنّه جَلَبَ على ما قالَ غيرُهُ ، ولا بُدَّ مِن إشارةٍ الى شَيءٍ منه ، زعموا أنَّ وزنَ الفِعلِ عِلَّةٌ ، والتأنيث والصفة ، وهذهِ (أَرْملة) مصروفةٌ وقد اجتمعَ فيها ثلاثُ عِلَلٍ مِمّا يَمنَعُ من الصرفِ ، وزعموا أنَّ التعريفَ عِلَّةٌ لأنّ المعرفةَ بعدَ النكرةِ قد صارَ ثانياً مِن هذهِ الجهةِ ، وَلَم يَحتَجّوا مِن التعريفِ إلّا بالاسمِ العَلَمِ وقد بيَّنّا ، وبيّنـوا أنّ تعريفَـه قبلَ تنكيـرِهِ ، فَلا يصـيرُ[405] ثانيـاً مِن هذهِ الجهـةِ ، وَقَد / ٢٧ و / أشار سيبويه الى غيرِ ما ذَهَبوا اليه مِمّا لا يَتـوجَّه إيضـاحُهُ إلاّ في مـوضِعِه مِن (المقدّمات) إنْ شاء الله .

---

(٤٠٣) أبو ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ١ / ١٠٨ .

(٤٠٤) الايضاح ٢٩٢ .

(٤٠٥) في الاصل : يضر .

بابُ إعرابِ الفِعلِ

ذكر المضارعَةَ حسبما ذكرها غَيرُهُ ، وَقَد أخبرنا أنّ ذلك تَسامُحٌ لا حقيقةَ لَـهُ ولا متعلّق لصوابٍ فيه ، وإنّما إعرابُ ما أُعْرِبَ مِن الأفعالِ لِما أُعرِبَ ما أُعرِبَ مِن الأسماءِ ، وَقَد بَيّنتُ ذلك في موضعِه[٤٠٦] ، والحمدُ لله كثيرا .

فصـــل

زَعَم في بابِ الأفعالِ المنصوبةِ أنّ (إذَنْ) لا تَعملُ في فعلِ الحالِ ، (وذلك أنْ تُحَدَّثَ بحديثٍ فتقول : (إذنْ أَظُنُّكَ كاذباً) ، وأنت مُخبِرٌ أنّك في حـالِ الظَنّ)[٤٠٧] ، وهذا لا نَدفَعُهُ ولكن نبهم عليه تضييعَ ما سَطَّر في هذا الحرفِ سيبويه ، فإنّه أجازَ فيه النصب[٤٠٨] ، والصوابُ ما قالَهُ المؤلفُ إنْ شاءَ الله .

وأجازَ (يُعجبني ضَرْبُ زيدٍ ويَغضبَ)[٤٠٩] ، قياساً على :

وتَقَرَّ عَيْني[٤١٠]

وليسَ مِثله ، لانضمامِ الحاشيتين عليه ، الابتداءُ قَبلَه والخبرُ بعده ، قاطعاً عليه لموضعِ التفضيلِ ، فَلا بُدَّ مِن تقديرِ ما يُحمَلُ على قولِهِ : لَلُبْسُ عباءةٍ .

---

(٤٠٦) تنظر : الصفحة ٢٦ و ٢٧ من التحقيق .

(٤٠٧) الايضاح ٣١١ ، وفيه (أن يتحدث) . . (وأنت تُخْبِرُ) . .

(٤٠٨) لَم يُجز سيبويه ذلك لأنه قال في الكتـاب ١ / ٤١٢ : (وتقول إذا حُـدّثتَ بالحـديثِ : (إذَنْ أَظنُّهُ فاعلاً) ، و (اذن اخالُكَ كاذباً) . وذلك لأنك تُخبِرُ أنّك تلك الساعةَ في حال ظَنٍّ وَمَخيلةٍ فخرجت من بابِ (أنْ) و (كَيْ) ، لأنّ الفعلَ بعدهما غيرُ واقع ، وليس في حالِ حديثك فِعلٌ ثابتٌ) .

(٤٠٩) الايضاح ٣١٢ .

(٤١٠) هذا جزء من بيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، ينظر في : الكتاب ١ / ٤٢٦ ، المقتضب ٢ / ٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ١ / ١٣١ ، وتمامه :

لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني أَحَبُّ اليَّ من لُبسِ الشُفُوفِ

فصـــل

وزعمَ أنّ الجوابَ يكونُ بعدَ الفاءِ في ستةِ مواضِعَ ، وبدأ بالنفي[411] ، وهو باطلٌ ، لا يكونُ للنفي جوابٌ لأنّه رَدٌّ على الإيجابِ ، وإنّما يُنْصَبُ فيه إذا قُصِدَ به الخروجُ ممّا قبله ، وقد نَصَّ سيبويه على ذلك في باب (ما ينجزم فيه الفِعلُ إذا كانَ جواباً لأمرٍ أو نَهيٍ أو استفهامٍ أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ)[412] ، قال : (وليسَ كلُّ موضعٍ تَدخُل فيه الفاءُ يَحسنُ فيه الجزاءُ ؛ ألا تَرَى أَنَّك[413] تقول : (ما تأتينا فتحدثنا) ، والجزاءُ ها هنا مُحالٌ ، وإنّما قَبُحَ الجزمُ ها هنا[414] لأنّه لا يَجيءُ فيه المعنى الذي يَجيءُ إذا أدخلتَ الفاءَ) .

وزعمَ أنّ[415] الثاني إذا وافقَ الأوّلَ وافقَه في الاعرابِ ، وَقَد يخالِفُهُ في المعنى ويوافِقُهُ في الاعرابِ في مثلِ قولِهِ : (ما تأتينا فتحدّثُنا) ، إذا أردتَ معنى : فأنتَ الآنَ تُحدّثُنا .

فصـــل

قَولُه : لألزمَنَّك الى أنْ[416] تَقْضيني حَقّي ، والصوابُ (إلاّ أنْ تَقْضِيني) .

بابُ الحروفِ الجازمةِ

زعمَ في هذا البابِ أنَّ (لَمّا) التي تَجيءُ مع الماضي هي الجازمةُ[417] ، وهذا خطأٌ

---

(٤١١) الايضاح ٣١٢ .
(٤١٢) الكتاب ١ / ٤٥١ .
(٤١٣) في الكتاب : أنّه .
(٤١٤) في الكتاب : في هذا .
(٤١٥) الايضاح ٣١٤ .
(٤١٦) في الايضاح ٣١٥ : (إلاّ أنْ تُعطيني) .
(٤١٧) الايضاح ٣١٩ .

/ ٢٧ ظ / فاحشٌ ، وإنّما هي التي تَجيءُ في مقابلةِ (لَوْ) ، قال سيبويه في (بابِ عدّةِ ما يكونُ عليه الكلمُ) : (وأمّا (لَمّا) فهي للأمرِ الذي وَقَع لوقوعِ غيرِهِ ، وإنّما تَجيءُ بمنزلةِ (لَوْ) لِما ذكرنا ، فإنّما هما لابتداء وجواب . . ، والأوّلُ لسببِ ما وقعَ وما لَمْ يَقَعْ)[418] .

ثُمَّ قالَ : (فصارَ بمنزلةِ ظرفِ الزمانِ ، كأنَّك قلتَ : حينَ جئتَ جئتُ)[419] ، وهذا خطأٌ لأنَّ (حينَ) تاريخٌ يُعلَمُ به وقتُ مجيئِهِ ، ومجيئه بلما جئتَ لما بَعدَه كما ذكر سيبويه .

بـــابُ المجـــازاة

ما أَقبَحَ قَولَه : (إنْ المكسورة الهمزة)[420] ، وَقَـد أَومأنـا الى شيء مِن هذا فيـما مضى ، ثُمَّ قـالَ بعدَ قَـولِهِ : (فـأنتَ مُكرَمٌ محمـولٌ : فموضـعُ الفاءِ مـع ما بعـدَهـا جَزْمٌ)[421] ، وهذا وهمٌ لا يكونُ في الاسماءِ جَزمٌ .

وأَقبحْ بقولِهِ : (منها ما هي غيرُ ظروفٍ ومنها ما هي ظروفٌ)[422] .

بابُ النونِ الثقيلةِ والخفيفة

قال : (النونُ الشديدةُ تَلحقُ الفِعلَ المستقبلَ)[423] ، وخَصَّ المشددة ، ثُمَّ قال : (فَمِن مواضِعِها أنْ تُلحَقَ مع اللامِ التي تدخُلُ مع الفِعلِ لتلقيّ القَسَم نحو : (والله

---

(٤١٨) الكتاب ٢ / ٣١٢ .

(٤١٩) الايضاح ٣١٩ .

(٤٢٠) الايضاح ٣٢٠ .

(٤٢١) المصدر نفسه .

(٤٢٢) الايضاح ٣٢١ .

(٤٢٣) الايضاح ٣٢٣ .

لتَفعَلَنَّ) ، وقد يَجوزُ ألاّ تلحَقَ النون بعدَ الفعلِ ، ولحاق النون معها [أكثر]) .

وهذا تقصيرٌ ، لا بُدَّ مِن النونِ ثقيلةً أو خفيفةً إذا أقسمتَ على الاستقبالِ ، فإنْ لَم يذكر النون كانَ القَسَمُ على الحالِ ، وهذا المعنى غيرُ ذلك .

وقالَ في النونِ الخفيفةِ : (في فِعلِ الاثنينِ و[فعل] جماعةِ النساءِ)[٤٢٤] ، وأمّا يُونس[٤٢٥] وناسٌ من النحويين[٤٢٦] فيقولون : (اضربان واضربنان زيداً) .

---

(٤٢٤) المصدر نفسه .

(٤٢٥) المقتضب ٣ / ٢٤ . ويونس بن حبيب البصري ، ت ١٨٢ هـ . (اخبار النحويين ٣٣ ، طبقات النحويين واللغويين ٤٨) .

(٤٢٦) وهو رأي الكوفيين . (المقتضب ٣ / ٢٤ ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٩٦٥ ، الانصاف ٦٥٠ ، شرح المفصل ٩ / ٣٨) .

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آلهِ وسَلّم تسليما
الجزء الثاني من هذا الكتاب[1]

لم يَزِد في هذا الجزء على أنْ خلفَ قولَ سيبويه غير مسنِدٍ اليه ولا مُحيلٍ عليه ، فَخَلط كلامَهُ وفرَّقه ، وحَرَّف نظامَهُ وغيَّره ، وجَعَل مبتدأهُ مُنتهاه ، وأَسفَلَه أعلاه ، حتّى بَلَغَ مِن هذا الرأي الى البدءِ بالتقاءِ الساكنينِ ، وتَرْكِ البدءِ بالتقاءِ المتحرّكينِ ، إيثاراً للساكتِ على المتكلّم ، ومبادرةً الى تأخيرِ كلِّ متقدّمٍ ، فإذا طالَعَهُ المبتدىءُ أذهَلَهُ ذلك وهالَه ، وإنْ حاوَلَ تَفهم شيءٍ منه أعجَزَه وطالَه ، فتَرَكَهُ تسليماً غيرَ واصلٍ الى بُغْيَةٍ ، ولا مُحرِزٍ لراحةٍ ، ولا بُدَّ مع هذا مِن تَصَفُّحِهِ ، لِرَمِّ ما وَقع مِن خَلَلٍ ، وتبيين ما وَقَع مِن زَلَلٍ ، إنْ شاء الله ، والله المستَعانُ .

فصـــل

قالَ : (النَحوُ عِلمٌ بالمقاييس المستَنْبَطَةِ مِن استقراءِ كلامِ العربِ)[2] ، والصواب النحو تَسديدُ الذِهنِ للتمييزِ بينَ الاستقامةِ في الكلامِ والإحالةِ .

---

(١) تناول فيه الرد على التكملة لأبي علي .
(٢) التكملة ١٦٣ .

بابُ الابتداءِ بالكَلِمِ

قالَ في هذا البابِ : (لا يُبتَدَأ بحرفٍ ساكنٍ في اللغةِ العربيةِ)[٣] ، وهذا خلفٌ لا في اللغةِ العربية ولا في غيرها ، لأنَّ المبتدىء قبلَ الابتداءِ واقفٌ عَن الكلامِ ، فَلا يَجوزُ أنْ يَصلَ الى التحرّكِ بحرفٍ يُوقَفُ عنده وهو ساكنٌ ، فَلا يُقالُ له : أَسكِنْ ، أو ساكتٌ فلا يُقالُ له : اسكتْ .

واستدلَّ على أنَّ الابتداءَ لا يكونُ إلاّ بمتحرّكٍ بأنَّ الهمزةَ لا تُخَفَّفُ في أوّلِ الكلمةِ ، (لأنَّ تخفيفَها تَضعيفٌ للصوتِ ، وتقريبٌ مِن الساكنِ)[٤] ، فَجَعل التقريبَ مِن الساكنِ حجَّةً على امتناعِ الساكنِ مِن الابتداءِ به ، كما لا يُبتَدَأُ بما قَرُبَ منه ، وهذا قَلْبُ المعنى ، بَلْ تَمتنعُ المُخَفَّفةُ مِن الابتداءِ بها لقُربِها مِن الساكنِ الذي لا يَجوزُ الابتداءُ بهِ .

واستدلَّ أيضاً على امتناعِ الابتداءِ بالساكنِ أنَّهم لا يَخرمونَ[٥] (مُتَفاعِلُنْ) كما يخرمونَ (فَعُولُنْ)[٦]

فَلَيتَ فَعِيلاً كانَ في بَطْنِ أمِّهِ
وليتَ فَعِيلاً كانَ ولدَ حمارِ

/ ٢٨ ظ / مَتَى سمعَ هو أو أَحدٌ قطّ أنَّ الأسبابَ تُخْرَمُ وإنّما تُخْرَمُ الأَوتادُ المجموعةُ ، وهذا ما لَمْ يُعْهَد مِثْلُهُ ، ولا يَسَعُ أحدٌ جَهْلَه .

---

(٣) التكملة ١٨١ .

(٤) التكملة ١٨٢ وفيه : (لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت ، وتقريباً من الساكن) .

(٥) الخرمُ : حذفُ أوّل الوتد المجموع مِن أوّل البيت .

(٦) التكملة ١٨٢ .

بابُ الوقفِ على الاسمِ المعتلِّ

قالَ : (لا تُحذَفُ الألفُ مِن (مُعَلًّى) كما حُذِفَت الياءُ مِن قاضٍ)[7] ، وَقَد جاءَ في الشعرِ ، أنشَدَ سيبويه في بابِ ما يُحذَفُ مِن الأسماءِ مِن الياءاتِ في الوقفِ :

رَهْطُ مَرْجومٍ ورَهْطُ ابنِ المُعَلّ[8]

بابُ الوقفِ على الألفِ التي تكونُ في أواخِرِ الأسماءِ

زَعَم (أنَّ الألفَ في حالِ النصبِ إذا كانَ الاسمُ منصرفاً بَدَلٌ مِن التنوينِ)[9] ، وهذا باطلٌ ، لجوازِ الإمالةِ فيها ، وإنّما التنوينُ فيه بمنزلتِهِ في (رأيتُ امرأةً) ونحوِها مِمّا لا عِوَضَ فيه .

وزعمَ في هذا البابِ أنّ الألفَ تَثبتُ في (ما) في حالِ السؤالِ[10] ، واحتَجَّ ببيتٍ لم يَنْسُبْهُ ، وهو[11] :

علَى ما قامَ يَشْتُمُني لَئيمٌ كخِنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

ولا حُجَّةَ له فيه ، لأنَّ البيتَ مِن الوافرِ ، جُزؤهُ الأوّلُ (مُفاعَلَتُن) ، ويُسمّى (موفوراً) ، وسكّنَ لامَه فيخلفهُ (مفاعِيلُن) ، فَسُمّي (مقصوراً)، ويَحذِفُ ياءَ

---

(٧) التكملة ١٩٥ وفيها : (الا ترى أنها لا تحذف في نحو (مُعَلّى) كما حذفت الياء من (قاضٍ) .

(٨) البيت للبيد في شرح ديوانه ١٩٩ ، الكتاب ٢ / ٢٩١ ، وصدره :

وقَبيلٌ مِن لُكَيزٍ شاهِدٌ

وقد استشهد به سيبويه على حذف ألف (المعلّى) في الوقفِ للضرورةِ تشبيها بما يحذف من الياءات في الأسماءِ المنقوصة نحو : (قاضٍ) .

(٩) التكملة ١٩٩ .

(١٠) قال أبو علي : (فانّ الألفَ تُحذَفُ منه في الدرجِ في الاختيارِ وحالِ السعةِ . . وقد جاء مُثْبَتاً في الشعرِ ، قال . .) .

ينظر : التكملة ٢٠٠ .

(١١) لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٢٤ ، وروايته فيه : (فَفِيمَ يقول) ، ولم ينسب في التكملة ٢٠٠ ، وروايته فيه : (في دَمانٍ) .

(مفاعيلُنْ) ، فيجعله (مفاعِلُنْ) ويُسمّى (معقولاً) ، وبَيتُهُ[١٢] :

منازِلُ الفَرْتَنى قِفارٌ كأنّما رسومُها سطورُ

وليسَ البيتُ على ما أثبتَهُ ، وإنّما هو :

علامَ تَقولُ يَشتمني لئيمٌ

وكما قالَ الآخَرُ[١٣] :

علامَ تقولُ الرمحُ يثقلُ عاتِقي

فتكلُّفَ مخالفةَ الجمهورِ ، وتغييرَ اللفظِ ، وفسادَ المعنى ، لأنَّ الانسانَ إنّما يُسألُ عن مُعتَقَدِهِ ورأيِهِ لا عمّا يتوجّه اليه غيرُهُ .

بـــابُ الحكايــةِ

زعمَ أنّ قولَ العربِ : (إنّهم اجمعونَ ذاهبونَ)[١٤] ، إنّما جازَ الرفعِ في التوكيدِ لأنَّ الاعرابَ لَمْ يَظهر في المؤكَّدِ ، ولو قيلَ : (إنَّ القومَ اجمعينَ ذاهبونَ لَمْ يرْفَع)[١٥] ، وهذا خطأٌ لأنَّ الحَمْلَ ظَهَرَ الاعرابُ أو لَمْ يَظهر واحدٌ ، وإنّما هو بمنزلةِ (موسى) ونحـوِه مِمّا لا يَظهرُ فيه الاعرابُ ، وَقد بَيَّنَ سيبويه وَجْهَ الرفعِ فيه ، وحكى قولَ العربِ : (إنَّك وزيدٌ ذاهبان)[١٦] .

---

(١٢) بلا عزو في الوافي في العروض والقوافي ٧٩ والبارع في علم العروض ١٢٥ .

(١٣) عمرو بن معد يكرب ، شعره : ٧٢ ، وعجزه :

إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرَّتِ

(١٤) في التكملة ٢٠٩ : (بابُ الزيادةِ التي تَلحقُ (مَنْ) في الوقفِ اذا كنتَ مستَفهِماً عن نكرةٍ) . (٤) التكملة : ٢١١ .

(١٥) التكملة ٢١١ ، وفيها : (إنّ القومَ اجمعينَ في الدار) .

وورد التمثيل بهذه الجملة نفسها في الكتاب ، قال سيبويه : ١ / ٢٩٠ « واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولـون (انهم اجمعون ذاهبـون) و (إنك وزيـدٌ ذاهبان) ؛ وذاك أن معنـاه معنى الابتداء ، فيُرى أنه قال (هم) .

فلم يعلله بعدم ظهور الاعراب ، وانما علله بتوهم أنهم قالوا (هم اجمعون ذاهبون) .

(١٦) الكتاب ١ / ٢٩٠ ، وأجاز ذلك الكسائي والفرّاء ، ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ .

بابُ تخفيفِ الهمزةِ

قال : (لا تُخَفَّفُ الهمزةُ / ٢٩ و / إلّا في موضعٍ يجوزُ أنْ يقعَ فيه ساكنٌ)[١٧] ، وتكلَّفَ قولَه : (غيرُ مدغمٍ)[١٨] ، ثُمَّ قال : (إلّا أنْ يكونَ الساكنُ الذي بعدَ الهمزةِ المخفَّفةِ[١٩] الألف ، فإنّها احتَمَلَت ذلك لزيادةِ المَدِّ فيها) ، وليسَ المَدُّ على ما ذَكَرَ ، قالَ سيبويه في باب الهمزةِ بعدَ كلامٍ : (فكما لَمْ يَجُزْ أنْ يُبتَدَأَ ، فكذلك لَمْ يَجُز أنْ تكونَ بعد الساكنِ ، وَلَم يُبدِلوا لأنَّهم كرهوا أنْ يُدخِلوها في بناتِ الياءِ والواوِ اللتينِ هما لامان ، فإنّما تُحتَمَلُ الهمزةُ بينَ بينَ في موضعٍ لو كانَ مكانَها ساكنٌ جازَ إلّا الألفَ وحدَها فإنّه يجوزُ ذلك بعدها)[٢٠] ، فَجَعلَ سيبويه العِلَّةَ في ثبوتِها بعدَ الألفِ أنَّها لو قُلِبت كما قُلِبت همزةُ (خَطيئة) و (شَنُوءة) دَخَلَت في بناتِ الياءِ والواوِ لا زيادةَ المَدِّ ، ثُمَّ أعلَمَنا أنَّه مِن أهلِ العِلمِ بالقوافي بذكرِ التأسيس والاردافِ[٢١] ، وليسَ هذا موضعَ شيءٍ من ذلك .

بابُ تخفيفِ الهمزةِ المتحركةِ اذا كانَ ما قبلها متحرّكاً

ذَكَر رأيَ سيبويه في الهمزةِ المضمومةِ بعدَ كسرةٍ ، والمكسورةِ بعدَ ضَمَّةٍ ، أَنَّها تُسهَّل

---

(١٧) التكملة ٢١٦ .

(١٨) التكملة ٢١٧ .

(١٩) هذا تحريف لعبارة ابي علي ، والذي في التكملة ٢١٧ : (إلا أن يكون الساكن الذي بعده الهمزة المخففة الالف نحو : عباءة) ، فحذف الضمير من (بعده) أعطى [illegible] مناقضاً .

(٢٠) الكتاب ٢ / ١٦٥ ، وفيه : (تُحتملُ الهمزةُ أنْ تكونَ بينَ بينَ) .

(٢١) التكملة ٢١٧ ، والتأسيس : ألف ساكنة دون حرف الروي بحرف متحرك يكون بين حرف الروي وبينها يلزم في ذاك الموضع من القصيدة كلّها ، (ينظر : القوافي للأخفش ٢٨ ، القوافي للتنوخي ١٠٦ ، العيون الغامزة ٢٥٦) .

أمّا الرِّدف فألف ساكنة الى جنب حرف الرويّ من قبله . (ينظر : القوافي للأخفش ٢١ ، الكافي في علم القوافي ١٠٤ ، القوافي للتنوخي ١١٤) .

بينَها وبينَ حركتها ولا تُخلَصُ حرفاً[٢٢] ، ثُمَّ ذَكَر قولَ أبي الحسن[٢٣] في أنَّها تُخلَصُ حرفاً في مثلِ يُنَبّؤهم ، فَجعلها ياءً ، ومثل يومئذٍ ، فَجعلها واواً ، وإنَّما يكونُ ذلك في المفتوحةِ بعدَ الضمّةِ والكسرةِ ، وَقد ذَكَر العِلَّةَ إلاّ أنّه قالَ : (نحو هذا قارِىءُ) ، فأفسَدَ وثرّى ، ثُمَّ رَمَّدَ هذا القولَ الذي مَضى الى القولِ عليه كُلِّه ، إنّما يكونُ في غيرِ المتطرّفةِ ، فأمّا المتطرّفةُ فإنّما يديرها حركة ما قبلها ، لأنّها وإنْ كانت متحرّكةً في حكمِ الساكنةِ ، لأنَّ الوقفَ يُدرِكُها ، فصارَتْ مِن بابِ ما سكنَ وقَبلَه متحرِّكٌ نحو (يأس ويُؤمِن وبِئسَ) .

بابُ التثنيةِ والجمعِ الذي على حَدِّها

قال المؤلفُ : تُبْدَلُ فيما جاوز الثلاثةَ ياءً على كُلِّ حالٍ[٢٤] ، وذكر (أعمى وذِفْرى ودِفْلَى) ، ثُمَّ قالَ : (وجَمَزَى)[٢٥] ، وهنا تُحذَفُ الألفُ ولا تُقْلَبُ لتوالي الحركاتِ ، قالَ[٢٦] في النَسَبِ الى (جَمَزَى : جَمَزِيّ) ، وجَعَلَ ذلك بمنزلةِ ما زادَ على الأربعةِ ، وأمّا / ٢٩ ظ / حُبَارى ونَحوُهُ فَلَم يَذكُر فيه سيبويه إلاّ القَلبَ[٢٧] ، وَقد ذَكَر زمانـاً المعرب فأجراه مَجرى (جَمَزَى) ونحوِه .

---

(٢٢) الكتاب ٢ / ١٦٤ .

(٢٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المعروف بالأخفش الأوسط ، من أكابر أئمة النحويين البصريين ، ت ٢١٥ هـ . (اخبار النحويين البصريين ٥٠ ، اشارة التعيين ١٣١) .
وفي التكملة ٢١٩ : وقالَ أبوالحسن : (تقلبها ياءً وذلك نحو هذا قارىءُ ويستهزِئونَ) .

(٢٤) التكملة ٢٢٣ ، وفيه : (وما كان من الأسماءِآخره ألفاً وكان على أكثر من ثلاثةِ أحرفٍ فإنّ الألفَ في التثنيةِ تُبدَلُ منها الياءُ كانت مِن بناتِ الياءِ أو من بنات الواو) . .

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) يعني سيبويه في الكتاب ٢ / ٧٧ ، وفيه : (وأمّا جَمَزَى فلا يكون جَمَزَوِيّ ولا جَمَزاويّ ولكنْ جَمَزِيّ ، لأنّها ثقلت وجاوزت زنة مَلهىً فصارت بمنزلة حُبارَى لتتابع الحركات) .

(٢٧) الكتاب ٢ / ٧٨ . وذكر فيه سيبويه الحذف فقط ولم يجز القلب .

بابُ تَثنيةِ ما كانَ آخِرُه همزةً

قالَ في هذا الباب : (ومِمّا جُمِعَ وَلَم يُثَنَّ قَولُهم : (هما سواءٌ) ، وقالوا في الجمعِ : سَواسِيَةٌ)[٢٨] ، هذا وَهْمٌ ، ليسَ (سواسِيَةٌ) جمعاً يَجري على (سَواءٍ) ويُعطي معناه ، إنّما يقالُ في النثرِ خاصَّةً ، وإنّما هذا بمنزلةِ (الأَعرابِ) و (العَرَبِ) ، قالَ سيبويه : (وتَقولُ في الأَعـرابِ : أَعرابيٌّ ، لأنّـه ليسَ له واحـدٌ على هـذا المعنى ، ألا تَرَى أنَّـك تقولُ : (العربُ) ، فلا يكون على هذا المعنى)[٢٩] ، وحَمْلُ (الأَعرابِ)[٣٠] على (العَرَبِ) أقيسُ مِن حَمْلِ (سواسِيَةٍ) على (سَواءٍ) ، وأيضاً فإنَّك تقولُه في الجمعِ كما تقولُ في التثنيةِ : (هم فيه شرع سواء) ، وفي هذهِ اللفظةِ نَظَرٌ يتبيَّنُ في (المقدّمات) إنْ شاء الله .

وقالَ : (وحكى أبو زيدٍ ضبعانان)[٣١] ، وأغفَلَ حكايةَ سيبويه في بابِ (تصغيرِ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ ولحقَتْهُ ألفُ التأنيثِ ، فصارَ مع الألفينِ خمسةَ أحرفٍ) ، (تقولُ في سِـرحانٍ : سُـرَيحينٌ ، لأنّـك تقولُ : سَـراحِـينٌ ، وضِبْعـانٌ ضُبَيْعـينٌ لأنّـك تقـولُ : ضَباعينٌ)[٣٢] ، وظَنَّ ضَبُعاً مؤنّثاً كأُذُنٍ ، وإنّما هو مؤنّثٌ كبقرةٍ ودجاجةٍ ، قالَ المبردُ في آخِرِ (الكامل)[٣٣] : (هذا بقرةٌ وهذهِ بقرةٌ حَتّى يَقولَ : ثَورٌ ، وهذا دجاجةٌ وهذهِ دجاجةٌ حَتّى يَقولَ : ديكٌ) ، وكذلك هذا ضَبُعٌ وهذهِ ضَبُعٌ حتّى يقولَ : ضِبْعانٌ[٣٤] ، فهذا كُلُّه مؤنّثُ اللفظِ وإنْ أردتَ الذكورَ .

---

(٢٨) التكملة ٢٢٨ .
(٢٩) الكتاب ٢ / ٨٩ .
(٣٠) في الاصـل : العرب الأعراب .
(٣١) التكملة ٢٢٨ .
(٣٢) الكتاب ٢ / ١٠٨ .
(٣٣) ص ١٤٧٨ .
(٣٤) ينظر : الكامل ٣٦٦ .

وقالَ الزجّاجي[٣٥] : هُما حَملٌ على اللفظِ لا على المعنى ، تقول : (له ثلاثٌ مِن البَطِّ ذكورٌ) ، الى آخِرِ هذا الفصلِ ، فتأمَّله هناكَ تُصِبْ إنْ شاءَ الله ، وذَكَر سيبويه سِراح وضباع[٣٦] في آخِرِ بابٍ مِن الجمعِ المكسَّرِ .

فقال : (كِلا اسمٌ مفرَدٌ وليسَ بتثنيةٍ)[٣٧] ، وهذا ما لا يتوهَّمُه أحدٌ ، ولا يَقَعُ ببالِ بشرٍ ، فإنَّ علامةَ التثنيةِ مستعملةٌ في كُلِّ شَيءٍ ، حتّى لَزِمَ ذلك في أسماءِ الإشارةِ ، وما يَجري مجراها مِن العِبارةِ ممّا لا يتوجَّهُ عليهِ الإعرابُ ، ولا يسوغُ فيه التصريفُ ، فكيفَ وَقَعَ ببالِهِ ، والتَبَسَ بخاطِرِهِ / ٣٠ و / أنَّ أحداً يَراهُ مثنى وعَلَمُ التثنيةِ معدومٌ فيه ، حتّى احتاجَ الى شاهِدٍ في قولِهِ[٣٨] :

كِلا يَومَي أُمامَةَ يَومُ صَدٍّ
وإنْ لَمْ نأتِها إلاّ لِماما

قالَ سيبويه في (بابِ ما شَذَّ فأُبدِلَ مكانَ اللامِ الياءُ) : « وأمّا كُلٌّ وكِلا فكُلُّ واحدٍ مِن لَفْظٍ ، ألا تراهُ يقولُ : (رأيتُ كِلا أخويك) ، فيكون مِثلَ مِعىً ولا يكون فيه تضعيفٌ)[٣٩] .

بابُ الجمعِ الذي على حَدّ التثنيةِ

قالَ : (وممّا شَذَّ مِن هذا البابِ قولُه[٤٠] :

مَتَى كُنّا لأُمِّك مَقتَوينا

---

(٣٥) الجمل في النحو ١٣٣ . والزجاجي أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ وقيل ٣٤٠ هـ . (ينظر : نزهة الألباء ٣٠٦ ، انباه الرواة ٢ / ١٦١) .

(٣٦) الكتاب ٢ / ٢١٢ .

(٣٧) التكملة ٢٢٨ .

(٣٨) البيت لجرير في ديوانه ٧٧٨ ، التكملة ٢٢٨ .

(٣٩) الكتاب ٢ / ٤٠١ ، وفي الأصل : ألا ترى تقول . وأثبتنا نص سيبويه .

(٤٠) لعمرو بن كلثوم في شرح القصائد السبع الطوال ٤٠٢ ، وصدره :

تَهَدَّدْنا وأَوْعِدْنا رُوَيداً

وينظر في البيت : شرح الأبيات المشكلة الاعراب لأبي علي ١٧٣ .

وكانَ الأصلُ (مَقْتَيين) ، لأنَّه مِن (القَتْوِ) ، وكانَ حَقُّهُ أنْ يكونَ بياءي النسبِ ، ولكنّه جاءَ كالأشعَرِينَ)[41] .

وشُذوذُ (مَقْتَوِينَ) أكثرُ مِن هذا ، قالَ سيبويه < في > (بابٍ من الجمعِ بالواوِ والنـون) : (وسألتُ الخليـلَ ، رحمه الله ، عَن مَقْتَـوِيٍّ ومَقْتَوِين فقـالَ : هذا بمنـزلةِ الأشْعَرِيِّ والأشْعَرِينَ ، فإنْ قلتَ ، لِمَ لَمْ يقولوا : مَقْتَوْنَ ؟ فإنْ شِئتَ قلتَ : جاءوا به على الأصلِ كما قالوا : مَقَاتِوَةٌ ، حَدَّثَنا بذلك أبو الخَطّابِ[42] عن العربِ ، وليسَ كُلُّ العربِ يَعرفُ هذهِ الكلمة ، وإنْ شئتَ قلتَ : هو بمنزلةِ (مِذْرَوَينِ) ، حيثُ لَمْ يكُنْ له واحدٌ يُفْرَدُ)[43] .

وحكى أبو عبيد[44] في (المصنّفِ) : (قالَ رجلٌ مِن بني الحِرمازِ : رجلٌ مَقْتَوِينَ ، ورجـالٌ مَقْتَـوِينَ ، ورجـالٌ ونسـاءٌ مَقْتَـوِينَ ، وَهُم الـذينَ يَعملونَ للنـاسِ بـطعـامِ بطونِهم)[45] .

ثُمَّ جاءَ بَعدَ هذا آخِرَ البابِ بكلامٍ لا يَصحُّ إصلاحُهُ وتَعيينُ الصواب فيه ، إلّا في أوسَعَ مِن هذهِ الرسالةِ .

---

(٤١) التكملة ٢٢٩ ـ ٢٣٠ ، وفيه : وكان القياسُ مَقْتَيِينَ . . ولكنه جاء كالأعجمين والأشعرين) .

(٤٢) هو الأخفش الأكبر ، واسمه عبدالحميد بن عبدالمجيد ، من أكابر العربية ومتقدميها ، أخذ عنه أبو عبيدة . (طبقات النحويين واللغويين ٤٠ ، إنباه الرواة ٢ / ١٥٧) .

(٤٣) الكتاب ٢ / ١٠٣ ، وفي الاصل : الأشْعَرَ والأشعَرِينَ .

(٤٤) الغريب المصنف ١ / ١٤٥ . وفيه : (. . . هذا رجل مقتوين ، مفتوح ، ورجلان مقتوين ، ورجال مقتوين ، وكذلـك الواحـدة والجميع من المؤنث ، وهم . . .) ، وفي الأصـل : أبو عبيـدة ، وهو تحريف .

(٤٥) ينظر : النوادر في اللغة ٥٠٢ .

بـــابُ النَسَـــبِ

سَوّى في هذا بينَ الشاذِّ والذي[46] أجروه مجرى القياسِ[47] ، قال سيبويه : (فمِنه ما يَجيءُ على غيرِ قياسٍ ، ومنه ما يُعدَلُ وهو القياسُ الجاري في كلامِهم)[48] ، فَمِن الأوَّلِ قولُهم في العاليةِ : عُلْوِيٌّ ، ومِن الثاني قولُهم في العظيمِ الأنفِ : أُنافيٌّ[49] .

بابُ ما اطَّرَدَ التغييرُ فيه مِن [الأسماءِ في][50] النسبِ

قالوا (في النسبِ الى شاةٍ : شاهِيٌّ)[51] ، ثُمَّ عارَضَ نَفْسَهُ بردِّ ألفِ (شاهِيٌّ) الى الأصلِ لَمّا رَدَّ الهاءَ كما فَعَل ذلك / ٣٠ ظ / في (يَدَويٌّ) ، وهذا وَهمٌ عظيمٌ ، كأنَّ أَصْلَ يَدٍ يَدْيٌ ، فلمّا رَدَّ ما حَذَفَ أَلقَى حركةَ الدالِ وَلَم يردّها الى الأصلِ ، لأنّه راعَى ما كانَ ثابتاً في الأصلِ قبلَ النسبِ ، وألفُ شاةٍ لَمْ يُحدِثْ فيها النَسَبُ شيئاً لَمْ يكنْ قبلَه ، وإنّما رَدَّ الهاءَ ، والألفُ بحالِها قَبلَ الردِّ .

---

(٤٦) في الأصل : الـذي .

(٤٧) التكملة ٢٤٠ ـ ٢٤١ وفيها : (والتغيير اللاحق للاسم في النسب على ضربين : تغيير غير مطّردٍ في النظائر ولا مستمر ، وتغيير مستمرٌ مطّرِد . فما كان غير مطّرِد فحكمه أنْ يُحفظ ولا يُقاس عليه ، وما كان مستمرّاً قيس عليه) .

(٤٨) الكتاب ٢ / ٦٩ .

(٤٩) التكملة ٢٤١ .

(٥٠) من التكملة ٢٤١ .

(٥١) التكملة ٢٤٢ وفيها : (ولم ترد الواو التي هي عين مصححة كما لم تسكن العين في يدوي ونحوه) . وينظر الكتاب ٢ / ٨٤ .

بابُ النسبِ الى ما كانَ لامُهُ ياءً أو واواً وكانَ قبلَه ساكنٌ

قالَ في (حَيَّةٍ) وبابِهِ : (حَيَوِيٌّ)[٥٢] ، للعلَّةِ التي ذَكَرها ، ثُمَّ شَبَّه بـه (رَمَلِيّ) و (حَمَضِيّ) وليسَ مِثلَه ، لأنَّ تحريكَ الساكنِ في حَيَّةٍ ونَحوِهِ قياسٌ يَجري عليه مـا كانَ قَبلَه ، ورَمَلِيٌّ وحَمَضِيٌّ شاذٌّ لا يَجري عليه ما هو مِثلُ لفظِهِ ، لا يقالُ في زَنْدٍ : زَنَدِيٌّ ، ولا < في > بَعْلٍ : بَعَلِيٌّ ، وقد حُكِيَ عن المبرّدِ ، حَمَضِيٌّ بفتحِ الميم[٥٣] .

فصـــل

وقـالَ في هذا البـاب : (وفِي الأضافـةِ الى عَدْوَةٍ عَـدَوِيّ كما قلتَ في شَنُـوءَةٍ : شَنَئِيٌّ)[٥٤] ، هذا خطأٌ لأنَّ (عَدَوِيٌّ) قياسٌ ، وشَنَئِيٌّ شُذوذٌ ، والقياسُ شَنُئِيٌّ[٥٥] بضمِّ النونِ كما نقول : سَمُرِيٌّ ، وأمّا عَدْوةٌ فإنَّ الحذفَ لازم الهاء لزم (فَعِيلَةَ) و (فُعَيْلَةَ) في نحوِ : (جَذِيمَةَ) و (أُمَيَّةَ) ، فإذا حَذَفتَ مَدَّةَ (فَعُولة) بقي : (عَدُوَة) ، ثُمَّ تحذفُ الهاءَ فيبقى (عَدُوٌ) اسم آخِرُهُ واوٌ قَبلَها ضَمَّةٌ ، فَلا بُدَّ مِن قَلبِ الضَمَّةِ كسرةً كما تَفعلُ ذلك في (أَدْلٍ) و (أَجْرٍ) جَمعَ (دَلْوٍ) و (جِرْوٍ) ، فيصير بمنـزلةِ (نَمِـر) ، ثُمَّ تَفتحُ الكسرةَ فتقول : (عَدَي) كما فَتَحتَها في (عَدٍ) ، فتنقلب الياءُ ألفاً لانفتاحِ ما قَبلَها ، فيصير (عداً) مثل (عَصاً) ، فتقول : (عَدَوِيٌّ) كما تقول : (عَصَوِيٌّ) ، و (عَلَوِيٌّ) بهذهِ المنزلةِ .

والهمزةُ في (شَنُئي) حرفٌ ما لَمْ تَثْبُت بعدَ الضمةِ كما تَثبُت الراءُ بعدَ الضمةِ في

---

(٥٢) التكملة٢٤٦ .

(٥٣) النكت ٨٨٥ ، شرح المفصل ٦ / ١٢ ، شرح الشافية ٢ / ٣٢ . وينظر : المقتضب ٣ / ١٣٣ .

(٥٤) التكملة ٢٤٧ .

(٥٥) عدّ سيبويه (شَنَئِيّ) ، بفتح النون ، الصحيح في النسب الى (شنوءة) . ينظر : الكتاب ٢ / ٧٠ .

(سَمُرِيٌّ) ، فهذا واضِحٌ إنْ شاء الله ، وفي امتناعِ (عَدْوَةٍ) مِن الحملِ على (عَدَوِيٍّ) كما يُحمَلُ (عَباءَةً) على (عباء) ونحوِه مِمّا يَلحقُهُ الهاء نَظَرٌ ، والحولُ لله .

بابُ الإضافةِ الى ما يُحذَفُ منه حرفٌ مِن بناتِ الثلاثةِ مِن موضع اللام

قالَ في هذا البابِ : (غَدِيّ وغَدَوِيٌّ)[56] ، ولم تَقُل العربُ (غَدِيٌّ) البَتَّةَ ، ولا يَجوزُ وإنّما هو ظَنٌّ منه ، قالَ سيبويه في باب الإضافةِ الى بناتِ / ٣١ و / الحرفينِ : (وذلك قولُهم : [في دم] : دمِيٌّ ، وفي يدٍ : يَدِيٌّ ، وإنْ شئتَ يَدَوِيٌّ ودَمَوِيٌّ ، كما قالت العربُ في غَدٍ : غَدَوِيٌّ)[57] ، وقالَ : (سِمَوِيٌّ ، وإنْ شئتَ سُمَوِيٌّ)[58] ، ولَم أسمَعْ هذا .

وقالَ في النسبِ الى (استٍ) : (سَتَهِيٌّ) بالرَدِّ ، وفي النسبِ الى (سَهٍ) : (سَهِيٌّ) ولَم يُجز الرَدَّ[59] ، ولَم أسمَعْ في هذا شيئاً ، والقياسُ عندي الرَدُّ .

وقالَ في كِلَا : (كِلَوِيٌّ ، وكِلْتَوِيٌّ)[60] ، وكِلْتَوِيٌّ[61] خطأً ، قالَ سيبويه في بابِ الإضافةِ الى ما فيه الزوائدُ مِن بناتِ الحرفينِ : (وكذلك كِلْتا وثِنْتانِ ، تقولُ : كَلَوِيٌّ وثَنَوِيٌّ ، وبِنْتانِ : بَنَوِيٌّ)[62] .

---

(٥٦) التكملة٢٤٩ .

(٥٧) الكتاب ٢ / ٧٩ والزيادة منه .

(٥٨) التكملة ٢٥١ . وفي الكتاب ٢ / ٨١ : سَمَوِيّ ، بفتح السين فقط .

(٥٩) التكملة٢٥١ .

(٦٠) التكملة ٢٥١ ، وفيه : (وفي كلا : كلوِيٌّ ، وفي كلتا : كِلْتِيٌّ وكِلَوِيٌّ) .

(٦١) وهو رأي الجرميّ ، ينظر : سر الصناعة ١٥١ ، النكت ٨٩٧ ، شرح المفصل ٦ / ٦ .

(٦٢) الكتاب ٢ / ٨٢ .

بابُ النسبِ الى ما يُحذَفُ منه آخِرُهُ

قالَ في هذا الباب : (فأمّا قولُهم في الإضافةِ الى البحرينِ : (بَحْرانيٌّ) ، فالألفُ والنونُ فيه ليستا بتثنيةٍ ، ولكنْ بُنِيَ الاسمُ على فَعْلان فأُضيفَ اليه)[٦٣] ، وهذا عَجَبٌ ، يقولُ : (الى البحرينِ) ، ثُمَّ يقولُ : (الألفُ والنونُ فيه ليستا بتثنيةٍ) .

نُـطيـعُ ونَـعْـصِـي كُـلَّ يـومٍ أمـيـرَنـا
وما كُـلُّ جـيـلٍ لا نَـزالُ نُـشـاوِرُهْ

وحكى أبو عبيد في (المُصَنَّف) قال اليزيدي[٦٤] : سألني والكسائيَّ المهديُّ[٦٥] عن النسبةِ الى (البحرينِ) والى (حِصْنَينِ) ، لِمَ قالوا : (حِصْنِيّ) و (بَحْرانِيّ) ؟ قالَ الكسائي : كَرِهوا أنْ يقولوا : (حِصَنانيٌّ) لاجتماعِ النونَينِ ، قالَ : ولو قلتَ : إنّما كرِهوا أنْ يقولوا : (بَحْريٌّ) فيُشبِه النسبَ الى البَحْرِ[٦٦] .

وقالَ سيبويه في بابِ ما لحقتهُ الزيادتان للجمعِ وذلك قولك : مُسلِمون ورَجُلان : (ومَنْ قالَ : هذهِ يَبْرِينُ ، قال : قِنَّسْرينيٌّ كما تقولُ : غِسْلينيٌّ)[٦٧] ، وكذلك بحرانيٌّ إذا جعلتَ الإعرابَ في النونِ ، وهذا واضحٌ إنْ شاء الله .

---

(٦٣) التكملة ٢٥٢ .
(٦٤) أبو محمد يحيى بن المبارك ، ت ٢٠٢ هـ . (مراتب النحويين ٩٨ ، معجم الأدباء ٢٠ / ٣٠) .
(٦٥) هو الخليفة المهدي . وفي الأصل : المهدوي ، وهو تحريف .
(٦٦) الغريب المصنف ١ / ١٣١ . وجاءت هذه الرواية في : أمالي الزجاجي ٥٩ ومجالس العلماء ٢٢٠ والأشباه والنظائر ٥ / ٣٩ - ٤٠ .
(٦٧) الكتاب ٢ / ٨٦ ، وفيه : (وَمَن قال : هذهِ يَبرينُ قالَ : يبرينيٌّ كما تقول : غسلينيٌّ) .

فصـــل

وذكرَ في هذا البـابِ عَبْدَ القيس[٦٨] ونَحـوَه ، وفَرّقَ بينـه وبين [ابن][٦٩] الـزبير ونَحوِه ، وَلَم يُوضِحْهُ ، ولكنّه صوابٌ ، ونَتَجافَى له عن عبدِ منافٍ[٧٠] ، لأنّه حَمَله على ابن الزُبَيرِ ونَحوِه ، وليسَ كذلك .

بابُ النسبِ الى الجَمعِ

قال في هذا الباب : (وقالوا في الأعرابِ : أعرابيٌّ ، لأنَّك لو رَدَدتَه الى عَرَبٍ لزدتَ الاسمَ عموماً)[٧١] ، وهذا ليسَ بشيءٍ ، ولكنّه لا واحدَ له على هذا المعنى ، قالَ سيبويه : (وتقولُ في الأعرابِ : أعرابيٌّ ، لأنّه ليسَ له واحدٌ على هذا المعنى ، / ٣١ ظ / ألا تَرى أَنّك تقولُ : العَرَبُ ، فلا يكونُ على هذا المعنى)[٧٢] ، غيرَ أَنّا لا ينبغي أنْ نَكفر إحسانَه ، فيما أَوضَحَ بَيَانَه ، وأعطى بُرهانَه ، مِن الفرقِ في النَسبِ بينَ الخصوصِ والعمومِ ، وإنّه لَمَن السِرِّ المكتومِ ، كالكيمياءِ والنجـومِ ، والأنفاطِ والسُمُـومِ ، وغيرهـا مِمّا لا يَسَـع الافصاحُ بها[٧٣] والتعرّضُ لها ، وَهَل رجعَ في النسبِ الجمعَ الى واحِدِهِ ، إلاّ تفرقةٌ بينَ ما وُضِعَ له وبينَ ما سُمِّيَ به ، فالعُمومُ والخصوصُ هنا لَغْوٌ لا يعرجُ عليه ، ولا يُلْتَفَتُ اليه إن شاء الله .

---

(٦٨) التكملة ٢٥٤ .

(٦٩) من التكملة .

(٧٠) ينظر : الكتاب ٢ / ٨٨ ، وفيه النسب الى (عبد مناف) : (مَنافِيٌّ) كما ذكر أبو عليّ ، وعلله بمخافة الالتباس ، وهي العلة التي ذكرها ابو علي في التكملة ٢٥٤ .

(٧١) التكملة ٢٥٦ .

(٧٢) الكتاب ٢ / ٨٩ ، وينظر : النكت ٩٠٣ .

(٧٣) في الأصل : بـه .

بـــابُ العـــدد

والصوابُ العَدُّ والعِدَّةُ ، وقد مَضَى القَولُ فيه[٧٤] .

قالَ في هذا الباب : (وروى الكسائي : الخمسةُ الأثوابِ)[٧٥] ، وكذلك ابوزيدٍ ، قال : (ولَم يقولوا : (النِصفُ الدرهمِ) ولا (الثُلثُ الدرهمِ) ، وامتناعُهُ مِن الاطّرادِ يدلُّ على ضَعْفِهِ)[٧٦] .

كذي العُرِّ يُكوى غَيرُهُ وهو راتِعُ[٧٧]

والاعتراضُ بإحدى هاتينِ الاضافتـين على الأُخـرى مِمّا يَلْزَم سَتْـرهُ ، ولا يَسوغُ نَشْرُه ، وَقَد مضى بيانُ ذلك فيما مَضَى مِن الرسالةِ ، والحمدُ لله .

ثُمَّ قالَ : (وبيتُ ذي الرُّمَّة يَدلُّ على خلافِ ما رواه الكسائي ، وهو قَولُه[٧٨] :

وَهَــلْ يُـرجِـعُ التَـسليـمُ أو يَـكـشِـفُ الـعَـمَـى
ثـلاثُ الأثـافي والـرسـومُ الـبَـلاقِـعُ[٧٩]

ومخالَفَةُ الكسائيِّ فيما رواهُ تكذيبٌ له وتَخطئةٌ للعربِ ، ومع أنَّ ذا الرُّمَّةِ قالَ صواباً ، وَلَم يُحَرِّمْ على الناسِ التصرف في اللغة بما لا يَجوزُ في مِثلِه ، ولا قَصَرهم على التزامِ قولِهِ ، فيحتَجُّ به ولا يَشِذُّ شَيءٌ عنه[٨٠] :

وفي الـنـاسِ إنْ رَثَّـتْ حِـبـالُـكَ واصِـلٌ
وفي الأرضِ عـن دارِ الـقِـلَى مُـتَـحـوَّلُ[٨١]

---

(٧٤) تنظر الصفحة ٨٢ من التحقيق .

(٧٥) التكملة ٢٦٣ .

(٧٦) المصدر نفسه .

(٧٧) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدره كما في ديوانه ٤٥ :
فَحَمَّلْتني ذَنْبَ امرىءٍ وتركتَهُ

(٧٨) ذو الرمة ، ديوانه ١٢٧٤ .

(٧٩) التكملة : ٢٦٣ ـ ٢٦٤ وفيه : أو يدفع البكى . . والديار البلاقع .

(٨٠) تعريف العدد مسألة خلافية ، ينظر : مجالس ثعلب ٥٩٠ ، الانصاف ٣١٢ ، شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٧ .

(٨١) البيت لمعن بن أوس المزني في ديوانه : ٩٤ .

وأنشَـــدَ[٨٢] :

رَبّــاءُ شَـمّاءُ لا يـأوِي لِـقُـلّتِـهـا
إلاّ الـسَـحــابُ وإلاّ الأَوْبُ والـسَــبَـلُ

للمتنخل الهذلي ، ولا شاهدَ فيه لِما كانَ بسبيلِهِ .

فصــــل

قالَ : (فإذا بَلَغْتَ المئةَ أضفتَ الى المفردِ فقُلتَ : مئةُ درهمٍ ، فاجتَمَعَ في المئةِ ما افتـرقَ في عَشَرَةٍ وتسعـين ، من حيثُ كانَ عَشْـرَ عَشَراتٍ ، وكـانَ العَقْد الـذي بعـد التسعين)[٨٣] .

وهذا التعليلُ حَسَنٌ جدّاً لولا « ثلاثَ ماثةٍ سنينَ وازدادوا / ٣٢ و / تِسْعا »[٨٤] .

وأنكَرَ (لليلةٍ خَلَتْ وَمَضتْ)[٨٥] ، وهو الصوابُ الذي لا خَفاءَ به ، إنْ شاءَ الله تعالى .

بابُ اسمِ الفاعلِ المشتقِّ مِن اسمِ العددِ

اسمُ الفاعلِ الرجلُ والفَرَسُ وغيرُه ، وَقَد مَضَى الكلامُ على العِدّةِ والعددِ والعادّ فيما مَضَى مِن هذهِ الرسالةِ[٨٦] ، قال سيبويه : (بابُ الأسماءِ التي تُوقَعُ على عِدّةِ المؤنَّثِ والمذكرِ لتبيِّنَ ما العددُ إذا جاوَزَ الاثنين الى تسعةَ عَشَرَ)[٨٧] ، فهذا الصوابُ لا ما قالَ .

---

(٨٢) التكملة : ٢٦٩ ، والبيت للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢ / ٣٧ .

(٨٣) التكملة ٢٦٤ ، وفي الأصل : عشر وتسعين .

(٨٤) الكهف ٢٥ ، وفيها مُيِّزت (مائة) بالجمع وهو (سنين) .

(٨٥) التكملة ٢٦٥ . وفي الأصل : وبقيت .

(٨٦) تنظر الصفحة ٨٢ من التحقيق .

(٨٧) الكتاب ٢ / ١٧١ وفيه : (إذا جاوز الاثنين والثنتين الى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة) .

فصـــل

ثُمَّ قالَ : (فإذا جاوزتَ العَشَرَة في هذا البابِ ، فإنَّ الاشتقاقَ يكونُ على الوجهِ الأوّلِ ، ولا يكونُ على الوجهِ الثاني ، وهو خامِسُ أربعةٍ ، لأنّه لا يَستقيمُ أنْ يُشْتَقَّ مِن ثلاثةَ عَشَرَ ونَحوِهِ فِعْلٌ ، فَيَجري اسمُ الفاعلِ عليه)[88] ، فلا نَدري على مَنْ يُعَوِّل ؟ أَعَليهِ أم على سيبويه ، وهو يقولُ في بابِ ذِكرِ الاسمِ الذي تبيَّنَ به العِدَّةُ كم هي مع تمامِها الذي هو مِن ذلك اللفظ)[89] ، قال : (وعلى هذا تقولُ : رابعُ ثلاثةَ عَشَرَ كما تقول : خامسُ أربعةٍ)[90] ، وحكى يعقوب[91] في : إصلاح < المنطق >[92] : (هو ثالثُ عَشَرَ ، بالرفعِ ، وثالثَ عَشَرَ ، بالنصبِ الى تسعةَ عَشَرَ ، فَمَن رَفَع قالَ : أردتُ : ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ ، وأَلقَيْتُ الثلاثةَ وتركتُ ثالثاً على إعرابِهِ) ، فتراه قد بَقَّى ثالثاً معرَباً ، ولم يَعرِض لثلاثةَ عَشَر ، وكذلك هو ثالثُ تسعة وعشرين ، قالَهُ أبو عبيد في (المصنَّف)[93] .

فصـــل

واستَدَلَّ على أنَّ (أَشياءَ) تُذَكَّرُ بقولهم : ثلاثةٌ ، وقالَ : (مَعَ أنَّ أشياءَ مؤنَّثَةٌ كَطَرفاءَ)[94] ، وهذا كلامٌ لا وَجْهَ له ، لأنَّ ثلاثةً وأربعةً ونَحوَها كُلّها مؤنَّثَةٌ ، وإنّما يُنْظَرُ الى الواحِدِ مِن تلك العِدّة ، فإنْ كانَ مذكَّراً قلتَ : ثلاثةٌ ، وإنْ كانَ مؤنَّثاً قلتَ : ثلاثٌ ،

---

(٨٨) التكملة٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، وفيه : (فقلت : أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر ، فإن الاشتقاق من اسم العدد يكون على . . .) .

(٨٩) الكتاب ٢ / ١٧٢ وفيه : (ذكرك الاسم الذي به تُبَيَّنُ العدة . . .) .

(٩٠) الكتاب ٢ / ١٧٣ وفيه : (وعلى هذا تقول : رابعُ ثلاثةَ عشرَ لما قلت : خامسُ أربعةَ عشرَ) .

(٩١) ابن السكيت يعقوب بن اسحاق ، ت ٢٤٤ هـ . (طبقات النحويين واللغويين ٢٢١ ، نزهة الألباء ١٧٨) .

(٩٢) اصلاح المنطق ٣٠٠ .

(٩٣) الغريب المصنف ق ١٥٥ وفيه : (كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم ، أي : صرتُ لهم تمام ثلاثين) .

(٩٤) التكملة ٢٧١ . وينظر : الكتاب ٢ / ١٧٤ .

وكِلْتا العِدتينِ مؤنثةٌ ، وكذلك (أشياء) لفظهُ مؤنّثٌ مثلُ بَطَّةٍ واحدهُ مذكّر[٩٥] ، تحمل اسمَ العِدّة على الواحدِ .

وقولُه : (مثل طَرْفاء وقَصْباء)[٩٦] وَهْمٌ ، هو مِثْلُهُ في لَفظِهِ ، وليسَ مِثلَه في موضِعِهِ ، لأنّك تَجمعُ فتقول : أَشاوى ، ولا تَجمعُ الطَرفاءَ ، وواحِدُهُ (شَيءٌ) ، وواحِدُ الطرفاءِ (طَرفاءُ واحدةٌ) .

وذكر رجل[٩٧] كالمعتذِرِ مِن التأنيثِ ، وينبغي أن يَعتذر مِن أَفقرةٍ / ٣٢ ظ / وغِلْمَةٍ ونحوه ، ممّا لَفْظُهُ مؤنّثٌ وواحِدُهُ مذكّر .

وقالَ : (ثلاثُ ذَوْدٍ) ، ثُمّ قالَ : (حيثُ كانَ في المعنى جَمعاً)[٩٨] ، والذَودُ مؤنّثٌ[٩٩] كالنَعَمِ والخَيلِ ، فلا معنى لاعتذارِهِ عنه بجَمعٍ ، فإنَّ (الغَنَمَ) جَمْعٌ ، وقالَ : « نُسْقِيكم ممّا في بُطونِهِ »[١٠٠] .

بابُ المقصورِ والممدودِ

ذكر في أوّلِ هذا الباب أنّ كتابَهُ مستقلٌ بنفسهِ[١٠١] ، وهذهِ الصفةُ لا يَحمِلُها إلّا كتابُ سيبويه للواحد ، فالواحدُ من القائمينَ عنه لا المنتسبينَ اليه .

---

(٩٥) ذهب البصريون الى أنّ اشياء اسمٌ مؤنّثٌ واحدٌ موضوع للجمعِ لأنّ وزنه فعلاء ، وذهب الأخفش والكوفيون الى أنه جمع (شيء) ووزنه (أفعِلاء) . ينظر : المنصف ٢ / ٩٤ ، النكت ٩٨٩ ، الانصاف ٨١٢ .

(٩٦) التكملة ٢٧١ .

(٩٧) التكملة ٢٧١ ، وفيه : (وقالوا : ثلاثةُ رَجْلَةٍ ، فجعلوا ذلك بمنزلة (أشياءَ) ، كأنه صارَ بدلاً من (أرجالٍ) .

(٩٨) المصدر نفسه .

(٩٩) ينظر : الكتاب ٢ / ١٧٤ .

(١٠٠) النحل ٦٦ .

(١٠١) التكملة ٢٧١ .

وقالَ في هذا الباب : (ومِن الأسماءِ ما لا يُعْلَمُ مَدُّهُ ولا قَصْرُهُ مِن جهةِ القياسِ كالسَّماءِ)[١٠٢] ، وهذا وَهمٌ فاحِشٌ ، لأنَّ جَمْعَهُ (أَسمِيَةٌ) على (أفعِلَةٍ) ، وهو مِن القياسِ .

وقالَ : (السَّدَى في البُسْرِ)[١٠٣] قياسٌ لأنه من (سَدِيَتِ البُسْرَةُ) ، إلّا أنّه قالَ : (السَّدَى : ما سَقَط نهاراً ، والنَدَى : ما سَقَط ليلاً) ، وهذا خطأٌ ، السَّدَى : ما سَقَطَ أوّلَ الليلِ ، والنَدَى : ما سَقَط آخِرَهُ . والحشا[١٠٤] مِن القياسِ ، لأنّك تقولُ : (حَشِيَ) و (حَشْيانُ) كَصَدِيَ وصَدْيانُ . والسَفَا[١٠٥] في الناصية مَقيسٌ ، لأنّك تقولُ : (سَفْواءُ) و (سفيت)[١٠٦] ، وقولُه : (تُكْرَهُ في الفَرَسِ وتُسْتَحَبُّ في البغلِ)[١٠٧] خطأً ، لا يكونُ السَفَا في البَغْلِ لأنّه لا ناصيةَ له ، فأمّا قَولُه[١٠٨] :

سَفْواءُ تَردى بنسيجٍ وَحْدِهِ

في وَصْف البغلةِ ، فإنّما هي هنا السريعة ، مِن سَفَتِ الريح ، فيبنى لها (أفعلَ) مبالغةً .

الصَدى[١٠٩] مِن العطشِ مقصورٌ ، لأنّه مِن (صَدِيَ) وهو (صَدْيانُ) . الشَرَى[١١٠] ، مِن الغضبِ ومِن الجِلْدِ قياسٌ ، لأنَّ الاسمَ منه مثلُ (عَمٍ) . القَنَا[١١١] في الأنفِ قياسٌ ،

---

(١٠٢) التكملة ٢٧٥ ، وفيه (. . . قصره ولا مده . . . كالسماء والمنا) .
(١٠٣) التكملة ٢٧٦ . وينظر : المقصور والممدود لنفطويه ٤١ .
(١٠٤) التكملة ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .
(١٠٥) التكملة ٢٧٨ .
(١٠٦) ينظر : اللسان (سفا) .
(١٠٧) التكملة ٢٧٨ ، وما ذكره أبو علي هو رأي أبي عبيدة ، ينظر : المقصور والممدود لابن ولاد ٥٣) .
(١٠٨) الرجز لدكين بن رجاء الفقيمي في اللسان (سفا) .
(١٠٩) التكملة ٢٧٨ .
(١١٠) التكملة٢٨١ .
(١١١) التكملة ٢٨١ .

تقولُ : (أَقْفَى) كما تقول : (أشَمُّ) وشَمَّاءُ . (الرُّقَى)[112] : جَمْعُ (رُقْيَةٍ) ، قياسٌ بمنزلةِ غُرَفٍ وغُرْفَةٍ . و (المُدَى)[113] جَمعُ (مُدْيَةٍ) ، مِثلُه قياسٌ . و (المُهَا)[114] مِثلُهُ كالغُرَفِ .

فصـــل

ومن المفتوحِ الأوّلِ الممدود : الهَوَاءُ[115] مقيسٌ ، جَمْعُهُ أهوِيَةٌ . بَرِحَ بكسرِ الراءِ : زالَ ، وبفتحِها : صارَ في البَرَاحِ[116] . والقَبَاءُ[117] قياسٌ ، جَمْعُهُ أَقبِيَةٌ .

الجثاء[118] : ما تُنَزِّلُ به القِدْرُ في (المصنَّفِ) ، وليسَ القدرُ وعاءً . والرِشاءُ[119] : الحَبْلُ ، مقيسٌ تقولُ : أرشِيَةٌ . وكذلك الرِواءُ أروِيَةٌ . والبِلاءُ : مصدرُ باليتُ ، قياسٌ .

وذكَرَ الأصواتَ[120] ، وَقَد ذكَرَها في القياسِ ، وتركنا القولَ فيها بَعدَ هذهِ ، إلّا أنه لا يألُ / ٣٣ و / ما وَقَع فيه فَتَجافَيْنا عنه .

ثُمَّ فَرَّعَ القولَ في التأنيثِ والتذكيرِ[122] ، فَنَظر وأمْعَنَ ، وأكثَرَ فأحسَنَ ، وذهَبَ فيه كُلَّ مَذهَبٍ ، وبلغَ منه الى أبعَدِ مَطْلَبٍ ، بينَ تصنيفٍ مُحكَمٍ ، وتأليفٍ متراصِفٍ مُتْقَنٍ ، مستَظْهِراً بالشاهدِ مِن كلامِ العربِ ، مُرسِلاً ما شاءَ مِن عنانِ الأدبِ ، إلّا نُبَذاً يسيرةً مِن

---

(١١٢) التكملة ٢٨٤ .

(١١٣) التكملة ٢٨٤ .

(١١٤) التكملة ٢٨٤ .

(١١٥) في الأصل : (الهوى مقيس جمع أهوية) .

(١١٦) التكملة ٢٨٦ . والكلام على برح الخفاء .

(١١٧) التكملة ٢٨٦ .

(١١٨) الغريب المصنف ١ / ٣٣٩ : وفي التكملة ٢٨٧ : الجياء .

(١١٩) التكملة ٢٨٧ .

(١٢٠) التكملة ٢٨٨ .

(١٢١) المصدر/٢٨٨ ـ ٢٨٩ .

(١٢٢) التكملة ٢٩٣ .

باب السَهْو والنِسْيانِ ، مُغْتَفَرةٌ في جنبِ الإصابةِ والإحسان ، تَمرُّ في الكتابِ ، على تَوالي الأبوابِ ، غيرَ مُخِلَّةٍ بمالَهُ في ذلك من الصوابِ ، والحقُّ أحقُّ أنْ يُتَّبع .

فَمِنها حكايتُهُ[١٢٣] في قولِهِ تعالى : « وقُولوا للناسِ حُسْنَى »[١٢٤] بإمالةِ الألفِ ، أي مِن ذلك ، وأنكَرَهُ ومَنَع مِن القراءةِ به ، وإذا صَحَّ ما حكاه فَقَد جاءَ مِثْلُه ، ذكر سيبويه في إمالةِ الألفِ[١٢٥] : (رأيتُ زيدا) بإمالةِ الألفِ ، ألفِ النصبِ ، لمجاورة الياء ، ولَم يُمِلْ (رأيتُ عبداً) لِما في النونِ مِن مخالطةِ حروفِ الفَمِ وبعضِ حروفِ الحَلْقِ ، فصارَ ذلك نحواً مِن اللّيِن .

ومنها قَولُه في اللُّومَى القَصْر[١٢٦] ، واحتجاجُهُ بروايةِ أبي زيدٍ[١٢٧] :

أمـا تَـنْـفَـكُّ تـركَـبُـني بـلُوْمَـى
لَهِـجْـتَ [بهـا] كـما لَهِـجَ الـفَـصِـيـلُ

والصوابُ المَدّ[١٢٨] ، ولكنَّ قَصْرَهُ في الشعرِ ضرورةٌ ، قالت[١٢٩] :

أَلَمْ تَرَ قَومي يا نعيمُ كأنَّما
يَفيئونَ باللُّوْماءِ فيكَ الغَنَائما

ومنه قَولُه في بيتِ ذي الرُّمةِ[١٣٠] :

ودَوِّيَّةٍ مثلِ السَماءِ اعتَسَفْتُها
وَقَد صَبَغَ اللّيلُ الدُجى بسَوادِ

---

(١٢٣) التكملة ٣٠٦ .

(١٢٤) البقرة ٨٣ ، وفي المصحف (حُسْناً) ، وحكى الأخفش عن بعضهم ان حُسنى تقرأ بالامالة مثل حبلى (الخصائص ٣ / ٣٠١) ، وقرأ حمزة والكسائي بفتح الحاء والسين ، وقرأ الباقون : حُسْناً . الكشف ٢٥٠ ، التيسير ٧٤ .

(١٢٥) الكتاب ٢ / ٢٦١ .

(١٢٦) التكملة ٣١٤ .

(١٢٧) البيت لأبي الغول الطهوي في النوادر في اللغة ٤٩٨ والزيادة منه .

(١٢٨) في اللسان (لوم) : اللّوماء واللُّومَى .

(١٢٩) زينب بن فروة المرية في الأمالي ٢ / ٨٧ وفيه : يا مغير .

(١٣٠) ديوانه ٦٨٥ ، وفيه : الحصى بدل الدجى ، وكذا في التكملة ٣٢٦ .

قالَ : (يُريدُ الملاسة)[١٣١] ، وليسَ كذلك ، إنّما يُريدُ السَعَةَ والطُولَ ، ويقالُ للسَماءِ : الجَرْباء ، ويرقع والرَقيع لأنها رُقِعَت بالنجومِ[١٣٢] ، وهذا غيرُ الملاسةِ .

وقال : (الفَيْفاءُ لا تكونُ الهمزةُ فيه إلّا للتأنيثِ)[١٣٣] ، وإنّما هو بمنزلةِ (الغَوْغاءِ) فَيُلحق بجرجاء ولا يكونُ للتأنيثِ .

ومنه يهودُ ومَجوسُ يَجريان مجرى القبيلتينِ[١٣٤] . والصواب الأُمّتينِ .

قالَ بعدَ عَلّامَةٍ ونَسّابَةٍ : (ولا يَجوزُ لهذهِ التاءِ أنْ تَدخُلَ في وصفٍ مِن أوصافِ الله تعالى ، وإنْ كانَ المرادُ المبالغةَ)[١٣٥] ، وهذا تَقصيرٌ ، أسماءُ الله تعالى محصورةٌ موقوفةٌ ، ولا يجوزُ لأحدٍ تَغييرُها ، ولا الزيادةُ فيها ، ولا النُقصانُ منها .

ومنها حَمْلُ المهالبةِ[١٣٦] والمناذرةِ في إثباتِ الهاءِ على الأشعَرِينَ في حذفِ الياءِ ، وحذفُ الهاءِ في المهالبةِ / ٣٣ ظ / وغيرِها غيرُ ممتنعٍ ، وحذفُ الياءِ في نحوِ الأشعَرِين مسموعٌ لا يُقاسُ عليه .

وقالَ في اجتماعِ النَسَبِ والعجمةِ قولاً مرغوباً عنه[١٣٧] ، وَرَدَّ قولَ سيبويه وغيرِهِ بكلامٍ تقفُ عليه من كتابه إنْ شاء الله .

---

(١٣١) التكملة ٣٢٦ .

(١٣٢) اللسان (جرب) .

(١٣٣) التكملة ٣٤٠ .

(١٣٤) التكملة ٣٦٠ ـ ٣٦١

(١٣٥) التكملة ٣٦٦ .

(١٣٦) التكملة ٣٦٧ .

(١٣٧) التكملة ٣٦٨ ـ ٣٦٩ وفيها : فالنَسبُ قد صارَ الاسمُ فيه وصفاً بعد أن لم يكن كذاك ، والعجميُّ بالنقلِ صار معرباً بعد أن لم يكن كذاك ، وليس ذلك لاتفاقِ العجمةِ والتأنيث في المنع من الصرفِ .

وقال في بيت الأعشى[١٣٨] :

أَرَى رَجُلاً منهم أَسيفاً كأنّما
يَضُمُّ الى كَشْحَيهِ كَفّاً مُخَضَّبا

(وإنْ شِئتَ جَعَلتَ مُخَضَّباً حالاً مِن الهاءِ في كَشحَيهِ)[١٣٩] ، ولا يَجوزُ الحالُ مِن المضافِ اليهِ ، وأمّا « قِطْعاً مِن اللّيلِ مُظْلِماً »[١٤٠] فَنَعتُ القِطْعِ ، وإنْ كانَ أيضاً حالاً من المضافِ فَسَد المعنى ، وصارَ كأنّما يَضمُّ الى كَشْحَيهِ مخضَباً كَفّاً .

وقالَ[١٤١] : (العربُ) مؤنَّثةٌ لقولهم : (العاربةُ) ، وإنّما ذلك لأنّه في معنى الجمعِ كما تقولُ : ذهبتِ الرجالُ ، ونحو « قالت الملائكةُ »[١٤٢] .

واستَظهرَ على الأصمعيّ[١٤٣] في إنكارِهِ للموتِ كأسٌ ، وقال : (الموتُ كأسٌ)[١٤٤] ، بإنشادِ سيبويه[١٤٥] :

ما أُرَجّي بالعَيْشِ بَعدَ نَدامى
قَد أراهم سُقُوا بكأسِ حَلاقِ

وللباءِ هنا معنى لا يكون للاّمِ .

وحكَى عَمّن زعم (أنَّ الطَبَقَ لا يُسَمّى مِهدىً حتّى يكونَ فيه ما يُهدَى)[١٤٦] ، وهذا باطلٌ ، إنّما هو مِثلُ : (مِفْتَحٍ) و (مِبْضَعٍ) و (مِعْوَلٍ) ونحوِهِ ممّا يعتلّ به ، يَلزَمُهُ هذا

---

(١٣٨) ديوانه ١٦٥ ، التكملة ٣٧٣ .

(١٣٩) التكملة ٣٧٤ ، وليست العبارة نصا فيه .

(١٤٠) يونس ٢٧ ، وهي قراءة ابن كثير والكسائي ، وقرأ الباقون بفتح الطاء ، وهي في المصحف بفتح الطاء . الكشف ١ / ٥١٧ ، التيسير ١٢١ ، وقرأ أبيّ : قِطْعٌ من اللّيلِ مظلِمٌ بالرفع . (مختصر في شواذ القرآن : ٥٧) .

(١٤١) التكملة ٣٧٦ .

(١٤٢) آل عمران ٤٢ و ٤٥ .

(١٤٣) ينظر : اللسان والتاج (كأس) .

(١٤٤) التكملة ٣٧٨ ، وفيه : (وقال : لا يقال : للموت كأسٌ) .

(١٤٥) نُسب البيت الى مهلهل في الكتاب ٢ / ٣٨ والمقتضب ٣ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، والصواب أنه لأخيه عدي بن ربيعة كما في شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٢٠ ومعجم الشعراء ٨٠ والحماسة البصرية ١ / ٢٤٧ .

(١٤٦) التكملة ٣٧٩ .

الاسمُ في كُلِّ أحوالِهِ .

وقال[147] : الضَبُعُ مؤنَّثَةٌ ، وأنشَدَ[148] :

يـا ضَـبُـعـاً أَكَـلَـتْ آيـارَ أَحْـمِـرَةٍ
فـفـي الـبـطونِ وَقَـد راحَـتْ قَـراقـيرُ

وإنَّما أنشَدَه سيبويه[149] في بابِ الجمعِ المكَسَّرِ : (يا أَضْبُعـاً) ، على (أَفْعُـلٍ) نحو : (أَزْنُد) .

الرواية في البيت[150] :

كَحْلُ بُيُوتُهم

مصروفةٌ في كتابِ (الألفاظِ)[151] ليعقوب .

القولُ في الوَحْشِ[152] كالقولِ في العربِ

كَبْكَبُ[153] : اسمُ جَبَلٍ ، لَمْ يُصرَفْ لأنّه اسمُ مكانٍ لا لأنّه مؤنّثٌ .

أَروى[154] : اسمٌ للجمعِ مثلُ الكَمْأةِ ، يُصَغَّرُ كما تُصَغَّرُ الكَمأةُ ، فأمّا جَمْعُ أُروِيَّةٍ فأَراوِيّ[155] .

---

(١٤٧) التكملة ٣٨٠ .

(١٤٨) البيت لجرير الضبيّ في اللسان (أير) ، وينظر : الكتاب ٢ / ١٨٦؛ والمقتضب ١ / ١٣٢ والنكت ١٠٠٤ .

(١٤٩) الكتاب ٢ / ١٨٦ .

(١٥٠) البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ١١٧ ، وتمامه :

قومٌ إذا صَرَّحَت كَحْلٌ بيوتُهم ... مأوى الضريكِ ومأوى كلِّ قرضوبِ

ولم ينسب في التكملة : ٣٨٢ .

(١٥١) تهذيب الالفاظ ١٨ ، كنز الحفاظ ٢٧ .

(١٥٢) التكملة ٣٨٢ ، وفيه : الوحشُ مؤنثةٌ ، قال . .

(١٥٣) التكملة ٣٨٨ .

(١٥٤) التكملة ٣٨٩ .

(١٥٥) اللسان والتاج (روى) .

ليسَ احتجاجُهُ[156] على (الطاغوتِ) في أنَّه مصدرٌ بالملكوتِ صَواباً ، لأنَّ المَلكوتَ اسمٌ[157] ، يقـال : « مَلَكوتَ السمـواتِ والأرضِ »[158] ، وقـالَ سيبـويـه في جَمْعِـهِ : مَلاَكيت .

بـــابُ الجمـعِ المكَسَّـرِ

زَعم أنَّه مُشَبَّهٌ بكَسْرِ الآنيةِ[159] ، ولو قالَ : بكسر الإناء كانَ أَصوبَ فيما / ٣٤ و / قَصَدَ اليه ، وكَسْرُهُ غايةُ العبثِ في إفسادِهِ ، وأبطالُ الحلمةِ القائمةِ فيه بائتلافِهِ ، وإنَّما هو بَسْطُها وتَسويتُها لقبولِ المعاني الموجبة اليهـا من جَمْعٍ ، وتحقـيرٍ ، وتقليلٍ ، وتكثـيرٍ ، بالزيادةِ فيها ، والنقصانِ منها ، ومواقعُ الحركةِ والسكونِ بها مأخوذٌ مِن كسـرِ البيتِ ، والكَسِيرُ : الواسِعُ ، ومنه قولُه[160] :

وإذا الرياحُ تَناوَحَتْ بجوانبِ البيتِ الكَسيرِ

ومنه تكسيرُ الأرضِ ومَسْحُها ، أيْ : بَسْطُها وتَسويتُها لقبولِ التَثْليثِ والتربيعِ والتَقْويسِ وغيرِ ذلك ، والمسحاء : الأرضُ المستـويةُ بمعنى قـولهم : كَسير فـاعِل عـلى فواعل ، انبَسَط حروفُه الأصليةُ وغيرُها مِن اللواحِق حَتّى لا يكونَ لها معنى غيرَ المعنى الذي كانَ لها قبلَ البَسْطِ والتَسْويةِ ، وهي على نظامِها غيرُ منحلَّةِ الرباط ، ولا منقطعةُ النياطِ ، وكذلك الثوبُ الأحمرُ لا يكونُ أسودَ ولا غَيرَه مِن الألوانِ حتى يَنْبسطَ جَوهرُهُ الى الهوائيةِ ، ويَعْرى مِن الحُمرةِ حتى لا يكونَ له لونُ البتّةَ ، ثُمَّ يَلحقُهُ التغييرُ ، فَيَقوم له لونٌ غيرُ لونِهِ

(١٥٦) التكملة ٣٩٦ .

(١٥٧) الكتاب ٢ / ٣٢٧ ، وفيه : « وتلحق [اي التاء] خامسة فيكون الحرف على (فَعلُوت) في الاسماء قالوا : رغبوت . . ومَلَكوت » .

(١٥٨) الأنعـام ٧٥ .

(١٥٩) التكملة ٣٩٨ .

(١٦٠) المنخل اليشكري في الأصمعيات ٥٩ والحماسة لأبي تمام ١ / ٢٧٧ .

الكائنِ فيه قبلَ بَسْطِ جوهرِهِ وهو بحالِهِ مِن التأليفِ ، ومِثْلُهُ الحُلْوُ لا يكونُ مُرّاً حتى يَنبسطَ جِسمُهُ الى المائيةِ ، ويَعرى مِن الحلاوةِ ، فلا يكون له طَعمٌ البتّةَ ، ثُمَّ يَلحقُهُ التغييرُ ، فيقومُ به طَعمٌ غيرُ طَعمِهِ الذي كانَ له قبلَ بَسطِهِ ، وهذا البَسطُ كُلُّه والتعريةُ إنّما هي قائمةٌ في الذهنِ غيرُ واقعةٍ تحتَ الحسِّ بمنزلةِ قولك : (رأيتُ رجلاً مُعَرّىً مِن الشيءِ وضِدّه) ، فهذا واضحٌ له .

وقالَ في هذا البابِ : (عَصاً وأَعصاءٌ)(١٦١) ، قالَ سيبويه : وقالوا : (عَصىً وأَعْصٍ كما قالوا : أَزْمُنٌ ، وقالوا : عُصِيٌّ كما قالوا : أُسودٌ ، ولا نَعلَمُهم قالوا : (أَعصاءٌ) جَعَلوا(١٦٢) (أَعْصٍ) بدلاً مِن (أعصاءٍ)(١٦٣) .

وقالَ : (ثلاثةُ رَجْلَةٍ في العددِ القليلِ ، واستَغْنوا به عَن (أرجالٍ) ، وليسَ رَجْلَةٌ بتكسيرٍ)(١٦٤) ، وليسَ هذا صواباً ، لأَنهم قَد قالوا : غِلْمَةٌ وقِبْيَةٌ وصِبْيَةٌ ، وجَعَلوهُ أَحَدَ الأربعةِ المكَسَّرةِ لأقلِّ العددِ .

وقالَ : (المأنَةُ : أسفَلُ البَطْنِ)(١٦٥) ، وإنّما هي اللحمةُ المنحدرةُ مِن الخَصْرِ الى رأسِ الوَرِكِ(١٦٦) ، قالَ(١٦٧) :

/ ٣٤ ظ / إذا ما كنتِ مُهْدِيَةً فأهدِي
مِن المأناتِ أو فوقَ السَنامِ
ولا تُهدي الأَمَرَّ وما يليه
ولا تُهْدِنَّ مَقرونَ العِظامِ

---

(١٦١) التكملة ٤٠٥ .

(١٦٢) في الأصل : جَمَع ، والتوجيه من الكتاب ٢ / ١٧٨ .

(١٦٣) الكتاب ٢ / ١٧٨ .

(١٦٤) التكملة ٤٠٧ ـ ٤٠٨ .

(١٦٥) التكملة ٤١٤ .

(١٦٦) ينظر : خلق الانسان للأصمعي ٢١٤ ، اللسان (مأن) .

(١٦٧) بلا عزو في التنبيه والايضاح ٢/ ٢٠٤ ، واللسان والتاج (مرر). وفيها : فدر السنام، معروق العظام.

فصـــل

وقالَ في باب جَمعِ ما لحقَتْهُ التاءُ مِن الأبنية التي على ثلاثةِ أحرفٍ : (وَمَنْ قالَ : ظُلْماتٌ قالَ : كُلْياتٌ)[١٦٨] ، كذا وَجدتُهُ وأظُنّه كِليات[١٦٩] ، بل هو الصواب .

وقـالَ : (تُهَمَـةٌ وتُهَمٌ)[١٧٠] ، وَلَم يَـرْوِ يعقـوب إلاّ (تُهْمَـةً) بسكـونِ الهـاءِ في (الألفاظ)[١٧١] .

فصـــل

وقالَ في (تكسيرِ ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ ثالثُهُ حرفُ مَدٍّ ولِينٍ لغيرِ الإلحاقِ)[١٧٢] : (قالوا في القليل : (صِبْيَةٌ) وَلَم يقولوا : (أَصْبِيَةٌ) ، كما لَمْ يقولوا : (أَغْلِمَةٌ) استِغْناءً بِغِلْمَةٍ ، وَقَد جاء [في] الشعرِ (أُصَيْبِيَةٌ) ، قالَ[١٧٣] :

فـارحَـمْ أُصَـيْـبِـيَـتي [الـذيـن] كـأنّهم
حِـجْـلَـى تَـدَرَّجُ في الـشَّـرَبَّـةِ وُقَّـعُ)[١٧٤]

وهذا منه وَهْمٌ ، إنّما يقالُ في التَحقيرِ خاصَّة ، كأنّهم عَدَلوا عَن أنْ يقـولوا : (أصبيـةٌ) لالتباسِـهِ بتحقير صُبَيَّةٍ ، فَرَدّوهُ في التَّحْقـيرِ الى (أُفَعِلَةٍ) ، لأنّهم قـالـوا : (أَصْبِيَةٌ) و (أَغْلِمَةٌ) . وقد قالوا : (صُبَيَّةٌ) ، قال[١٧٥] :

---

(١٦٨) التكملة ٤١٧ .

(١٦٩) ينظر : اللسان والتاج (كلا) .

(١٧٠) لم يرد في متن الكتاب ، وانما ورد في الحاشية في احدى النسخ . ينظر : التكملة ٤١٩ .

(١٧١) تهذيب الألفاظ ١٦٤ وكنز الحفاظ ٢٦٧ .

(١٧٢) التكملة ٤٣٤ وفيه : (... حرف مدٍ بغير الالحاق) .

(١٧٣) عبدالله بن الحجاج الثعلبي في ايضاح شواهد الايضاح ٤٤٥ و٨١٣ ، شرح شواهد الايضاح ٥٤٦ .

(١٧٤) التكملة ٤٣٨ ، والزيادة منه .

(١٧٥) رؤبة ، ديوانه ١٢٠ ، وفيه : غُلَيْمَةٌ مِن .

صُبَيَّةً على الدُخانِ رُمْكا

ما إنْ غَدا أصغَرُهم أنْ زَكَا

قالَ سيبويه في (بابِ ما يُجمَعُ على غيرِ بناءِ مكَبَّرهِ الذي يُستعمل في الكلامِ) : (وَمِن ذلك قَولُهم في (صِبْيَةٍ) : (أُصَيْبَةٌ) ، وفي (غِلْمَةٍ) : (أُغَيْلِمَةٌ) ، كأنَّهم حَقَّروا (أَغْلِمَةً) و (أَصْبِيَةً) ، وذلك لأنَّ (أفعِلَةً) يُجمعُ به (فُعالٌ) و (فَعِيلٌ) ، فَلَمّا حَقَّروا جاءوا به على بناءٍ قَد يكونُ لِـ (فُعالٍ) و (فَعيلٍ) إذا سَمَّيتَ به رجلاً أو امرأةً حَقَّرتَهُ على القياسِ ، وَمِن العربِ مَن يَجيءُ بهِ على القياسِ فيقول : (صُبَيَّةٌ) و (غُلَيْمَةٌ))[176] ، وأنشَدَ الرَجَزَ المتقدّم .

---

(١٧٦) الكتاب ٢ / ١٣٩ ، وفيه : (فلما حقَّروه . . . فإذا سمَّيت به امرأة او رجلاً . . . من يجريه على القياس . . .) .

بابُ ما كانَ مِن هذهِ الأسماءِ التي على أربعةِ أحرفٍ مؤنّثاً وَلَمْ تلحقه علامةُ التأنيثِ

قالَ : (فأمّا المُظِلَّةُ للأرضِ فلا تُكسَّرُ ، استُغْنِيَ عَن التكسيرِ بالألفِ والتاءِ في السمواتِ)(177) ، وما أراهُ فطنَ للسببِ في ذلك ، وَقَد قالَ :

سَماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سَمائيا(178)

كَسَّره تكسيرَ الشمالِ في قولِهِ :

ولا تَجِدُ الأضيافُ عَنّا محوّلاً إذا هَبَّ أرواحُ الشتاءِ الشمائلُ

لأنَّها (فَعَالٌ) ، وهي مؤنّثةٌ مِثلُها .

بابُ تكسيرِ ما كانَ مِن الأسماءِ على فاعلٍ

قالَ في هذا البابِ : (وقالوا : / ٣٥ و / (صَحابَةٌ) ، فَفَتحوا الصادَ وهو اسمٌ للجمعِ ، والصادُ لا تُكْسَرُ مع دخولِ التاءِ الاسمَ ، وَقَد حكَى الكَسْرَ بعضُ البغداديين فقالوا : صِحابَةٌ ، والأوّلُ الأكثرُ في الاستعمالِ ، ولا تُكَسَّرُ هذه الصفاتُ على فواعِلَ كما كَسَّروا عليه حوائط ، لأنَّه صفةٌ في الأصلِ)(179) .

وأجازَ تكسيرَ ما كانَ على خمسةِ أحرفٍ أُصولٍ(180) ، وقد مَنَع هذا سيبويه في مواضعَ

---

(177) التكملة ٤٤٠ .

(178) لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٣١٧ ، وصدره :

لَهُ ما رأَتْ عينُ البصيرِ وفَوْقَهُ

(179) التكملة ٤٤٤ ، وفيه : (بعضُ البغداديين .. والاكثر الاول في الاستعمال .. كما كُسّر .. لانه في الاصل صفة) .

(180) التكملة ٤٨٦ ، وفيه : (وأمّا بناتُ الخمسةِ فلا تُكَسَّرُ إلاّ على استكراهٍ ، كما لا تُحَقَّرُ إلاّ كذلك ...) .

كثيرةٍ مِن أبوابِ التصغيرِ[181] وغيرها مِن أبوابِ التصريفِ والأبنيةِ وما تجعله زائداً مِن حروفِ الزوائدِ وَلَمْ يُفْصِح بتكسيرِهِ البتَّةَ ، وسنذكرُ مِن تلك المواضعِ ما أمكَنَ إنْ شاءَ الله .

بــابُ التصغيــر

قالَ في هذا البابِ : (وبناتُ الخمسةِ لا تُصَغَّرُ كما لا تُكَسَّرُ إلّا على استِكراهٍ)[182] .

تَـــراهُ مُـــعِـــدّاً لـــلـخِـــلافِ كـــأنّـــه
بِـــرَدٍّ عـــلـى أهـــلِ الـــصـــوابِ مُـــوَكَّـــلُ[183]

وتَحقيرُ بناتِ الخمسةِ في كتابِ سيبويه بُنِيَ على الإحصاءِ ، ولا يُتعاطى بالاستيفاءِ ، وما قَولُه فيه إشارة يفتقرُ الى عبارةٍ ، ولا لَفظُهُ يَحتاجُ الى إعادَةٍ ، فَمِنْ أطْرَفِ الإعرابِ فيه الإفصاحُ به في أوّلِ بابٍ .

قالَ في هذا البابِ : (وكذلك تصغير ما كانَ على خمسةِ أحرُفٍ ، ويكونُ في مثلِ حالِهِ لَو كَسَّرْتَهُ للجمعِ) ، يعني أنّه لا يُجمَعُ مكَسَّراً ، وفي جوازِ (تصغيرِ ، ما كانَ على خمسةِ أحرفٍ وَلَم يكُنْ رابِعُهُ شيئاً مِمّا كانَ رابعَ ما ذكرناهُ مِمّا كانَ عِدّةُ حروفِهِ خمسةُ أحرُفٍ ، وذلك نحو سَفَرْجَلٍ وفَرَزدقٍ ، وقَبَعْثَرى ، وشَمَرْدَلٍ ، وجَحْمَرِشٍ ، وصَهْصَلِق ، فَتُحَقِّر العربُ هذهِ الأسماءِ ، سُفَيْرِجٌ ، وفُرَيْزِدٌ ، وشُمَيْرِدٌ ، وقُبَيْعِثٌ ، وصُهَيْصِلٌ)[184] ، هذا نَصُّ كلامِهِ ، مكتَفِياً بنفسِهِ بَيِّنَ الافصاحِ ، غيرَ مفتقِرٍ الى الايضاحِ ، محملاً على العربِ ، ممثلاً بعِدَّةِ أسماء مِن حسٍ وعِلْم ، وما أدرى ما أقولُ في هذهِ الغفلةِ ، ولا ما

---

(١٨١) أجاز سيبويه تحقير ما كان على خمسة أحرفٍ أصول . الكتاب ٢ / ١٢١ وينظر في تحقير الخماسي : الكتاب ٢ / ١٠٦ ـ ١٠٧ .

(١٨٢) التكملة ٤٨٧ .

(١٨٣) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٣٢ .

(١٨٤) الكتاب ٢ / ١٠٦ .

توجّه اليه هذهِ النزعَة ، وحالُهُ في البابِ المتقدّمِ قاطعةً على وجودِ النَظْمِ ، وصحةِ الذِكرِ ، موجِبَةً الثناءَ وجميل السرّ ، فما كانَ بالـوالي ولا الضرع العمـر ، ولكنّ الامورَ تـزدحمُ ازدحاما ، ولا تَعْدَمُ الحسناءُ ذاما[١٨٥] .

بابُ تحقيرِ ما حُذِفَ منه من بناتِ الثلاثةِ حرفٌ

/ ٣٥ ظ / قالَ في هذا البابِ : (وليسَت التاء في بنتٍ للتأنيثِ)[١٨٦] ، وهذا وَهْمٌ ، التاءُ في بنتٍ وأُخْتٍ وكَيْتَ وذَيْتَ[١٨٧] وثنتان وكِلْتا[١٨٨] للتأنيثِ ، وَقَد مَرَّ طَرَفٌ من القولِ في ذلك ، وَمِن أَبْيَنِهِ أنّه لا يثبتُ في الاضافةِ كما يثبتُ هاءُ فاطمةَ وحنيفةَ ونَحوِهما ، وتَرجعُ الى أصلِها في التحقيرِ وفي الوَقْفِ إذا قلتَ : ذَيَّة ، وحكى أبو عبيد في (المصنف) : وفي سات الطريق سوى ، ولا يُقالُ واحدةٌ منها إلاّ لمؤنَّثٍ ، والحالُ فيها أَبينُ مِن أنْ يُستَظهرَ عليها بالنصوصِ مِن الكتابِ إنْ شاء الله .

وقالَ في تحقيرِ الجَمعِ : صُبَيَّةٌ[١٨٩] ، وَقَد مضى القولُ فيه[١٩٠] .

فصـــل

وقالَ في بابِ الفِعلِ الرباعيّ : (وما كانَ منه مضاعَفاً ، مثلُ قَلْقَلْتُه وزَلْزَلْتُهُ ، فقد يُفْتَحُ أوائلُ المصادرِ منه نحو القَلْقالِ والزَلْزالِ ، والأصلُ الكَسْرُ)[١٩١] ، وليسَ الأمرُ ما

(١٨٥) في الاصل : اذا ما ، وهذا مثلٌ . ينظر : الزاهر ٢ / ٥ - ٦ .

(١٨٦) التكملة ٤٩٢ .

(١٨٧) الكتاب ٢ / ١٢٤ وليس فيه (كيت) .

(١٨٨) ينظر : النكت ٣٩١ .

(١٨٩) التكملة ٥٠٢ .

(١٩٠) تنظر الصفحة ١٢٩ من التحقيق .

(١٩١) التكملة ٥٢٣ وفيه (قد تُفتحُ أوائل . . .) .

ذهبَ اليه ، الكسرُ في المصـادرِ ، والفتحُ في الاسم بخـلافِ الحَجِّ والحِجِّ ، والطَحْنِ والطِحْنِ ونَحوِه .

وقـالَ في هذا البـاب : (فأمّـا الـطُمَـأنِينـةُ والقُشعـرِيـرةُ فليسَ عـلى (اطمَـأَنَّ واقْشَعَرَّ)[١٩٢] ، وهذا وَهْمٌ ، إنّما يقالُ فيهما : ليستا على أصلِ البنـاءِ ، كما أنَّ اقشَعَـرَّ كذلك .

وقالَ في بابِ ما اشتُقَّ مِن بناتِ الثلاثةِ للمصادرِ مِن الزمـانِ[١٩٣] والمكانِ ، كـذا وجدتُه ، قالَ في هذا البـابِ : (وقد كَسَـروا اسمَ المكانِ [فقـالوا] : المَنْبِتُ لمـوضعِ النَباتِ)[١٩٤] ، وهذا وَهْمٌ ، إنّما نحنُ في موضعِ الفعلِ لا مكانِ الشيءِ ، وإنّما يَجيءُ ذلك على (مَفْعُلَةٍ) نحو : (مَشْرُقَةٍ) و (مَزْرُعةٍ) .

بــابُ الإمالــةِ

قالَ : (الإمالَةُ قُصِدَ بها أنْ يَتناسبَ الصوتُ لمكانها)[١٩٥] ، وليسَ لذِكرِ الصوتِ هنا معنىً ، لأنَّ اللهجةَ التي تُقالُ على حالِ الصوتِ موجودةٌ في الصوتِ بحَسَبِ ما جُبِلَتْ عليه مِن الجهارةِ والخفاءِ ، واللِّينِ والشِدَّةِ ، والرخاءِ والحِدّةِ ، وغيرِ ذلك مِن أنواعِ اللهجةِ ، وإنّما الإمالةُ تقريبُ حرفٍ مِن حرفٍ ، لئلاّ يكونَ المتكلّمُ في تَصعُّدٍ أو انحدارٍ ، أو يكونَ في انحدارٍ ويَتصعَّدُ على ما رسموا مِن مقاربةِ الحروفِ ومبـاعَدَتهـا ، وإنما هـو نَحوٌ مِن الإدغامِ حَتّى / ٣٦ و / يكونَ الحرفُ كالحرفِ ، وعملُ الصوتِ بحالِهِ المقصودةِ كما أنَّ لَفْظَ الحرفِ بحالِهِ الموضوعةِ ، كاستفالِ الدالِ ، واستِعلاءِ الطاءِ ، وصفيرِ السينِ ،

---

(١٩٢) التكملة ٥٢٤ ، وفيه : فليسا .

(١٩٣) في التكملة ٥٢٤ : للمصادر والزمان . .

(١٩٤) التكملة ٥٢٧ ، وفيه : (. . . اسم المكان في هذا الباب فقالوا . . .) .

(١٩٥) التكملة ٥٢٧ ، وفيه : بمكانها .

وإطالةِ الشينِ ، وتكرارِ الراءِ ، وانحرافِ اللامِ ، وشِدَّةِ الباءِ ، ولينِ الواوِ ، وغُنَّةِ الميمِ ، وهي من موضعٍ واحِدٍ ، وعَمَلُ الصوتِ من الجهارةِ والخفاءِ فيها على اختلافِها في أنفُسها عَمَلٌ واحدٌ لا يكونُ جَهْراً في بعضٍ وخفياً في بعضٍ .

بابُ ما كانَتْ فاؤُهُ همزةً

قالَ في هذا البابِ ، وقَد ذكَرَ (أكل) و (أمن) : (فإذا بنيتَ افتَعَلَ قلتَ : ايتَكَلَ وايْتَمَنَ ، فلا تُدغِم الياءَ في التاءِ كما أدغمْتَ اتَّعَدَ واتَّسَرَ ، لأنَّ الياءَ ليست بلازمةٍ)(١٩٦) .

وهذا نَظَرٌ لَمْ يَصْحَبْهُ فيه توفيقٌ ، اعتَلَّ بأنَّ الياءَ ليست لازمةً وهذا الذي أوجَبَ قَلْبَها تاءً ، فتكون أجلَدَ مِن الياءِ وأثبَتَ كما أنَّ ذلك في الواو .

وقالَ سيبويه في بابِ ما يَلْزَمُهُ بَدَلُ التاءِ مِن هذهِ الواواتِ ، ثُمَّ قال : (وذلك مُتَّعِدٌ ونَحوُهُ)(١٩٧) ، ثُمَّ قالَ : (مِن قِبَلِ أنَّ هذه الـواوَ تَضْعُفُ هنا ، فَتُبـدَلُ إذا كانَ قبلَهـا كسرةٌ ، وتَقَعُ بَعدَ مضمومٍ ، وتقعُ بعدَ الياءِ ، فلَمّا كانتْ هذهِ الأشياءُ تكتنفُها مع الضَّعْفِ الذي ذكرتُ لك ، [صارت] بمنزلةِ الواوِ أوَّلَ الكلمةِ وبعدَها واوٌ في لزومِ البَدَلِ لما اجتَمَعَ فيها ، فأبدَلوا حرفاً أجْلَدَ منها لا يَزولُ) ، فَتَراهُ لم يَجعلْ لبدلها تاءً علةً الّا أنها لا تثبت .

وقالَ في الياءِ في باب ما كانت الياءُ فيه أوّلاً وكانَتْ فاءً : (والياءُ يوافقُ الواوَ في افتَعَلَ)(١٩٨) ، ثُمَّ اعتَلَّ فيها بما اعتَلَّ في الواوِ فقال(١٩٩) : (فأبدلوا مكانَها حرفاً هو أجْلَدُ منها)(٢٠٠) ، وكذلـك إذا بَنيتَ مِن (الأمرِ) : (افتَعَـلَ) قلتَ : (ايتَمَرَ) ، ولَم تَثْبُت

---

(١٩٦) التكملة ٥٧٣ ، وفي الأصل : وقد ذكر أخذ وأمر .

(١٩٧) الكتاب ٢ / ٣٥٦ ـ ٣٥٧ ، والزيادة منه .

(١٩٨) الكتاب ٢ / ٣٥٨ .

(١٩٩) في الأصل : فقالوا .

(٢٠٠) الكتاب ٢ / ٣٥٩ .

الهمزةُ كما لَمْ تَثْبُت الواو مع الكسرةِ ، وصارَتا في الحالتينِ ياءً وفي الضعفِ سواء ، وهذا ما لا خَفاءَ به ولا معتَرَض عليهِ إنْ شاء الله .

وإدغامُ مثلِ هذا عندي جائزٌ ، تقول : (اتّزرْ يا هذا) ، و (هو يَتّزرُ) ، وإنّما قالَ (مِثلَ هذا) لأنَّ الفاءَ والعينَ فيه مضاعَفَتانِ ، ولا يُوجَدُ مِثلُ / ٣٦ ظ / هذا في الكلامِ إلاّ مضاعفاً أَحَدُهما مثل عِلْوَدّ وعِلْكَدّ ، ولا يكونُ مثل عَلَدَ وعَلَك ، فإنْ ذهبَ الى هذا قيلَ له : قَدْ تَجيءُ الكلمةُ بما يؤدّي التصريفُ اليه على غيرِ ما بُني عليه ، تقول : اتّحى ، فتُدغِم لأنَّ هذا البناءَ لا تُضاعَفُ فيه الفاءُ ولا تُدْغَم سواء ، لأنَّ هذا المثالَ تُضاعَفُ فيه العينُ فَيلتَبس .

وقالَ في البابِ : (فإنْ كانَ ما بَعدَ الفاءِ مضاعفاً نحو أَزَّ يَؤُزُّ وأَنَّ يَئِنُّ ، قُلِبَت مع المضمومةِ واواً ومع الكسرةِ ياءً ، وَلَم يَجُز فيها التحقيقُ لاجتماعِ الهمزتينِ في كلمةٍ واحدةٍ)[201] ، وهذا ما لا يُجيزُه أَحَدٌ ، فَبيانُه عيٌّ .

ثُمَّ قالَ : (يا فاعِلُ[202] ، افْعِل افْعِل ، قلتَ في قَولِ مَن أدغَمَ : يا آزُّ إزَّ إزَّ ، فإنْ بنيتَ المِثلَينِ على قولِ أهلِ الحجازِ قَلَبتَ الهمزةَ مِن المثالِ الأوّلِ واواً ومِن المثالِ الثاني [ياء])[203] ، وليسَ لقولِهِ : (أهل التحقيق)[204] معنى ، لأنَّها مبتدأةٌ ، فَلا بُدَّ مِن تحقيقها ، إلاّ أنْ يُشتَرَطَ إيصالُ الكلامِ ، فإنْ فَعَلَ كانَ حُكْمُ المثالين واحداً ، فكانتْ بعدَ الضَمّةِ واواً ، وبَعدَ الكسرةِ ياءً ، وبَعدَ الفتحةِ ألفاً ، فتقول : يا غُلامُ وتزَّ واوتَنَّ ، ويا غلامُ ايْتزَّ وايْتَنَّ ، والخَطُّ في الكتابِ ايتزَّ بعدَ الضَمّةِ ، والكسرةِ بواوٍ ، وايزَّ بصورة < واحدة > بَعدَ الواوِ والفاءِ .

وبَعدَ ثُمَّ أبينُ لأنْ ينقطعَ بتوجّه الوقف عليها ، وَيلزَم تحقيق الهمزةِ ، والخَطّ على ما يوجبه الوقفُ ، والضبط على ما يوجبُهُ الوصلُ .

---

(٢٠١) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : (قلبت المضمومة واواً ، والمكسورة ياء) .

(٢٠٢) في الأصل : يا فاعال .

(٢٠٣) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : (يا آنُ إنَّ إنَّ . . قلبت الهمزةَ الأولى مِن مثالِ الأمرِ واواً ، والهمزة من المثال الثاني ياءً في قول أهل التخفيف) .

(٢٠٤) التكملة ٥٧٤ ، وفيه : أهل التخفيف .

فصـــل

قالَ عند ذكرِهِ[٢٠٥] :

وكَحِّل العَينينِ بالعَواوِرِ

(فإنْ قلتَ : فَهَلّا لم تَصْرفه)[٢٠٦] ، وهذا لا يُتكَلَّم بهِ لازدحام معنى التحضيض والعرض على نفي الخبر المحض .

وزَعَم[٢٠٧] أنَّ (طايةً) و (رايةً) إنّما صَحَّت العينُ فيها ، لأنّها وَلِيت ألفاً أصليَّةً ، وفَرَّقَ بينَ الزائد والأصليِّ حتّى جعَلَ هذا قياساً ، وهذا ليسَ بشيءٍ ، وقد مَضى القولُ فيه ، وما نَصَّ سيبويه عليه ، والله المعين .

وذكر (العُليا والقُصْيا ، وَقَد قالوا : القُصْوى ، فأجروهُ على الأصلِ كما جاءَ قَوَدٌ واستَحْوَذَ)[٢٠٨] ، فَجَعله شاذّاً .

وقالَ سيبويه : (وَقَد قالوا : القُصْوى فأجرَوهُ على الأصلِ ، لأنّها قد تكونُ صفةً / ٣٧ و / بالألفِ واللام)[٢٠٩] .

وقالَ : (وقالوا : احواوَى التَيْسُ ، واحواوَتِ الشاةُ ، كما قالوا : احْمارَّ ، إلاّ أنّهم أبدَلوا مِن الواوِ الأخيرةِ ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قَبلَها ، وَلَم يُدغِموا فيقولوا : احْواوَّ ، لأنّهم لَو فَعَلوا ذلك للَزِمَهم في المضارعِ أنْ يُحَرِّكَ الواوُ بالضَمِّ ، وهذا ما لَم يَجِيءْ في شَيءٍ

---

(٢٠٥) لجندل بن المثنى في شرح شواهد الايضاح ٦٣١ والمقاصد النحوية ٤ / ٥٧١ وشرح شواهد الشافية ٣٧٤ .

ونسب في الخصائص ٣ / ٣٢٦ الى العجاج وليس في ديوانه .

(٢٠٦) التكملة ٥٩٤ .

(٢٠٧) التكملة ٦٠٠ ، وفيه : فإنْ كانت الألفُ غيرَ زائدةٍ صَحّت ، وذلك نحو غايةٍ وراية . .

(٢٠٨) التكملة ٦٠٢ ، وفيه (فجاء على الاصل . . .) .

(٢٠٩) الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، وفيه : (فأجروها . .) .

مِن كلامِهم ، فرفضوه)[٢١٠] .

وهذا غَلَطٌ لأنّهم يَضُمّون (عَدُوّ) و (فَلُوّ) ، وكُلُّ واوٍ مدغمةٍ بمنزلةِ الساكنِ ، كذلك (دَلْوٌ) و (غَزْوٌ) ، ولكنّ الادغامَ امتنَعَ لأنه لَمْ يَلْتَقِ المِثْلانِ ، لأنَّ العِلّةَ سَبَقت الى اللام .

وأَمّا قَولُه : (لَم يجيء في شَيءٍ مِن كلامِهم) ، فإنْ كانَ يَعني أنَّ الواوَ المضمومةَ لَمْ تَجيء في كَلامِهم ، فقَد جاءَتْ ، وإنْ كانَ يَعني ما هو بِسبيلِهِ ، فَلا يكونُ .

بـــابُ الإدغـــام

قالَ في هذا الباب : (فإذا سكَنَ ما قَبلَ الحرفِ المُدغَمِ في المنفصلَين ، فإنَّ الساكنَ يكونُ على ضَربَين : أَحَدُهما أنْ يكونَ حرفاً لا مَدَّ فيه ولا لِينَ ، والآخَرُ أنْ يكونَ الحرفُ فيه مَدٌّ ولينٌ ، فما لا مَدَّ فيه لا يَجوزُ الادغامُ في الحرفِ الذي بَعدَه ، وذلك نحو اسمِ موسَى ، وقَومِ مالِكٍ ، لا يَجوزُ الإدغامُ فتقول[٢١١] : قو مالك ، لأنَّه لَمْ يَبلُغ مِن قُوّةِ المنفصلَين أنْ يُحرَّكَ لهما الساكن ، كما كانَ ذلك في المتصلَين نحو استَعَدَّ ، لأنَّكَ في المنفصلَين بالخيارِ من الإدغامِ وتَركِهِ ، والمتَّصلانِ ليسَ فيهما إلاّ الإدغامُ)[٢١٢] .

هذا نَصُّ كلامِهِ الذي وَجدتُ في النسخةِ ، والصوابُ أنْ يقول : لَمْ يَبلُغ مِن قوّةِ الإدغامِ أنْ يُغيِّر له البناء .

وقَولُه : (قَومُ مّالِكٍ) بالإدغامِ فيه صَحيحٌ مِن أَجْلِ اللّينِ ، قالَ سيبويه في هذا البابِ : (هذا ثَوبُ بَكرٍ ، وجَيْبُ بَكرٍ)[٢١٣] ، هذا نَصُّ كلامِهِ ، ثُمَّ أجازَ هذا في آخِرِ

---

(٢١٠) التكملة ٦٠٧ ، وفيه : (يلزم في المضارع ان تُحرِّك . .) .

(٢١١) في التكملة ٦١٢ : (ولا يجوز الادغام فيقول . . .) .

(٢١٢) التكملة ٦١١ ـ ٦١٢ ، وفيه : (بين الادغام) . .

(٢١٣) الكتاب ٢ / ٤٠٨ ، وقال بعده : فالبيانُ في هذا أحسنُ منه في الألف ، وينظر : النكت : ١٢٥٠ ـ ١٢٥١ .

البابِ[٢١٤] ، ولا فَرقَ بينَ (ثوبِ بَكرٍ) و (قومِ موسى) ، إنْ شاء الله .

وقالَ : (امْدَحْ حَرَفَة)[٢١٥] ، وقَلْبَ العينَ حاءً ، وقالَ : لأنّه أقربُ ، ولَم يَعتَدَّ سيبويه بذلك[٢١٦] ، لأنّ الذي بينَهما كالذي بينَ العينِ والحاءِ ، وكلُّ واحدةٍ منهما تُدغَمُ في الأُخرى ، والذي اعتَلَّ به سيبويه ، أنّ التقاءَ الحاءَينِ أخفُّ في الكلامِ مِن التقاءِ العينَينِ ، ألا تَرى التقاءَهما في بابِ (رَدَدتُ) أكثرُ ، والمهموسُ أخَفُّ / ٣٧ ظ / من المجهورِ ، فهذا كُلُّه يُباعِدُ العينَ مِن الادغامِ ، هذا نَصّ كلامِهِ في هذا الوصفِ .

وَلَم يُمعن المؤلفُ في هذا البابِ ، فوقَفْنا حيثُ وَقَفَ ، وَلَم نَدعِ القولَ في بابٍ تركه للصرف وما يليهِ الى آخِرِ الكتاب تسليماً لَهُ ، ولكنْ تجافينا عنه للمشاركةِ فيه ، ولَو تكلَّفنا الوفاءَ بكُلِّ ما جَرى فيه مِن خطأ وتَقصيرٍ وسوءٍ وبُعدِ تأويلٍ ، لامتَدّ طلقُ الكلامِ ، وخرجتِ الرسالةُ عَن هيأتها مِن الإيجازِ ، لكنْ وَكَلنا ذلك لذوي البصائرِ السليمةِ ، والنفوسِ الحكيمةِ ، الى ما نَهَجْنا سبيلهُ من التنبيهِ ، وأعْطَينا دليلَهُ في الشبهِ والتمويهِ ، وبالله نستعينُ ، وعليه نتوكّلُ ، فهو حَسْبُنا ونعِمَ الوكيل .

---

(٢١٤) التكملة ٦١٤ ، وفيه : وقد أدغموا أيضا نحو (ثوبْ بكر) .

(٢١٥) التكملة ٦١٧ ، وفيه : امدَ حَّرَفَهْ .

(٢١٦) ينظر : الكتاب ٢ / ٤١٣ .

فهرس المصادر والمراجع(*)

- المصحف الشريف .
- ابن الطراوة النحوي : د. عياد الثبيتي ، السعودية ١٩٨٢ .
- أخبار النحويين البصريين : السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله ، ت ٣٦٨ هـ ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥ .
- ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمد بن يوسف ، ت ٧٤٥ هـ ، تحـ د . مصطفى احمد النماس ، القاهرة ١٩٨٤ - ١٩٨٧ .
- اشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : اليماني ، عبدالباقي بن عبدالمجيد ، ت ٧٤٣ هـ ، تحـ د . عبدالمجيد دياب ، الرياض ١٩٨٦ .
- الأشباه والنظائر : السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ ، تحـ د . عبدالعال سالم مكرم ، بيروت ١٩٨٥ .
- اصلاح المنطق : ابن السكيت ، يعقوب بن اسحاق ، ت ٢٤٤ هـ ، تحـ أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .
- الاصول في النحو : ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري ، ت ٣١٦ هـ ، تحـ د . عبدالحسين الفتلي ، بيروت ١٩٨٥ .
- الأغاني : أبو الفرج الأصبهاني ، علي بن الحسين ، ت نحو ٣٦٠ هـ ، ج ١ - ١٦ طبعة دار الكتب بمصر ، وج ١٧ - ٢٤ نشر الهيئة المصرية .
- الأمالي الشجرية : ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله ،ت ٥٤٢ هـ ، حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف ، ت ٦٤٦ هـ ، تحـ أبي الفضل ، مط دار الكتب ، مصر ١٩٥٥ - ١٩٧٣ .
- الانصاف في مسائل الخلاف : الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ، ت ٥٧٧ هـ ، تحـ محمد محيي الدين عبدالحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٦١ .
- ايضاح شواهد الايضاح : القيسي ، أبو علي الحسن بن عبدالله ، ق ٦ هـ ، تحـ د . محمد بن حمود الدعجاني ، بيروت ١٩٨٧ .
- الايضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحـ د. حسن شاذلي فرهود، مصر ١٩٦٩.

(ب)

- البارع في علم العروض : ابن القطاع ، علي بن جعفر ، ت ٥١٥ هـ ، تحـ د. أحمد محمد عبدالدايم ، مكة المكرمة ١٩٨٥ .

(*) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط .

- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، مط السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ .
- البيان والتبيين : الجاحظ ، عمرو بن بحر ، ت ٢٥٥ هـ ، تحـ عبدالسلام محمد هارون ، مصر ١٩٤٨ .

(ت)

- التبيان في شرح الديوان : المنسوب غلطاً الى العكبري ، أبي البقاء عبدالله بن الحسين ، ت ٦١٦ هـ ، تحـ السقا وآخرين ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٦ .
- التكملة : أبو علي النحوي ، الحسن بن أحمد ، ت ٣٧٧ هـ ، تحـ د . كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨١ .
- تهذيب الألفاظ (مختصر) : ابن السكيت ، تحـ شيخو ، مط الكاثوليكية ، بيروت ١٨٩٧ .
- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد ، ت ٤٤٤ هـ ، تحـ اوتو برتزل ، استانبول ١٩٣٠ .

(ج)

- جذوة المقتبس : الحميدي ، محمد بن فتوح ، ت ٤٨٨ هـ ، مصر ١٩٦٦ .
- الجمل في النحو : الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ ، تحـ د . علي توفيق الحمد ، بيروت ١٩٨٤ .
- جمهرةالأمثال : أبو هلال العسكري ، الحسن بن عبدالله ، ت بعد ٣٩٥ هـ ، تحـ أبي الفضل وقطامش ١٩٦٤ .
- الجنى الداني : المرادي ، الحسن بن قاسم ، ت ٧٤٩ هـ ، تحـ طه محسن ، مط جامعة الموصل ١٩٧٦ .

(ح)

- حماسة البحتري : البحتري ، الوليد بن عبيد ، ت ٢٨٤ هـ ، تحـ شيخو ، بيروت ١٩١٠ .

(خ)

- خزانة الأدب : البغدادي ، عبدالقادر بن عمر ، ت ١٠٩٣ هـ ، تحـ عبدالسلام هارون ، مصر ١٩٧٦ - ١٩٨٦ .
- الخصائص : ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، ت ٣٩٢ هـ ، تحـ محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ .
- خلق الانسان : الأصمعي ، عبدالملك بن قريب ،ت٢١٦ هـ ، تحـ هفنر ، نشر في كتاب (الكنز اللغوي في اللسان العربي) ، بيروت ١٩٠٣ .

(د)

- ديوان أحيحة بن الجلاح : د . حسن محمد باجودة ، السعودية ١٩٧٩ .

- ديوان الأعشى : تحـ محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٤ .
- ديوان امرىء القيس : تحـ أبي الفضل ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ديوان أمية بن أبي الصلت : د . عبدالحفيظ السطلي ، دمشق ١٩٧٤ .
- ديوان تأبط شرّاً : تحـ علي ذوالفقار شاكر ، بيروت ١٩٨٤ .
- ديوان جرير : تحـ نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر .
- ديوان حسان : تحـ د . سيد حنفي حسنين ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ديوان الحطيئة : تحـ نعمان امين طه ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ديوان ذي الرمة : تحـ د . عبدالقدوس أبو صالح ، دمشق ١٩٧٢ - ١٩٧٣ .
- ديوان رؤبة : نشره وليم بن الورد ، لايبزك ١٩٠٣ .
- ديوان الراعي النميري: فايبرت، بيروت ١٩٨٠ .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحـ محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٥٨ .
- ديوان العرجي: تحـ خضر الطائي ورشيد العبيدي، بغداد ١٩٥٦ .
- ديوان الفرزدق: تحـ الصاوي ، مصر ١٩٣٦ .
- ديوان القتال الكلابي : د . احسان عباس ، بيروت ١٩٦١ .
- ديوان قيس بن الخطيم : تحـ د . ناصر الدين الأسد ، بيروت ١٩٦٧ .
- ديوان كثير : تحـ د . احسان عباس ، بيروت ١٩٧١ .
- ديوان لبيد بن ربيعة : تحـ د . احسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ .
- ديوان معن بن أوس : د. نوري القيسي و د. حاتم الضامن ، بغداد ١٩٧٧ .
- ديوان النابغة الذبياني : تحـ د . شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨ .
- ديوان الهذليين : مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٥ .

(ز)

- الزاهر في معاني كلمات الناس : ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم ، ت ٣٢٨ هـ ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٧٩ .

(س)

- سر صناعة الاعراب : ابن جني ، تحـ د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٥ .

(ش)

- شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري ، ت ٩٠٥ هـ ، البابي الحلبي بمصر .
- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، ت ٦٦٩ هـ ، تحـ د . صاحب جعفر أبو جناح ، مط جامعة الموصل ١٩٨٢ .
- شرح ديوان الحماسة : المرزوقي ، أحمد بن محمد ، ت ٤٢١ هـ ، تحـ عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٩٥١ .
- شرح الشافية : رضي الدين الاستراباذي ، ت ٦٨٦ هـ ، تحـ محمد نور الحسن وآخرين ، مط

حجازي ، القاهرة ١٣٥٦ ـ ١٣٥٨ هـ .
ـ شرح شواهد الايضاح : ابن بري ، أبو محمد عبدالله ، ت ٥٨٢ هـ ، تحـ د . عيد مصطفى درويش ، القاهرة ١٩٨٥ .
ـ شرح ابن عقيل : بهاء الدين بن عقيل ، ت ٧٦٩ هـ ، تحـ محمد محيي الدين عبدالحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٦٤ .
ـ شرح القصائد السبع الطوال : ابن الأنباري ، تحـ عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .
ـ شرح المفصل : ابن يعيش ، يعيش بن علي ، ت ٦٤٣ هـ ، الطباعة المنيرية بمصر .
ـ شعر الأخطل : تحـ د . فخرالدين قباوة ، حلب ١٩٧١ .

ـ شعر ضمرة بن ضمرة النهشلي : د . هاشم طه شلاش ، (مجلة المورد م ١٠ع ٢ ، بغداد ١٩٨١) .
ـ شعر عمرو بن أحمر : د . حسين عطوان ، دمشق .
ـ شعراء امويون : د . نوري حمودي القيسي ، الموصل ١٩٧٦ ، بغداد ١٩٨٢ .
ـ الشعر والشعراء : ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم ، ت ٢٧٦ هـ ، تحـ احمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

(ص)
ـ الصلة : ابن بشكوال ، خلف بن عبدالملك ، ت ٥٧٨ هـ ، صححه عزة العطار ، القاهرة ١٩٥٥ .

(ط)
ـ الطبقات الكبرى : ابن سعد ، محمد ، ت ٢٣٠ هـ ، بيروت ١٩٥٧ .
ـ طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن ، ت ٣٧٩ هـ ، تحـ أبي الفضل ، دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .

(غ)
ـ الغريب المصنف : أبو عبيد ، القاسم بن سلام ، ت ٢٢٤ هـ ، مصورة عن نسخة امبروزيانا بايطاليا المكتوبة سنة ٣٨٤ هـ والجزء الأول من طبعة تونس ، تحـ محمد المختار العبيدي ١٩٨٩ .

(ف)
ـ الفاخر : المفضل بن سلمة، ت ٢٩١ هـ ، تحـ الطحاوي ، مصر ١٩٦٠ .
ـ فرحة الاديب : الاسود الغندجاني ، أبو محمد الحسن بن أحمد الاعرابي ، ت بعد ٤٣٠ هـ ، تحـ د . محمد علي سلطاني ، دمشق ١٩٨١ .

(ك)

- الكامل : المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، ت ٢٨٦ هـ ، تحـ محمد أحمد الدالي ، بيروت ١٩٨٦ .
- الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، ت ١٨٠ هـ ، بولاق ١٣١٦ ـ ١٣١٧ هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : مكي بن أبي طالب القيسي ، ت ٤٣٧ هـ ، تحـ د . محيي الدين رمضان ، دمشق ١٩٧٤ .
- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ : التبريزي ، يحيى بن علي ، ت ٥٠٢ هـ ، تحـ شيخو ، بيروت ١٨٩٥ .

(ل)

- لسان العرب : ابن منظور ، محمد بن مكرم ، ت ٧١١ هـ ، بيروت ١٩٦٨ .

(م)

- مجاز القرآن : أبو عبيدة ، معمر بن المثنى ، ت نحو ٢٠٩ هـ ، تحـ سزكين ، مط السعادة بمصر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ .
- مجالس ثعلب : ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ، ت ٢٩١ هـ ، تحـ عبدالسلام هارون ، مصر ١٩٦٠ .
- مجالس العلماء : الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ ، تحـ عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٩٨٣ .
- مجمع الأمثال : الميداني ، أحمد بن محمد ، ت ٥١٨ هـ ، تحـ محمد محيي الدين عبدالحميد ، مط السعادة بمصر ١٩٥٩ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : ابن جني ، تحـ النجدي والنجار وشلبي ، القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ .
- مختصر في شواذ القرآن : ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، ت ٣٧٠ هـ ، تحـ برجستراسر ، مط الرحمانية بمصر ١٩٣٤ .
- المخصص : ابن سيدة ، علي بن اسماعيل ، ت ٤٥٨ هـ ، بولاق ١٣١٨ هـ .
- المرتجل : ابن الخشاب ، ابو محمد عبدالله بن أحمد ،ت ٥٦٧ هـ ، تحـ على حيدر ، دمشق ١٩٧٢ .
- المستقصى في أمثال العرب : الزمخشري ، محمود بن عمر ، ت ٥٣٨ هـ ، حيدر آباد ١٩٦٢ .
- مشكل اعراب القرآن : مكي بن أبي طالب ، تحـ د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٥ .
- المشوف المعلم : العكبري ، تحـ ياسين السواس ، دمشق ١٩٨٣ .
- معاني القرآن : الفراء ، يحيى بن زياد ، ت ٢٠٧ هـ ، تحـ نجاتي والنجار وشلبي ، القاهرة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ .

- معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، ت ٦٢٦ هـ ، مط دار المأمون بمصر ١٩٣٦ .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار مطابع الشعب .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد ، ت ٧٤٨ هـ ، تحـ بشار عواد وشعيب الارناؤوط وصالح مهدي عباس ، بيروت ١٩٨٤ .
- مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين ، ت ٧٦١ هـ ، تحـ د . مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، لبنان ١٩٦٩ .
- المقتصد في شرح الايضاح : عبدالقاهر الجرجاني ، ت ٤٧١ هـ ، تحـ د . كاظم بحر المرجان ، عمان ١٩٨٢ .
- المقتضب : المبرد ، تحـ محمد عبدالخالق عضيمة ، القاهرة .
- المقصور والممدود : نفطويه ، ابراهيم بن محمد ، ت ٣٢٣ هـ ، تحـ د . حسن شاذلي فرهود ، القاهرة ١٩٨٠ .
- المقصور والممدود : ابن ولاد ، أحمد بن محمد ، ت ٣٣٢ هـ ، مط السعادة بمصر ١٩٠٨ .

(ن)

- نتائج الفكر : السهيلي ، عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي ، ت ٥٨١ هـ ، تحـ د . محمد ابراهيم البنا ، مصر ١٩٨٤ .
- نزهة الألباء : الأنباري ، تحـ ابي الفضل ، مط المدني بمصر .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان ، ت ٤٧٦ هـ ، تحـ زهير عبدالمحسن سلطان ، الكويت ١٩٨٧ .
- النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس ، ت ٢١٥ هـ ، تحـ محمد عبدالقادر أحمد ، بيروت ١٩٨١ .

(و)

- الوافي في العروض والقوافي : الخطيب التبريزي ، يحيى بن علي ، ت ٥٠٢ هـ ، تحـ د . فخرالدين قباوة وعمر يحيى ، دمشق ١٩٧٥ .
- وفيات الأعيان : ابن خلكان ، شمس الدين أحمد بن محمد ، ت ٦٨١ هـ ، تحـ د . احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٨ .

فهارس الكتاب

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	المستشهد به من الآية	الصفحة
	(البقرة)	
٤٨	لا تجزي نفس عن نفس شيئاً	٥٤
٨٣	وقولوا للناس حسناً	١٢٣
٢٢١	ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٠
	(آل عمران)	
١٣	قد كان لكم آية في فئتين التقتا ...	٥٥
٤٢ ، ٤٥	قالت الملائكة	١٢٥
	(النساء)	
٩٠	أوجاؤكم حصرت صدورهم	٩٤
٩٥	لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر	٧٩
	(المائدة)	
٣٨	الزانية والزاني	٣٣
	(الأنعام)	
٢٣	ثم لم تكن فتنتهم إلاّ أنْ قالوا	٤٢
٧٥	ملكوت السموات والارض	١٢٧
٩٦	وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً	٥٠
	(التوبة)	
٤٧	ولأوضعوا خلالكم	٥٨
	(يونس)	
٢٧	قطعاً من الليل مظلماً	١٢٥
	(هود)	
٤٣	لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ من رحم	٨١
	(يوسف)	
١٠	تلتقطه بعض السيارة	٤٢

فهرس الاحاديث

فهرس الامثال

فهرس الأشعار

* ما وضع من اعلام الشعراء بين قوسين هو مما لم يذكره ابن الطراوة .

فهرس الأرجاز

فهرس انصاف الأبيات مرتبة على أوائلها

فهرس الأساليب والأمثلة النحوية

فهرس المثنيات

فهرس الأعلام

فهرس البلدان والأمكنة والمواضع والجبال والمياه

فهرس الكتب المذكورة في متن الكتاب

فهرس موضوعات الكتاب

فهرس الفهارس

مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

خدمة متميزة ... وعطاء مستمر

النهاية